

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري
دراسة مقارنة لأزمتي 1986 و 2014.

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية

إشراف الأستاذ:

- أبركان فؤاد

إعداد الطالبتين:

- أوخالد ليندة

- حجاز كاهنة

لجنة المناقشة:

أ. حاكم فضيلة رئيسة

أ. أبركان فؤاد مشرفا ومقررا

أ.د. عكاش فضيلة ممتحنة

السنة الجامعية: 2016/2015

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم:

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون "

صدق الله العظيم

- الآية 9 من سورة الزمر -

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أدار لنا دروب العلم والمعرفة ووفقنا في أداء هذا الواجب وأعاننا في إنجاز هذا العمل المتواضع أما بعد:

ففي مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات فتتبعثر الحروف وعبثا يحاول تجميعها في سطور

سطور كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في حماية المطاف إلا قليل من الذكريات وصور تجمعنا برفاق وأساتذة كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ووداعهم.

ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

الى الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية

نتوجه بالشكر الجزيل الى الأستاذ "أبركان فؤاد" الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث والذي لو يبدل علينا بنصائحه النافذة

وفي الأخير فالشكر موصول كذلك الى الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول هذه المناقشة.

الإهداء

إلى من كان خير عون وسند لي

إلى من علمني مكارم الأطلاق وأمدني بكل شيء أبي الحبيب

والى أمي وأطيب انسانة أمي الغالية

والى أخي وإخوتي وزملائي في العمل خاصة ليندة

إلى جميع أفراد الأسرة التربوية في الجزائر الحرة الأبية

إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

والى كل الزملاء والأصدقاء الأوفياء

إلى كل هؤلاء وأولئك أمدي هذا العمل المتواضع

** كلمة **

الإهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

والى أبيي الحبيب والى أمي وأطيبب انسانية أمي الغالية

إلى جميع أفراد عائلتي الصريمة صغيرا وكبيرا

إلى عائلتي الثانية التي حظيت بمحبتهم - دار جدي -

إلى جميع أفراد الأسرة التدريبية في الجزائر الحرة الأبية

إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

والى كل الزملاء والأصدقاء الأوفياء

إلى كل هؤلاء واولئك أممي هذا العمل المتواضع

•• لينة ••

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تمهيد

المبحث الأول: المحروقات: المفهوم والأهمية

- المطلب الأول: مفهوم المحروقات
- المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمحروقات
- المطلب الثالث: الأهمية السياسية والإستراتيجية للمحروقات

المبحث الثاني: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

- المطلب الأول: اكتشاف النفط في الجزائر
- المطلب الثاني: المرحلة الأولى من 1962 الى 1986 م
- المطلب الثالث: مرحلة الاصلاحات وتنمية قطاع المحروقات

المبحث الثالث: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري

- المطلب الأول: بنية الاقتصاد الجزائري
- المطلب الثاني: دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري قبل صدمة 1986
- المطلب الثالث: دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري قبل صدمة 2014

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: الأزمة النفطية لسنة 1986 وأثرها على الاقتصاد الوطني

تمهيد

المبحث الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986

- المطلب الأول: الأزمة النفطية لسنة 1986 م
- المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986م

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 1986 على الاقتصاد الجزائري

- المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية
- المطلب الثاني: الانعكاسات السياسية
- المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية

المبحث الثالث: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة الأزمة

- المطلب الأول: التحرير الاقتصادي والتوجه نحو القطاع الخاص
- المطلب الثاني: اصلاح السياسة المالية والنقدية
- المطلب الثالث: تقييم فترة الاصلاحات الهيكلية

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثالث: الأزمة النفطية لسنة 2014 وأثرها على الاقتصاد الوطني

تمهيد

المبحث الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014

- المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية
- المطلب الثاني: الأسباب السياسية

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

- المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية
- المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية

المبحث الثالث: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة أزمة 2014

- المطلب الأول: السياسات الاقتصادية المتبعة
- المطلب الثاني: السياسات الاجتماعية المتبعة
- المطلب الثالث: أزمتي 1986 و 2014 النفطيتين رؤية مقارنة

خلاصة واستنتاجات

الفصل الرابع: بدائل ورهانات الخروج من التبعية للمحروقات

تمهيد

المبحث الأول: ترقية قطاع السياحة

- المطلب الأول: مكانة السياحة في الاقتصاد
- المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في الجزائر
- المطلب الثالث: التوجهات الاستراتيجية لتنمية السياحة في الجزائر

المبحث الثاني: تطوير قطاع الفلاحة

- المطلب الأول: مكانة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري
- المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع الفلاحة
- المطلب الثالث: آفاق تطوير قطاع الفلاحة

المبحث الثالث: ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المطلب الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
- المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المطلب الثالث: آليات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خلاصة واستنتاجات

خاتمة

مقدمة

يعد النفط سلاح اقتصادي واستراتيجي يفوق في أهميته وتأثيره أقوى الأسلحة العسكرية في الدول المتطورة، فهو يعتبر سلعة في التجارة الدولية باعتباره محور الانتاج الصناعي والزراعي والعسكري في العالم المعاصر، بل تعمقت مكانته كسلعة اقتصادية ومورد استراتيجي حيوي لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، وأصبح في الوقت الراهن له الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي، وفي تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي.

فبظهور النفط وهب البشرية نمط حياة جديدة ووضعها في السكة الصحيحة على طريق النمو والتطور والازدهار، فقد أصبحت الأمم تعتمد عليه بشكل كبير للغاية في حياتها اليومية، فأصبح يستعمل حتى في توفير الغذاء، وهو العمود لمزيج من الطاقة في العالم وتأثير المحروقات بلغت جميع أوجه نشاط الاقتصاد، ما جعله أهم المواضيع الساخنة في عالمنا المعاصر سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية والسياسية، فبفضل خصائصه الطاقوية الفريدة استطاع أن يسيطر على العالم بأسره في تحقيق التقدم التكنولوجي والازدهار الاقتصادي والتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها، حتى أن مصير الشعوب أصبح يقرر وفق سوق النفط العالمية، كونه سلعة نادرة ومحدودة لذلك يطلق عليه بالذهب الأسود نظرا لقيمته الاقتصادية.

تتميز الدول المنتجة عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، أي بحجم الانتاج الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وفي معظم الدول المنتجة يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الاجمالي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات نموها الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول، وهذا ما حتم على هذه الدول ضرورة اتخاذ موقف موحد اتجاه الشركات العملاقة بتكتل ما يسمى "منظمة الدول المصدرة للبترول" (OPEP).

وتعد المنطقة العربية من أكبر المناطق الاستراتيجية في العالم، حيث تحتوي على ثروات طاقوية هائلة واحتياطي ضخم للبتروول والغاز الطبيعي، الذي يملك العرب منه أكثر من ثلثي الاحتياط العالمي، وأهمية الموقع الجغرافي لهذه المنطقة والوجهة الاستراتيجية لها ما جعل محط أنظار العالم خاصة العالم الغربي، لكونها بمثابة خزان هائل، لذلك يتعين عليها أن توحد سياستها الخارجية لحماية هذا المورد الناضب، وترك جزء منه للأجيال اللاحقة والتفكير جديا لإيجاد استراتيجيات بديلة له.

والجزائر تعتبر من الدول النفطية العالمية كونها عضو في منظمة الأوبك لكنها لا ترقى الى مستوى الانتاج والإمداد العالمي للطاقة للدول النفطية لاسيما الدول الخليجية .

وقد اعتمدت الجزائر على هذا المورد الاقتصادي في تمويل السياسات التنموية المتعاقبة منذ الاستقلال على إعطاء الدولة الدور المبادر والمنفذ للإستراتيجيات والمشاريع التنموية، معتمدة في ذلك على المداخيل التي تدرها صادرات المحروقات، حيث يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، حيث أنها تمتلك ثالث أكبر احتياطي نبط في افريقيا، بالاضافة الى كميات كبيرة من الغاز، الطبيعي، ويعتبر الذهب الأسود العنصر الأساسي في صادرات البلاد التي تمثل أكثر من 95% من عائدات التصدير و60% من إيرادات الميزانية، وبالتالي فهو مصدر التمويل الأساسي لخطط الانفاق الكبيرة، وهو ما يجعلها معرضة للأزمات التي يمكن أن يخلقها انخفاض أسعار البتروول، وخاصة أنها ليست بالأسعار المستقرة في السوق العالمية وهي من أكثر الأسعار تذبذبا، ففي منتصف الثمانينات واجهت الجزائر مرحلة اقتصادية صعبة من حيث تناقض العوائد البتروولية الناتجة عن انهيار أسعار النفط، التي ظهرت نتائجها من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة وصولا الى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم.

وكل هذا أظهر مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تغيرات أسعار البتروول وسلبيات عدم التنويع في الصادرات، فالبرغم من مرور 50 سنة من الاعتماد على هذا المورد لوحده وتعاقب الأزمات البتروولية، مازالت الجزائر لم تتعلم من دروس وتجارب انهيارات أسعار البتروول السابقة ولم تتغير استراتيجيتها من أجل تنويع اقتصادها لمواجهة انهيار أسعار النفط وهذا ما أكدته الأزمة الحالية بداية من 2014، بالرغم من أنها تملك كل الحلول والبدائل

والاستراتيجيات لمواجهة هذه التقلبات، وعلينا التفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في قطاعات دائمة وليست زائلة، قطاعات تجعلنا نحصل على استقلالنا الاقتصادي الكلي وتساهم في تدعيم استعمالنا للنفط، ولكن الوقت مازال أمامنا لاستعمال هذا المورد الذي أنعم به الله عز وجل علينا في تطوير وإيجاد استراتيجيات بديلة له، واستخدام مورده من أجل تطوير كل القطاعات والبلاد بصفة خاصة.

مقدمة

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب وهي:

1. المبررات الموضوعية:

- لأن قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني وعليه تتوقف عملية التنمية.
- عدم تعلم الجزائر من الأزمة الاقتصادية التي وقعت فيها سنة 1986م بسبب انهيار أسعار البترول، وما تعيشه من تداعيات الأزمة الحالية 2014.
- لأن التحولات والتغيرات في أسعار البترول العالمية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني.
- هو موضوع اقتصادي هام على الرغم من تعدد الدراسات والأبحاث السابقة التي تعرضت لموضوع الثروة النفطية، لايزال هذا القطاع يستقطب فضول الباحثين والدارسين نظرا لما يميزه من التنوع وعدم الاستقرار.
- ضرورة ايجاد استراتيجيات بديلة فعالة لقطاع المحروقات في الجزائر، ولأن هذا القطاع لا يمكن التحكم فيه بحكم تحكم الأسواق الدولية والقوى الكبرى فيه والظروف الدولية.
- الأزمة التي تعرفها الجزائر حاليا بسبب انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

2. المبررات الذاتية:

إن الدافع لإختيارنا هذا الموضوع هو:

- اختيارنا لهذا الموضوع نابع عن تخصصنا في السياسات العامة والإدارة المحلية، والذي يهتم بالقطاعات الاقتصادية للدولة والسياسات المتبعة.
- قناعتنا واهتمامنا الخاص بالقضايا الاقتصادية الوطنية الراهنة والوضع الذي تعيشه الجزائر حاليا.
- المكانة التي يلعبها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

– أهداف الموضوع:

- ✓ يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:
- ✓ يهدف بحثنا الى تبيان مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تغيرات أسعار البترول ومساوىء الاعتماد على مورد واحد في اقتصادها.
- ✓ إبراز أهمية المحروقات ومكانتها في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تأثير المتغيرات الدولية على أسعار البترول وعلى الاقتصاد الجزائري.
- ✓ معرفة قدرات الجزائر في قطاع المحروقات.
- ✓ إضافة الى أن المحروقات مادة قابلة للزوال ومنتهية ولذا يجب البحث عن موارد أخرى لتعويضها لتحقيق التنمية الاقتصادية وللخروج من دائرة التبعية للمحروقات.

الدراسات السابقة:

إن موضوع المحروقات في الجزائر موضوع جدير بالاهتمام، كونه ركيزة الاقتصاد الجزائري، وكذلك تأثيره على التوازنات الكلية، جعله محط أنظار واهتمام الباحثين، ومحاولة البحث عن أسباب ومساوىء الاعتماد على مورد واحد في الاقتصاد والبحث عن بدائل استراتيجية دائمة، إذ لا يمكن دراسة ومعالجة الاختلالات دون تخطيط ودراسة وهذا الأمر ذوي الاختصاص.

ومن بين الدراسات والأبحاث السابقة التي اعتمدنا عليها نذكر:

1. رسالة ماجستير للباحث "عيسى مقلید" في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة تحت عنوان: "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، حيث تعرض الباحث الى قطاع المحروقات الجزائري من حيث التاريخ، والأهمية والامكانيات، إضافة الى خصائص الاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على قطاع المحروقات، كما تحدث الباحث على التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية ومدى إنعكاساتها على الجزائر (على قطاع المحروقات الوطني) خاصة في ظل تحول الجزائر الى اقتصاد السوق كإستراتيجية متبعة، وفي الفصل الأخير من دراسته والذي جاء تحت عنوان تحديات المستقبل، تعرض الى مصادر الطاقة المختلفة وآفاق المستقبل

للطلب العالمي الى حدود 2030، كما تعرض الى الطاقات البديلة الممكنة، إضافة الى أهم الاستراتيجيات اللازمة استعدادا لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر¹.

2.رسالة ماجستير للباحث "قويدر قويش بوجمعة"، من قسم العلوم الاقتصادية جامعة الشلف بعنوان: "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، والتي تناول فيها الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية العالمية، وتطرق كذلك الى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها، ومن ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والنتاج الداخلي الاجمالي والميزانية العامة للدولة².

3. رسالة ماجستير للباحث "بلقاسم سرايري"، تخصص اقتصاد بترولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، تحت عنوان: "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"، حيث تعرض الباحث الى تأثير التغيرات الخاصة بقطاع المحروقات على هيكل القطاع على المستوى الدولي، وكذلك العلاقة بين مجموع هذه التغيرات الاقتصادية الدولية، وتطور قطاع المحروقات في الجزائر، ومدى تكيف القطاع مع هذه التغيرات وضرورة إجراء اصلاحات هيكلية عميقة، وفي الأخير حاول استشراف التطور المستقبلي للقطاع في ظل التحديات الجديدة وانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة³.

والملاحظ أن هذه الدراسات تعدد طرق تناولهم لموضوع المحروقات في الجزائر، وما تتميز به دراستنا هو تحليلنا لأثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري وخطر الاعتماد على مورد واحد في الاقتصاد وحاولنا أيضا تحليل أزمتي 1986 و 2014 وأثارهما

¹ عيسى مقلبد: "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

² قويدر قويش بوجمعة: "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص نقد ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

³ بلقاسم سرايري: "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في أفق الانضمام الى المنظمة العالمية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

على الاقتصاد الجزائري، والبحث عن استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات وللخروج من تبعية المحروقات.

– إشكالية الدراسة:

إن الغرض من هذه الدراسة هو الكشف عن الأزمة الاقتصادية التي تواجه الجزائر من خلال انهيار أسعار المحروقات وصولا الى الحلول والرهانات للخروج من تبعية المحروقات، وهذا ما دفعنا الى طرح التساؤل التالي:

– ماهي حدود تأثيرات انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الوطني وماهي أهم الاستراتيجيات البديلة له؟

وللإجابة على هذه الاشكالية لابد من طرح بعض التساؤلات الفرعية التي نراها ضرورية للوصول لإجابات موضوعية لإشكالية الدراسة وهي كالتالي:

1. فيما تتمثل أهمية المحروقات في الاقتصاد العالمي؟
2. ماهي المحروقات وما مكانتها في الاقتصاد الجزائري؟
3. ماهي اسباب انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الوطني؟
4. ماهي آثار الأزمة النفطية لسنة 1986 و 2014 على الاقتصاد الجزائري؟
5. ماهي أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات؟

– حدود الدراسة:

– الحدود المكانية: ستركز الدراسة على أثر انهيار أسعار المحروقات على الدولة الجزائرية.

– الحدود الزمانية: نظرا للتغيرات السريعة والمتجددة لسعر المحروقات سننعمد على الفترة الممتدة من 1986 أي تاريخ وقوع الاقتصاد الجزائري بأزمة بسبب انهيار أسعار المحروقات، والأزمة الحالية 2014.

– فرضيات الدراسة:

تعتمد الفرضيات بالأساس على اطلاع الباحث الواسع على الظاهرة المدروسة وقدرته على ايجاد العلاقة بين المتغيرات، فإن أي اشكالية تستدعي وضع مجموعة من الفرضيات العلمية وهي:

1. كلما زاد انخفاض أسعار المحروقات في الساحة الدولية كلما وقع الاقتصاد الوطني في أزمات خانقة.

2. إن الاعتماد الكلي على المحروقات يؤدي الى هشاشة وعدم استقرار الاقتصاد الوطني.
3. لم تختلف استراتيجية الجزائر التنموية بين أزمة 1986 والأزمة الحالية 2014، بسبب عدم توفر بدائل منتجة ومحققة للثروة كبدايل للمحروقات.
4. إن القطاع الفلاحي والسياحي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم بدائل الثروة النفطية للجزائر للخروج من تبعية المحروقات.

– منهجية الدراسة:

ولقد لمسنا في دراستنا لموضوع "أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري" ضرورة اللجوء الى مناهج مختلفة ومتعددة، لكون المعلومات المراد الوصول إليها تختلف من حيث المنشأ والمكان والزمان، وكذلك كيفية الحصول على هذه المعلومات. وسنتطرق فيما يلي الى مختلف المناهج التي اعتمدها للوصول الى النتائج والتحليلات المسجلة في البحث:

1. **المنهج الوصفي:** ويعرف المنهج الوصفي على أنه: "أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وأخضاعها للدراسة الدقيقة"¹. فالمنهج الوصفي يركز على جمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بظاهرة معينة يهدف الى وصف موقف أو مجال اهتمام معين بصدق ودقة، ولقد لجأنا الى المنهج الوصفي في دراستنا وجمع المعلومات والحقائق، وكل ما يتعلق بالموضوع من تعاريف ومؤشرات ونظريات، وهو الأنسب لمثل هذه الأهداف البحثية حتى يكون الباحث على علم بأبعاد الظاهرة التي يريد دراستها، نظراً لتوفر المعرفة بها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سبق وأن أجريت على هذه الظاهرة، ومعرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة موضوع البحث.

2. **المنهج الاحصائي:** كما سنعتمد على هذا المنهج الذي يعد من المناهج التي اقتحمت ميدان العلوم السياسية حديثاً، ويستخدم في المواضيع القابلة للقياس، ولقد لجأنا لهذا المنهج بحكم ما تقتضيه الدراسة من تحليل لبعض البيانات والمعطيات الاحصائية

¹ علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث العلمي: الأساسيات والتقنيات والأساليب، ليبيا: دار الكتب الوطنية بنغازي، ط1، ص 287.

خاصة وذلك في تشكيل الجداول للظاهرة المدروسة، فيما يتعلق بقياس أداء قطاع المحروقات في الجزائر خاصة في الفترات الماضية والحاضرة.

3. **المنهج المقارن:** حيث يعرفه **عامر مصباح** على أنه: "القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشياء والنظائر والمقارنة بين خاصياتها، وله مستويين: المستوى الشكلي أو الخارجي، وهو مقارنة الأشكال الخارجية كالأحجام والألوان، المسافات والأعداد، وهناك المستوى الداخلي أو الجوهرى والمتعلق بمقارنة خواص الظواهر والعناصر الجوهرية فيها"¹. يستخدم هذا المنهج لكشف أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر السياسية، ونحن نستخدمه للمقارنة بين أزمة انهيار أسعار البترول لسنة 1986 أثرها على الاقتصاد الوطني وعلى البيئة الاجتماعية.

– تقسيم الدراسة:

تتناول دراستنا أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الوطني بحيث سنقوم بتقسيم دراستنا الى أربعة فصول:

الفصل الأول: بعنوان: "مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، وقد قسمناه الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تعرضنا فيه الى مفهوم المحروقات وأهميتها، وفي المبحث الثاني حددنا التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر، من خلال المرحلة الأولى من 1962 الى 1986 الى مرحلة الاصلاحات الاقتصادية، أما في المبحث الثالث فقد خصصناه لمكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال دوره قبل صدمة 1986م والصدمة الحالية 2014.

الفصل الثاني: بعنوان: "الأزمة النفطية لسنة 1986 وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، وقد قسمناه الى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986، وفي المبحث الثاني تطرقنا الى انعكاسات الأزمة النفطية اقتصاديا واجتماعيا، أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه للسياسات الحكومية لمواجهة الأزمة من خلال انتهاج سياسة التعديل الهيكلي والسياسية النقدية.

الفصل الثالث: بعنوان: "الأزمة النفطية لسنة 2014 وأثرها على الاقتصاد الجزائري" كذلك قسمناه الى ثلاث مباحث، المبحث الأول تعرضنا فيه الى أسباب الأزمة النفطية

¹ عامر مصباح: منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص

الحالية(2014)، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه انعكاسات الصدمة النفطية (2014) اقتصاديا واجتماعيا، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيها للسياسات الحكومية لمواجهة الأزمة. **الفصل الرابع:** بعنوان: "بدائل ورهانات الخروج من تبعية المحروقات" وقد قسمناه الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه الى ترقية قطاع السياحة، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى تطوير قطاع الفلاحة، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي النهاية خاتمة تمثل حوصلة لكل ما تم التطرق إليه خلال الفصول الأربعة مع عرض النتائج المتوصل إليها، وتتضمن كذلك الاجابة على الاشكالية المطروحة.

تمهيد:

تعتبر المحروقات المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وبدونها ما كان للثروة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها، وما كان للإنسانية أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من تقدم ورقي وازدهار، فهي تساهم اليوم اسهاما كبيرا، وتحقق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبدون هذه الثروة سوف تتوقف الحياة فوق الأرض لأنها هي المحرك الرئيسي لكل القطاعات الاقتصادية من صناعة، وزراعة، ونقل.

والمحروقات من أبرز الموارد الأولية للاقتصاد العالمي وفي اقتصاديات العديد من بلدان العالم، بل إن اقتصاديات العديد من البلدان وفي مختلف القارات، حيث تعتمد وبنسبة كبيرة على هذه الثروة ومنها الجزائر، حيث يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك بالنظر إلى حجم مساهمته في التجارة الخارجية ومساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني، الذي يساهم فيه بنسبة 96% من الناتج الداخلي الخام الذي يجعل مصير البلاد مرتبط به، والتصرف فيه هي مسألة جوهرية، ولذلك يتوجب التفكير في أحسن السبل التي تمكن القطاع من تجاوز أزماته، باعتباره وسيلة كفيلة لتحقيق إنعاش الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: المحروقات: المفهوم والأهمية

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل النفط مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة، بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها كما أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء، فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي وقوة الدول.

المطلب الأول: مفهوم المحروقات:

تعتبر المحروقات الموارد الاقتصادية والتي تحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول مفهومها وأنواعها:

1. **معنى المحروقات لغة:** تشير كلمة محروقات الى: حارق، الحرق، تحرق، احترق، أحرق، احتراق، حارقة، إحراق، انحرق، معنى حرق وحك بعضه ببعض، حرق النار أي من كفتها سدا كإضرام الحرائق ولهبها، والحرق الذي هو لهب النار وحرقته فاحترق، فتحرق والحرق¹.

– محروقات اسم وقود

– المحروقات، المحروق، المحروقة.

– محروقات ← fuel ← عامة.

– محروقات combustible ← تقنية.

– المحروقات grease ← سباحة.

– مصفاة زيت المحروقات ← fuel filtre élément ← النقل².

2. **مفهوم المحروقات:** هي مواد طبيعية مركبة من ذرة الكربون، الهيدروجين في الشروط العادية لدرجة الحرارة والضغط، نجدها في حالة سائلة، صلبة، غازية.

¹ قاموس عربي-عربي، "معنى المحروقات في معاجم اللغة العربية"، على رابط الانترنت التالي :

www.maajim.com/dictionary/ المحروقات، بتاريخ: 2016/05/02م.

² قاموس عربي-انجليزي، "ترجمة ومعنى المحروقات في قاموس المعاني"، ، على رابط الانترنت التالي: المحروقات

، بتاريخ: 2016/05/02، www.almaany.com/ar/dict/ar-en/

تستعمل كمادة أولية في الصناعة البتروكيمياوية وتستخدم أيضا في إنتاج الطاقة الحرارية مثال:

* البترول الخام هو عبارة عن خليط من المحروقات التي يمكن تصنيفها عن طريق التكرير وهذا للحصول على مواد مختلفة الاستعمال، عملية التكرير تعطي مواد غازية سائلة وصلبة¹.

أ- **الكثافة:** تقريبا جميع المحروقات السائلة هي أخف من الماء بالنسبة للمواد الأكثر استعمالا.

ب- **البخار:** المحروقات السائلة ترسل بخار قابل للاشتعال وهذا في الشروط العادية لدرجة الحرارة والضغط كما أن هذه الأخيرة يمكن أن تشكل مع الهواء خليط قابل للاشتعال مثال:

* 1 ل من البنزين ينتج في حالة تبخره حوالي 200 ل من الأبخرة، هذه عند اختلاطها مع الهواء تعطي خليط قابل للاشتعال يقدر ب 1300 ل.

ج- **شدة ضغط البخار:** الأبخرة المنبعثة من المحروقات السائلة تولد المجالات المغلقة ضغط معين وثابت في درجة حرارة معينة ويدعى هذا الضغط بشدة البخار، ويرتفع كلما ارتفعت درجة الحرارة².

3. تصنيف المحروقات وخصائصها:

المحروقات تصنف حسب نقطة وميضها وتخزن في خزانات مختلفة حسب الصنف الذي تنتمي إليه³:

* **الصنف A:** هي المحروقات المبيعة التي تتميز بشدة البخار تزيد على 1 بار في درجة حرارة تساوي 15° م وتنقسم الى قسمين:

* **A1:** خزانات خاصة مزودة بأجهزة للتبريد للحفاظ على درجة الحرارة والضغط (غاز الميثان).

¹ تعريف المحروقات على رابط الانترنت التالي: www.ar-universe.com/questions-and-answer/html-تعريف-المحروقات، بتاريخ: 2016/05/02.

² نفس المصدر.

³ المحروقات على رابط الانترنت التالي: www.djelfa-info/ بتاريخ: 2016/05/02.

* **A2**: الخزانات الدائرية كونها تسمح للاحتفاظ بها سائلة لكن في درجة حرارة عادية (غاز البوتان، غاز البروبان).

* **الصف B**: هي المحروقات السائلة التي لها نقطة وميض أقل من 55°م تخزن في خزان وسقف عائم كونه ملائم لتخزين المواد التي لها شدة بخار عالية في درجات حرارة عادية.

* **الصف C**: هي المحروقات السائلة التي لها نقطة وميض أكبر أو تساوي 55°م وأقل من 100°م، وتنقسم الى قسمين:

* **C1 و C2**: خزان ذو سقف ثابت يستعمل لتخزين المواد الثقيلة لأنه جد حساس للمواد الخفيفة التي قد تشكل منطقة غازية بسبب تبخرها السريع في الفراغ بين السقف ومستوى السائل.

* **الصف D**: هي المحروقات السائلة التي لها نقطة وميض أكبر من 100°م وتنقسم الى قسمين:

* **D1 و D2**: خزان ذو سقف ثابت مزود بجهاز التسخين وتوزيع الحرارة يستعمل لتخزين المحروقات الثقيلة.

* طرق نقل المحروقات:

عموما يتم نقلها بواسطة شاحنات ذات صهاريج، عربات قطار ذات صهاريج، باخرات نقل البترول، قنوات نقل البترول.

والمحروقات تعتبر البترول + الغاز الطبيعي والتي هي من أهم مصادر الطاقة التي يبنى عليها الاقتصاد المعاصر¹.

أولا: (1) تعريف النفط:

لقد تعددت المفاهيم التي أطلقت على هذه المادة السحرية، فهناك من وصل به الأمر الى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا راجع الى الأهمية الاقتصادية الكبيرة

¹ المحروقات، مصدر سابق.

التي أصبحت تضاهي أهمية الذهب، وبالرجوع الى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول¹.

البترول، زيت البترول، النفط = pétroleum، وبالتالي تتكون من جزئين « petr » تعني صخر، و « oleum » وتعني الزيت، ونجمع الجزئين نجد أن « petroleum » تعني زيت الصخر².

و"البترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبيوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران..."³ إن البترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت: "فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون، وفي نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي منها⁴.

والنفط عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف يحتوي أيضا على مواد صلبة وأخرى غازية ولونه بني أو أخضر غامق، وقد يكون أسودا، أو أحيانا عديم اللون ويتميز برائحته القوية وقابلية خارقة للاشتعال.

فالنفط هو عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل الى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.

(2) مميزات السلعة النفطية:

تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات معينة أكسبتها أهمية في زيادة منفعتها وتعظيم قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط أو كيفية استغلاله، ومن أبرزها نذكر مايلي:

أ- **الميزة الفنية التكنولوجية:** وهي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية (أساليب انتاج ومعدات استعمال واستهلاك النفط)، فكل تقدم تكنولوجي على وسائل استغلال النفط يعزز مركزه وأهميته من خلال تخفيض تكاليف الانتاج وما

¹ أحمد شفيق الخطيب: معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، بيروت: مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، 1990، ط1، ص323.

² محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص3.

³ مصطفى ديبون، ماهو البرول؟، الجزائر: الديوان الوطني لحقوق المؤلف، ماي 1981، ط1، ص 12.

⁴ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص08.

ينعكس ذلك على السعر لاحقاً، ويشار الى أن معظم الدول النامية المنتجة للنفط تفتقر الى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة انتاجها لهذه السلعة¹.

ب- **الميزة الانتاجية:** السلعة النفطية تتميز عموماً بارتفاع انتاجيتها، وذلك راجع الى أن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب انتاج واستغلال متطورة فنياً وتكنولوجياً، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الاجمالية للإنتاج².

ج- **ميزة مرونة الحركة النفطية:** يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز انتاجها الى مناطق استعمالها واستهلاكها في أي نقطة في العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير.

د- **ميزة الاستعمال الواسع:** تتعدد وتتوسع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، وما يجعل هذه المادة مورد حيويًا للاقتصاد العالمي وللحضارة الانسانية الحالية هو أن المشتقات النفطية على اختلافها وتتنوعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة³.

ثانياً: (1) الغاز الطبيعي:

هو عبارة عن مادة غازية وهي الهيدروكربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي Natural Gaz وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان Méthane والإيثان Ethan والبروبين propane والبوتان Butane والنترجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت وينسب متفاوتة، إن أكبر نسبة في مادة الغاز 70-90 % ويمكن إسالته أو تسيله (جعله سائلاً) تحت ضغط عالي ودرجة حرارة عالية، ويتكون الغاز الطبيعي من العوالق وهي كائنات مجهرية تتضمن الطحالب، والكائنات الأولية ماتت وتراكمت في طبقات المحيطات، والأرض وانضغطت البقايا تحت طبقات رسوبية، وعبر آلاف السنين قام

¹ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006، ص 86.

² محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 59.

³ Boumendjel said, fatima zohra regaiguia : « la richesse pétrolière et son rôle dans le financement du développement durable et global réalités et perspectives ».

مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد يومي

8/7 أبريل 2008 بجامعة فرحات عباس سطيف.

الضغط والحرارة الناتجان عن الطبقات الرسوبية بتحويل هذه المواد العضوية الى غاز طبيعي، ولا يختلف الغاز الطبيعي في تكوينه كثيرا عن أنواع الوقود الحفري الأخرى مثل الفحم والبترو، حيث أن البترول والغاز الطبيعي يتكونان تحت نفس الظروف الطبيعية، فإن هذين المركبين الهيدروكربونين عادة ما يتواجدان معا في حقول تحت الأرض أو الماء وعموما الطبقات الرسوبية العضوية المدفونة في الأعماق تتراوح ما بين 1000 و 6000 متر عند درجات حرارة تتراوح بي 60 الى 150° تنتج بترولا بين تلك المدفونة أعمق وعند درجات حرارة تنتج غاز طبيعي كلما زاد عمق المصدر كلما كان أكثر جفافا بعد التكون التدريجي في الفترة الأرضية يتسرب الغاز الطبيعي والبترول ببطء الى حفر صغيرة في الصخور المسامية القريبة التي تحمل كمستودعات لحفظ الخام لأن هذه الصخور تكون عادة مملوءة بالمياه فإن البترول والغاز كلاهما أحق من الماء وأقل كثافة من الصخور المحيطة ينتقلان الى الأعلى عبر القشرة الأرضية لمسافات طويلة أحيانا ولأن الغاز الطبيعي أخف من البترول فيقوم بتكوين طبقة فوق البترول تسمى غطاء الغاز¹.

(2) أهم خصائصه:

1. ارتفاع القيمة الحرارية للغاز وتبلغ ضعف القيمة الحرارية المستخلصة من الغاز.
2. يتميز الغاز الطبيعي بسرعة الاشتعال والاحتراق الكامل أي بخلوه من المكونات البيئية.
3. يعتبر الغاز الطبيعي هام لصناعة الببتروكيماويات.
4. يعتبر الغاز الطبيعي عنصرا هاما لصناعة الأسمدة والعديد من الصناعات الأخرى وهو أكثر توزيعا جغرافيا من الزيت الخام حيث يوجد متحدا كما يوجد منفردا في مكامن النفط.
5. يمكن تسهيل الغاز الطبيعي وكما يتميز بسهولة استخراج وانخفاض تكاليف الانتاج وسهولة نقله خاصة مع تطور تقنية صناعة الأنابيب.
6. يمكن استخراجه من الفحم²

(3) استخدامات الغاز:

¹ كتوش عاشور وبلعوزين علي، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية"، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 2، 2004، ص156.

² نفس المرجع: نفس الصفحة.

- 1) توليد الطاقة اللازمة لعمليات استخراج النفط في الحقول.
- 2) توليد الطاقة الحرارية والكهربائية للاستخدامات المنزلية والتجارية والصناعية.
- 3) استخلاص الهيدروجين اللازم لصناعة الأسمدة.
- 4) صناعات الطاقة المكثفة حيث يستخدم في إنتاج الاسمنت والزجاج، الألمنيوم الحديد والفولاذ.
- 5) وقود لوسائل النقل البرية والجوية والبحرية.
- 6) توليد الخلية البروتينية وإنتاج البروتين الصناعي المستخدم الآن في إطعام الحيوانات، ويتوقع أن يصبح منافسا لغذاء الانسان.
- 7) يستعمل في التبريد الصناعي لإنتاج النيتروجين والأوكسجين السائل ولزيادة الضغط الجوي في مكامن النفط لتسهيل عملية الاستخراج من خلال إعادة حقن الغاز في المكامن ويستعمل في العديد من الصناعات الكيميائية والبيetroكيمياوية¹.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمحروقات:

بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد عنصرا أساسيا في العملية الانتاجية، وتعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي فإن النفط تلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي، فإن الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلات ووسائل النقل البحري والبري والجوي، وبتزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي تصحبه الزيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط².

وللثروة النفطية مزايا كثيرة، فهي تعتبر المصدر الأول للطاقة التي تعتبر العجلة المحركة لدواليب الاقتصاد العالمي، بحيث أصبحت تشكل عاملا جديدا من عوامل الانتاج، الى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، فكما لا فائدة من رأس المال دون عمل، كذلك أيضا لا فائدة منه دون طاقة فارتبط نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي فكما زاد استهلاك الدولة من الطاقة دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي³.

¹ كتوش عاشور وبلعوزين علي، مرجع سابق، ص 158

² محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 153.

³ عيسى مقلد، مرجع سابق، ص 14.

وبهذا فالإقتصاد الحديث ارتبط في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوفر مصادر الطاقة المختلفة للطاقة. ونجد الطاقة النفطية حتى الآن والمستقبل القريب أوفر وأفضل وأسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي، وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي والسياحي والتجاري وحتى الخدماتي... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي، وبهذا أصبح النفط هو الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي لأي بلد في العالم¹.

حيث استخدمت مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة في تشغيل المصانع، وتحلية مياه البحر وتحريك الماكينة الزراعية وتسيير المواصلات وتنظيم تنقل الأفراد والسلع ومنه تنمية القطاع السياحي والتجاري والخدماتي وغيرها من القطاعات الاقتصادية، فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد من دون نفط، وهذا النفط الذي يعد تكريره يتم الحصول على عدد من المنتجات في تسيير التقنية في حياتنا اليومية وأهم هذه المنتجات هي:

1. الغازولين: وهو أهم مشتقات البترول ويستخدم كوقود للسيارات.
2. الديزل: ويستخدم كوقود لمحركات القطارات والسفن ومولدات الكهرباء والشاحنات وغيرها.
3. الكيروسين: ويستخدم كوقود للطائرات.
4. زيوت التشحيم: وتستخدم في تزييت المحركات وآلات المصانع.
5. الإسفلت: ويستخدم في رصف الشوارع وعزل الأسطح.

إذا فالأهمية الاقتصادية للثروة النفطية شملت كل القطاعات الاقتصادية، وسنبرز الأهمية الاقتصادية فيما يلي²:

- 1) تشكل الطاقة عاملا من عوامل الانتاج الى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة وأعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي.

¹ حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2000، ط1، ص14.

² موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، مدرسة الدكتور، 2009، ص210.

- (2) من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر الحرارة، الطاقة المحركة، وأغراض أخرى وهو أساس الصناعة البتروكيمياوية، حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.
- (3) تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.
- (4) أهميته تجارياً تكمن في كون البترول ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ومن ثمة تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية.
- (5) أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 61% من مجموع البترول المستهلك في العالم.
- (6) يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة أما فيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية للمحروقات نميز بين الأهمية بالنسبة للدول الصناعية المستوردة له والدول المصدرة له¹.
- (أ) بالنسبة للدول المصدرة:
- تعتبر الثروة النفطية أهم الثروات الاقتصادية على الإطلاق، فالدول المصدرة للنفط لا تعتبر النفط مصدر للطاقة بل تعتبره أكثر من ذلك فهو:
 - اللاعب المحوري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية
 - فهو مصدر الأموال التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية في هذه الدول وبدون استثناء.
 - ويعتبر مصدر الدخل الرئيسي وإن لم يكن الوحيد في كثير من الدول المنتجة له حيث يعتمد عليه في الصادرات الخارجية لجلب العملية الصعبة.
 - كذلك أموال النفط تساهم ويشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي.

¹ حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 210.

– فأهمية هذه العائدات وأثرها العميقة على اقتصاديات الدول المصدرة للثروة النفطية أصبحت هي العامل الرئيسي في تطوير اقتصاديات هذه الدول الخليجية والعراق وليبيا والجزائر وإيران وفينزويلا ونيجيريا وغيرها على انتاج وتصدير النفط، وأصبح بذلك الربع البترولي أدى الى تحقيق فوائض في موازين المدفوعات التجارية لهذه الدول، وهي أهم مصدر لتكوين الدخل القومي.

– ولقد أصبحت الموازنات الحكومية للدول النفطية تبنى على أساس إيرادات قطاع المحروقات وكانت الحكومات خلال الثروة النفطية تزيد من حجم الانفاق على كل مشاريع البنية التحتية، وزيادة الانفاق على الواردات السلعية والخدمات، وزيادة الانفاق على الواردات السلعية والخدمات مما جعل بعض الشعوب المنتجة للنفط وخاصة الخليجية منها تعيش كافة أشكال ومظاهر الترف والتبذير، هذا إضافة الى زيادة الانفاق الاجتماعي على الخدمات والتعليم والصحة وهذا ما أدى الى ظهور آثار سلبية واضحة على هذه الدول، وأصبحت هذه الدول تفتقد لكل مقومات الدولة اقتصاديا وجغرافيا وديمقرافيا وحتى سياسيا¹.

ب) بالنسبة للدول المستوردة:

إن الدول المستوردة للنفط تدرك أكثر من غيرها مدى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لهذه الثروة الذي يعتبر أهم عنصر مساهم في تحقيق الثروة الصناعية لتقدم أبهر العالم، وبالتالي فاستخدام النفط نتجت عنه اختراعات ووسائل للراحة خدمت البشرية جمعاء.

فهو من يحرك مصانع الدول الصناعية الكبرى وهو من ينقل منتجاتها من أماكن انتاجها الى مناطق الاستهلاك، وهو القلب النابض والمحرك الأساسي الذي يحرك قاطرة هذه الدول فهو الأرخص تكلفة والأكثر توفرا وتداولاً في الأسواق العالمية².

إن مصلحة الدول المستوردة للبترول سواء الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية تبدو واضحة من خلال رغبتها في السيطرة على مستودعات النفط الرئيسية في العالم، فأنشأت

¹ الموقع الإلكتروني: <http://www.moquatel.com>, écrit pas cours du baril, consulté le

23.08.2016.

² محمد عمران أبو ميس، "أسدل الستار... نضوب النفط والحروب ومصير المجتمعات الصناعية" على الرابط التالي:

<http://www.-4nahda.com/article/1219>; le 23.08.2016.

بذلك شركات بترولية عالمية عملاقة تستثمر في مختلف أنحاء العالم قصد تمويل دولها بالطاقة اللازمة لأي تطور قطاعي مهما كان نوعه وهذا ما جعل الدول الغربية للولايات المتحدة تسعى جاهدة الى السيطرة على منطقة الخليج باعتبارها المستودع الرئيسي لإحتياطات البترول على المستوى الدولي¹.

ومازالت استهلاكات الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية آخذة في الارتفاع الى يومنا هذا، فنلاحظ أن هناك تباين كبير في استهلاك الطاقة بين الدول الغربية، ودول العالم الثالث فالفرد في الدول الغربية يستهلك الطاقة بمعدل يزيد عن 25 ضعفا مقارنة باستهلاك الفرد في الدول المتخلفة.

– اعتماد المجتمعات الصناعية الحديثة الكامل والمطلق على موارد الطاقة الأحفورية وعجز بدائل النفط عن توفير مورد طاقة ملائم.

– دور النفط في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، والإرهاب والحروب والأوضاع الجيوسياسية في القرن 21 كلها ساهمت في زيادة حجم استهلاك الثروة النفطية بشكل رهيب.

– عدم حضانة المجتمعات الصناعية حيال الاضطرابات الاقتصادية والسياسية الناجمة حتى عن الانخفاض الطفيف في إمدادات النفط².

وبهذا نستنتج أن الثروة النفطية تكتسي أهمية بالنسبة للدول المستهلكة فتأثير الطاقة الأحفورية أصبح لا يؤثر في القطاعات الاقتصادية فحسب، فامتد الى التأثير حتى على الأمن القومي لهذه الدول، وأصبحت كل القرارات المتخذة في هرم السلطة هدفها الحصول على النفط وبأي ثمن كان، حيث رفعت القوى العظمى في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية شعارا مدويا في الساحة الدولية وهو "قطرة نفط تساوي قطرة دم" وهذا يعني بأن النفط هو الحياة وهو استمرارية تواجد الدول المستهلكة له على الأرض، فهي بدون نفط ستنتهار وستزول.

¹ محمد عمران أبو ميس، نفس المصدر.

² حافظ برجاس: مرجع سابق، ص 90.91

المطلب الثالث: الأهمية السياسية والإستراتيجية للمحروقات

أ- الأهمية السياسية للمحروقات:

تعتبر المحروقات الركن الأساسي في استراتيجيات الدول إذ أنها أصبحت تدرك أن النفط مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم وتطور، وهذا ما جعل الصراع عليه يحتدم بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليه، هذا الصراع يزداد سنة بعد الأخرى فمن أراد أن يمتلك قراره ويبسط سيطرته على العالم اليوم لابد أن يحصل على الاستقلال التام من حيث الطاقة، ولن يتحقق إلا بإيجاد مصدر للنفط، فالنفط أشبه بالدم الذي يديم الحياة للإنسان وهذا ما جعل العلاقة بين النفط والسياسة علاقة جد وطيدة وأصبح محور للسياسة الدولية.

فقد أصبح بذلك العامل الأساسي المؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، فقد أصبح يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن القضايا السياسية، مثلما تجلى ذلك في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الامبريالية الغربية ما تشكل منعطفا تاريخيا في العلاقات السياسية الدولية¹.

ولقد بلغت الرغبة في الحصول على النفط أقصى درجات حدتها حيث لا يستطيع أي مجتمع صناعي الوصول الى درجة التصنيع بدونها، فأصبح ضمان توفيره حتى ولو باستخدام القوة العسكرية (الحرب العالمية الأولى والثانية) صراع الحلفاء والمحور على شمال إفريقيا وبتترول الشرق الأوسط). إن اقتضى الأمر للحصول على أكبر الامدادات من النفط فالكثير من الحروب جرت من أجله مثل: الحرب العراقية الايرانية 1980 والهجوم على ليبيا 2001 و2011،.... الخ².

فالنفط هو الرمز ومفتاح السيادة وبدونه تنهار أنظمة اقتصادية وسياسية بأكملها، وأصبحت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم نفوذها السياسي والدبلوماسي من أجل مساعدة شركاتها الكبرى على اختراق سوق التنقيب والتطوير والإنتاج

¹ حافظ برجاس: مرجع سابق، ص 91 .

² إيان راتليج، العطش الى النفط- ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، بيروت: دار العربية للعلوم، 2006، ط1، ص17.

في مختلف مناطق العالم، وهذا بهدف السيطرة على النفط العالمي ومنه السيطرة على مختلف القوى السياسية في العالم¹.

وإن مسألة الفصل بين السياسة والنفط أمر لا يمكن تصوّره على الإطلاق، فالنفط أصبح مادة استراتيجية وسياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية وتجارية، كما أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر تحكما في النفط من الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية. فالنفط والسياسة متغيران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فكل متغير يتحكم في المتغير الآخر، فالسياسة تؤثر في النفط والنفط يؤثر في السياسة، وقد أصبح النفط ملازما لكل العلاقات الدولية، وهكذا تلاحمت السياسة والبتترول في كل عناصر القرار في العالم.

ب- الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للمحروقات:

يعتبر النفط محرك آلات المصانع الحربية والتي بدونها لا يمكن إنتاج أي آلة حربية فمن يملك النفط سيملك العالم، بفضل المازوت سيسيّطر على البحر ويفضل بنزين السيارات سيطرت على البر، بل أكثر من ذلك أن النفط سيتحكم بكل القطاعات الاقتصادية والإستراتيجية في السلم أو الحرب².

فإن معظم المعارك التي دارت بين الحربين الأولى والثانية كان هدفها السيطرة على النفط والوصول الى منابعه بكل السبل للحصول على الذهب الأسود، لذلك سعت كل القوى الصناعية والعسكرية العظمى في العالم الى السيطرة على الثروة النفطية لتتفوق على منافسها في الميدان الجيو سياسي والاقتصادي، لهذا أعطت كل من فرنسا وبريطانيا أهمية قصوى لعملية التحكم في الموارد النفطية في الخليج العربي وشمال افريقيا³.

وكذا فتحت الولايات المتحدة آبار بترولها لتحويل معاركها ومعارك حلفائها ووضعت خطط وبرامج تركز على تكثيف عملية المرور الى بترول الشرق الأوسط.

فمعظم الصراعات الدولية التي درت كان هدفها الرئيسي السيطرة على بترول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما أن الهجوم الذي شنّه الزعيم النازي هتلر على الاتحاد السوفياتي

¹ نفس المرجع، ص 18.

² حافظ برجاس: مرجع سابق، ص 98-99.

³ فاليري مارسيل، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: دار

العربية للعلوم، 2006، ص 27.

آنذاك كان هدفه السيطرة على النفط باقو والقوقاز، واليابان لم تهاجم القوات الأمريكية في معركة "برل هابر" إلا من حاجتها الشديدة لبتترول اندونيسيا، فقد كان النفط أعظم وأكبر ماريشالات الحرب العالمية الثانية وأحد مصممي استراتيجياتها¹.

إن المتتبع للأحداث الدولية يلاحظ بأنه هناك قاسم مشترك في كل الصراعات الدولية وهو الرغبة في الحصول على البترول، ومعظم الصراعات الدولية التي دارت ولا زالت تدور في منطقة الشرق الأوسط وهذا لأن هذه المنطقة تستحوذ على أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من البترول، فالعدوان الثلاثي على مصر 1956، والحرب العراقية الايرانية لعام 1980 وحرب الخليج الأولى والثانية، وحرب جنوب السودان وحرب التشاد والصومال والأحداث اللبنانية، الهجوم على ليبيا عام 2011، والأحداث السورية الجارية، والترص بالجزائر، كلها حروب يعتبر النفط عنوانها الأهم وهدفها المقصود.

وإن المتتبع للأحداث أقل ما لفت نظره بعد سقوط بغداد هو حماية الجيش الأمريكي لمبنى وزارة النفط العراقية خلال أحداث الشعب التي تلت سقوط بغداد، وهو المبنى الوحيد الذي حظي بالحماية الأمريكية، وهذا دليل واضح بأن الهدف من الحرب على العراق كان الحصول على النفط الذي يعتبر مصدر قوة الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، وهو الدعامة الأساسية للتفوق الاقتصادي والتكنولوجي، لهذا لم تتوان ولن تتوانى عن خوض الصراعات الدائمة من أجل السيطرة على المصادر النفطية في العالم².

¹ حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 103.

² نفس المرجع، ص 105.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لقطاع المحروقات:

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر الى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية، ما جعل الاقتصاد الجزائري يتوقف عليه بفضل الموارد الهامة التي تساهم في استقرار الاقتصاد وتنفيذ الخطط التنموية.

المطلب الأول: اكتشاف النفط في الجزائر

إن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر، فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث تم حفر بعض الآبار القليلة العمق في شمال البلاد مثل: بئر تليوانت جنوب غرب غليزان 1915، وواد قطرين بصور الغزلان، ومنذ ذلك الحين ازدادت عمليات الاستكشاف لاسيما في الهقار والصحراء مع أبحاث كونراد كليان (1922-1928) وبعدها بيكولا مانيشيكوف (1930-1935)، وعلى ضوء المؤشرات النفطية الواعدة قد تم انشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب في الجزائر سنة 1946، وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات الادارة الفرنسية في استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1953 أعطت لرخصة التنقيب للشركة الفرنسية، وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل "ايلاج" الواقع بعين أميناس.

وفي نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي الرمل الى جانب أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود 1956 وهي السنة التي يؤرخ لها لبداية عهد البترول في الجزائر¹.

وقد تم أول شحن على متن ناقلة البترول "رينل" 1959 بميناء بجاية باتجاه فرنسا، لذلك كانت الصحراء الجزائرية آنذاك محل أطماع لدى المستعمر الفرنسي بالنظر الى الثروات النفطية، وتوالت بها الاكتشافات باكتشاف حقل "أوهانت" بالجنوب الشرقي للجزائر

¹ وزارة الطاقة والمناجم، "حصيلة قطاع الطاقة والمناجم (1962-2010): خمسون سنة من التاريخ والانجازات الكبرى"، الجزائر، ص32.

1960 وحقل "بين فوي تاينكورت" في عين أميناس وحقل "رورد النوس" جنوب شرق ورقلة في 1962¹.

وقد تطور انتاج وتصدير البترول منذ انطلاقة أول شحنة، حيث قفز من 0.4 مليون طن سنة 1958 الى 20.7 مليون طن غداة الاستقلال في 1962 و 48.2 مليون طن سنة 1978، ليصل الى 220 مليون طن سنة 2010.

أما الغاز الطبيعي الذي دخل مرحلة الانتاج الصناعي فس سنة 1960 بكميات متواضعة في السنوات الأولى مقارنة بمستوى الإحتياجات الغازية الهائلة، فقد انتقل انتاجه من 1.32 مليار متر مكعب في 1964 الى 1.75 مليار متر مكعب في 1965 ثم 2.11 مليار متر مكعب في 1966، ليتجاوز 2.6 مليار متر مكعب في 1967، وقد انتاجه في سنة 2010 ب 145.8 مليار متر مكعب.

وخلال عام 2011 تم اكتشاف حقلين للبترول أحدهما كان في شمال شرق البلاد في ولاية تبسة، والثاني يقع بين ولايتي البيض وبيشار في جنوب غرب البلاد، حيث أنه تم تحقيق اكتشافين آخرين غازيين في منطقة "تلمزاية" الواقعة بين البيض وبيشار وجبل درمون في جنوب تبسة وقد بلغت الاكتشافات سنة 2011 حوالي 20 اكتشاف كانت أغلبها واقعة في أحواض جنوب البلاد وتحديدا في "حاسي بركين وإيليزي"² وخلال النصف الأول من سنة 2012 بلغت الاكتشافات النفطية الجديدة التي حققتها الشركة الوطنية سوناطراك بمفردها 13 اكتشاف وحسب وزارة الطاقة الجزائرية فإن منطقة الصحراء الكبرى لازالت تحتوي على احتياطات نفطية ضخمة وغير مستثمرة، كما أنه في شمال الجزائر هناك احتياطي نفطي غير مكتشف بشكل كامل، وهذا بسبب التضاريس الوعرة لهذه المنطقة رغم اكتشاف حقول صغيرة من النفط والغاز، ويبقى البترول في الجزائر من أجود الأنواع على المستوى العالمي ويعتبره من أكثر أنواع النفط طلبا في الأسواق العالمية.

¹ وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سابق، ص33.

المطلب الثاني: المرحلة الأولى من 1962 الى 1986م

أولاً: مرحلة نظام الامتيازات 1962م - 1971م:

في هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى الموارد النفطية خاصة التي كانت خاضعة للسيطرة الفرنسية فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19/10/1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات، استجابت فرنسا لبعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام 1965 وأسست شركة سونطراك بموجب القانون 401/63، وهي شركة النفط والغاز في الجزائر وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي، وقد جسدت بالفعل عملية السيطرة التدريجية على قطاع المحروقات ويمكن ملاحظة عملية سيطرة سونطراك على القطاع البترولي من خلال الجدول التالي الذي يوضح ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره من الستينيات وحتى مرحلة التأميم¹.

جدول رقم (1):

ديناميكية سيطرة سونا طراك على القطاع البترولي وتطوره من (1966-1972)

1972	1971	1970	1969	1968	1967	1966	نوع السيطرة
100	100	92	65	51	21	12	مناطق الاستثمار حيث تتولى سوناطراك تنفيذ الأعمال
77	56	35	17.75	13.7	11.8	11.5	إنتاج البترول
100	98	50	40	39	38	38	النقل بالأنابيب
100	100	90	66	66	44	20.4	تكرير البترول

¹ سهيلة زناد، "استراتيجيات الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية النظرية واحتياجات السوق الدولية (دراسة حالة قطاع البترول الجزائري)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص166.

التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100
--------------------	---	------	-----	-----	-----	-----	-----

المصدر: سهيلة زناد، استراتيجيات الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية النظرية واحتياجات السوق الدولية (دراسة حالة قطاع البترول الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص166.

ثانيا: تأميم المحروقات 1971:

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطيت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية، وقامت بإفراز مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في دساتيرها، حيث مكن القرار التاريخي لتأميم المحروقات الذي أعلن عنه يوم 24 فيفري 1971 بحاسي مسعود من قبل رئيس الدولة السابق هواري بومدين بالإضافة الى تدشين الملكية السيادية الوطنية على الحقول النفطية من جعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع¹ ووضع الآليات والاجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة.

ويعتبر هذا القرار استكمالا لمسار طويل من المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1967 من أجل استرجاع الثروات الوطنية حيث تم في البداية تأميم الشركات البترولية الغير فرنسية (british petroleum) بريتش بتروليوم في سنة 1967 (mobiloil) و (ESSO) في 24 أوت 1967 و (shell) في 20 ماي 1968، وتبعها أمر وقع في 11 أبريل 1971 بإصدار القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد الإطار الجديد لنشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث عن المحروقات واستغلالها، ويمكن هذا القرار الجزائر من أخذ 51% من فوائد الشركات الفرنسية صاحبة الامتيازات التي تعمل في الجنوب على أن تقدم لها تعويضات نقدا باستثناء شركة "جينتي" فقد يدفع لها تعويض بالنفط الخام².

¹ يسرى محمد أبو العلاء، "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، القاهرة: دار النهضة العربية، سنة 1996، ط1، ص274.

² عبد العزيز وطيان، "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985"، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992، ص151.

وقد حصر هذا القانون شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد يتمثل في عقود بالخدمات وقد اشتهر بصنفان هما: صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، والصنف الثاني يعرف بعقود المساعدة التقنية. ولكن بعد تجربة دامت قرابة 15 سنة من تطبيقه أكدت عدم تنافسية قانون 1971 وكذا محدودية في منح الشركات الأجنبية الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطابها مقارنة بما تتعامل به بلدان نفطية أخرى من حيث أفضلية شروط الانتاج، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري الى التفكير في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع¹.

المطلب الثالث: مرحلة الاصلاحات وتنمية قطاع المحروقات:

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدية يختلف تماما عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل، وفي هذا الاطار يمكن تعيين مراحل رئيسية مر بها تطور قطاع المحروقات بالجزائر منذ الاستقلال، وقد تميزت كل مرحلة من المراحل بنظام تعاقدي وقانوني يختلف بشكل كبير على الأنظمة التعاقدية والتنظيمية السابقة.

أولاً: مرحلة الاصلاحات من 1986 الى 2005 م:

تعتبر فترة الاصلاحات في قطاع المحروقات الأهم باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للدولة الجزائرية، والهدف منه هو تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية وذلك بعد ما عانته من أزمة 1986 م خاصة عندما أثقلت كاهلها بالمديونية الخارجية، ما أدى في أعلى هرم السلطة الى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، والتي يمكن للرأس المال الأجنبي من المشاركة في الاقتصاد الجزائري، تم اصدار قانون 86-14، فالشق القانوني المتعلق بتدخل الرأس المال الأجنبي في قطاع المحروقات يعود بالأساس الى قانون

¹ عبد العزيز وطيان، مرجع سابق، ص 152.

14-86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986¹، الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر والذي أعطى دفعا قويا للنظام الجباية البترولية وأرسى قواعد قانونية تسمح للشريك الأجنبي أن يقوم بأعمال التنقيب، والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وممارسة المؤسسات التي تعمل في هذا المجال حقها وواجبها في الأعمال السالفة الذكر².

وقد مكن هذا القانون الرأس المال الأجنبي في مجال المحروقات بالتدخل بصفته شريكا وذلك عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سونا طراك والتي لا يمكن أن تقل مساهمتها عن 51% من ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن مختلف المحروقات (نفط خام، غاز طبيعي)³. وقد أصبح بعد مرور سنوات عديدة على الشروع في تطبيق القانون 14-86 العقد الأكثر استعمالا، حيث جرى استعماله في بداية الأمر فيما يخص البترول فقط، ثم توسع مجال تطبيقه الى الغاز بعد عام 1991، وطبقا لمبدأ الشراكة التي ميزت هذا القانون بشكل متقدم عن القوانين السابقة، فإن الحاجة الماسة للتطور التكنولوجي في عمليات البحث والتنقيب وطرق استغلال المحروقات هي التي أدت الى الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر والتي أصبحت عقود الشراكة في هذا المجال ضرورية، ويبقى عقد الشراكة وتقاسم الانتاج أكثر أنواع العقود نجاحا في الجزائر وفي البلدان النفطية الأخرى لأنه عقد توفيق بين مصالح البلد المنتج والمستثمر الأجنبي، فهو من جهة يوفر للشريك الأجنبي فرصة للوصول الى قسم من الانتاج الخام، وهو ما يبحث عنه ومن جهة أخرى يراعي مصلحة البلد المنتج حيث يزوده بالأدوات القانونية التي تساعد على المحافظة على احتياطاته وتفعيل نشاط القطاع⁴، ومن أجل رفع مستوى الانتاجية في هذا القطاع تم إحداث مجموعة من التعديلات القانونية في قانون 14-86، وذلك بإصدار قانون 91-21 سنة 1991 قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب"، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 1986/08/21، ص11.

² محمد قاسم بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية"، الجزائر: 1993، مطبعة دحلب، ص224.

³ نفس المرجع، ص231.

⁴ عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البصيرة: دار الخلفونية للنشر: العدد 8، جويلية 2006، ص110.

الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة وفي الاطار تم إصدار قانون 91-21 المؤرخ في 04/12/1991 والمتعلق بالمحروقات فقد سمحت المادة 4 من نفس القانون للشريك الأجنبي بأن يمول وينجز ويستغل لحساب المؤسسة الوطنية، وكذا كيفية تسديد الاستثمارات ضمن عقود الاشتراك، وبهذا أنهى القانون احتكار شركة سونا طراك لعملية نقل البترول¹.

كما منح القانون الشركات الأجنبية وضعاً ضريبياً مشجعاً مكنها من تجنب الازدواج الضريبي، ويمكن أن يمنح التخفيضات في نسبة الأدوات 10% و42% بالنسبة للضريبة على النتيجة، وتحدد المقاييس التي تمنح بموجبها التخفيضات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم². ومن محتويات القانون أيضاً مايلي:

* توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة أو غير المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظراً لارتفاع تكاليفها من جهة، وجلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى.

* تحدد الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء خصوصاً ما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي.

* تقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي وتتمثل فيما يلي:

- حصول الشريك في الميدان على جزء من الانتاج يوافق نسبة مساهمته
- تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نفذاً أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد.
- تحديد عقود الشراكة في مجال استغلال حقل مكتشف جميع التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تحملتها المؤسسة من أجل اكتشاف الحقل محل الاشتراك وطرق استغلاله.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، "القانون رقم 91-21، يتم ويعدل القانون 86-14 المؤرخ في 4/12/1991

المتعلق بالمحروقات"، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة في 7 ديسمبر 1991.

² القانون رقم 91/21، مرجع سابق.

وفي سياق ضمانات الدولة والحوافز الاستثمارية التي قدمت فلم تتردد العديد من الشركات النفطية ومنها الأمريكية على وجه الخصوص في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات لاقتحام السوق الجزائرية وتكثيف نشاطها وقد تطور حجم استثماراتها في القطاع بشكل سريع وهو ما تعكسه أرقام انفاقها الاستثماري في ميدان الاستكشاف والتطوير.

فعلى الرغم من الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر والتي جرى أثناءها تطبيق قانون 86-14 المعدل بقانون 91-21 إلا أن هذا القانون أثبت فعالية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تأكد ذلك بعد بداية ظهور ملامح عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي ومع مطلع الألفية الجديدة، حيث تمكنت الجزائر مثلا في عام 2001 من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في العالم¹. ولكن بالرغم من جاذبيته لم يسلم من أن توجه له الانتقادات ومآلها أن عهد سيادة عقود تقاسم الانتاج التي يقوم عليها القانون السابق لم تصبح مجدية في العهد الجديد المتميز باحتدام المنافسة بين الدول المنتجة في مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع، وأنه لا بد من إطار قانوني جديد لجذب المزيد من الاستثمار.

ثانيا: مرحلة مواصلة الإصلاحات وتنمية قطاع المحروقات من 28 أبريل 2005 الى يومنا هذا:

إن تنمية القطاع الاستراتيجي الوحيد في الاقتصاد الجزائري وتطويره يعتبر من أهم القطاعات التي لازالت تجلب للجزائر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل شركة EIF REPSOL ريبسول، BRITICH PETROLIOM بريتش بيتروليم، شلل SHELL وغيرها². ولتطوير قطاع المحروقات أصدر قانون جديد للمحروقات سنة 2005، قانون رقم

¹ Med.Hachemaoui, « La Nouvelle Loi Algerienne Sur Les Hydrocarbures :Les Enjeux D'un Libéralisation », Communication Présentée Au Centre A.K.I, Crises Today (France.Italie :Aki 2009, P4.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق لـ 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات"، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 50، عام 2005، ص09.

07-05 الصادر بتاريخ 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات¹، الذي يهدف الى تنظيم نشاط المحروقات من الوجهة القانونية، ويوضح حقوق وواجبات كل المتعاملين في القطاع خلال ممارستهم لكل النشاطات في مختلف المراحل البترولية والغازية، وأصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية، وفي كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع أو المصب، وذلك ما يعني إنهاء الاحتكار في القطاع النفطي الذي كانت تمارسه شركة سوناطراك، ويهدف القانون أيضا الى تشجيع وترقية عملية البحث في المناطق الناقصة والمنعدمة التنقيب.

وقد جاء هذا القانون ب 115 مادة ألغت بموجبها أغلب أحكام قانون 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنايب، حيث نصت المادة 03 منه على ما يخضع لسلطة الدولة في هذا القطاع فذكرت في هذا الشأن أن: "موارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة الموجودة على التراب الوطني وفي باطنه في المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية، ملك للجماعة الوطنية التي تجسدها الدولة"، وأشارت الى ضرورة أن يتم استغلالها باستعمال ناجع وعقلانية من أجل ضمان الحفاظ الأمثل عليها مع احترام قواعد حماية البيئة².

وقد أبرز القانون أيضا أهم الصيغ المعتمدة في التعاقدات النفطية كالصناعة البترولية الأفقية أو الترخيص بالتنقيب وغيرها، أما بخصوص حرية النشاط الاقتصادي في هذا القطاع مايلي: "يعد استرداد المحروقات والمنتجات البترولية وتسويقها عبر التراب الوطني نشاط حر، شريطة احترام هذا القانون"، وتشير الى أن تحديد أسعار بيع المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لتلبية احتياجات الطلب الوطني يتم من طرف وكالة ضبط المحروقات.

وبموجب هذا القانون تم استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية وكذا الاستقلالية المالية وهي³:

¹ قانون رقم 07-05، مرجع سابق، ص3.

² نفس المرجع ، ص5.

³ مبارك بوعشة، نسرين برجى، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012 ص68.

* **الوكالة الوطنية لتأمين موارد النفط (ALNAFT):** تدعى "النفط" وتقوم بترقية استثمارات قطاع المحروقات وتسلم رخص التنقيب لمدة أقصاها سنتان، كما تقوم أيضا بتحديد ومنح مساحات البحث وكذا مراقبة تطبيق عقود البحث والاستقلال، وتقوم بعملية تحديد وتحصيل الأتاوات وتحويلها للخزينة العمومية، كما تقوم بتسيير وتطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.

* **الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها (ANRH):** تدعى سلطة ضبط المحروقات حيث تسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالنشاطات التي يحكمها هذا القانون، كما تتكفل بدراسة طلبات منح النقل بواسطة الأنايبب وكذا تقديم توصيات الوزير المكلف بالقطاع، وتم كذلك انشاء لدى كل وكالة هيئة استشارية تدعى المجلس الاستشاري.

فوفق المادة 100 من نفس القانون تم اعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين في مجال قطاع المحروقات وتوليان تسيير ومراقبة القطاع وفق المادة 13 من نفس القانون¹. كما أعطت المادة 14 من نفس القانون مهام الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات، وتمتعها بصلاحيات واسعة في مجال قطاع المحروقات².

فإن القانون 05-07 فتح المجال كلياً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والتخلي على مبدأ ضرورة عدم التنازل عن نسبة 51% التي كانت منصوص عليها في القوانين السابقة كما ترمي الاجراءات الجديدة من خلال هذا القانون الى الفصل بين صلاحيات السلطة العمومية للدولة والمهام التقنية والاقتصادية والتجارية التي هي من صلاحيات الشركات بما فيها شركة سوناطراك، وأيضا تحسين أداء القطاع عن طريق مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والاستفادة من التكنولوجيا.

إلا أن القانون رهن ولو جزئياً، حيث مكن الشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب من التصرف في حقول النفط مثلما شاءت، فهي ستعمل على انتاج أكبر كمية ممكنة في أقصر مدة زمنية وقد أثار القانون حفيظة المعارضين الذي يصرون على أن القانون السابق 86-14 لم يثبت محدوديته كما يريد أن يرميه منتقدوه، وأنه عكس ذلك، فإن القانون الجديد يوافق

¹ القانون 05-07، مرجع سابق، ص95.

² القانون 05-07، مرجع سابق، ص10.

الطالبات الأمريكية ويفتح المجال أمام صبغة جديدة تسمح للمتعامل الأجنبي أن يسيطر على 88% من الانتاج، وفي وقت كانت حصة الشركة الوطنية سوناطراك لا تقل عن 51%¹.

ونظرا لذلك تم تعديله سنة 2006 قبل تطبيقه، رغم أنه أسهم في تحرير قطاع المحروقات ولو جزئيا، وأسهم في انعاش الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير ولاسيما في اعادة هيكلة نظام العقود بشكل جعلها أكثر فاعلية، ولكن وبعد التراجع عن هذا القانون في 2006 ضلت تعثره العديد من الاختلالات التي كان لها أثر كبير على قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تراجع انتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25% وجمود كبير في الاستثمارات، بحيث لم تعلن الجزائر عن أية مناقصات دولية للاستكشاف منذ سنة 2010 بالإضافة الى عدم نجاعة النظام الجبائي والذي كان يشكل نقطة الخلاف الأساسية بين إدارة قطاع المحروقات والشركاء الأجانب.

ويعتبر الأمر 10/06 المؤرخ في 29 جويلية 2006، الذي أعاد الاعتبار لشرطة سوناطراك في المادة 32 حيث حدد نسبة مشاركة المؤسسة الوطنية بنسبة لا تقل عن 51% قبل كل مناقصة للمنافسة في هذه العقود²، وتطبيق رسوم غير قابلة للحسم على الأرباح عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار البترول 30 دولار للبرميل الواحد، وذلك فيما يخص العقود المبرمة بين سوناطراك والشركاء الأجانب في اطار القانون 14/68، وتم تحديد هذه الرسوم ب 5% كحد أدنى و50% كحد أقصى.

أبقى هذا القانون على الوكالتان اللتان أنشأتا في اطار القانون 05-07 وتم تغيير المجلس الاستشاري لدى سلطة الضبط الى مجلس المراقبة وكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في اطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات.

وهكذا يعيد القانون التي تمت مراجعته القاعدة القيمة التي تجعل من سوناطراك الطرف الذي يستحوذ على الأغلبية في جميع العقود سواء تعلق الأمر بالبحث والاستغلال

¹ عابد شارف، "الجزائر ترهن ثروتها النفطية بقانون جديد للمحروقات"، مقال نشر بتاريخ 22 جويلية 2005 على الموقع الالكتروني: www.algeria-roice.org/errai ، بتاريخ: 2016/05/25.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 06-10 المؤرخ في يوليو 2006 المعدل والمتمم لقانون رقم 05-07 المؤرخ في 25 أفريل 2005، المتعلق بالمحروقات"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 يوليو 2006، ص 6-7.

أو النقل والتكرير، وتتضمن أحكام القانون الجديد فرض رسوم على الفوائد الاستثنائية لتشمل عقود تقاسم الانتاج المبرمة مع سوناطراك في قانون 1986 والمعدل والمتمم في 1991. وبهذا تؤكد بأن الجزائر تراجعت بفضل المعطيات الجديدة عن جميع التنازلات ذات التوجه الليبرالي التي كانت قد قدمتها¹ في القانون 05-05 إلا أنه وخلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة مرة أخرى على قانون المحروقات، فقد صادق مجلس الوزراء في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات، وبحلول العام 2013 وتحديدا في 20 فيفري 2013 صدر القانون رقم 01-13 المتعلق بالمحروقات ويتضمن نص هذا القانون الجديد تعديلات وتكميلات على المادة 58 من القانون 05-07 وقد وردت في المادة الثانية من القانون رقم 01-13² ادراج عشر (10) مواد جديدة وتتص التعديلات الجديدة على ما يلي³:

- 1) احتكار المؤسسة الوطنية سوناطراك لنشاط النقل للمحروقات وكذا المنتجات البترولية عبر الأنابيب.
- 2) استثناء انتاج الحقول المستغلة حاليا من الاجراءات الجبائية الجديدة وتوسيع المراقبة الجبائية الى الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر، وهو اجراء كان يطبق فقط على مجمع سوناطراك الذي كان يخضع لإجراءات مراقبة الشركات التي تضمنها قانون الضرائب الجزائري.
- 3) تعطي الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية لاسيما عن طريق نصوص تلزم المتعاقدين بالتخلي بالسعر الدولي عن جزء من انتاجهم - إمكانية دفع الإتاوة عينا-.
- 4) توضيح وتحديد بعض مهام وكالات المحروقات، توضح وتحدد بعض مهام سلطة ضبط المحروقات وكذا الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط).

¹ مصادقة مجلس الوزراء على تعديل قانون المحروقات لجلب الاستثمارات الأجنبية، بتاريخ 18-09-2012.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون 01-13 المؤرخ في جانفي 2013، المتعلق بالمحروقات"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 2013، ص4.

³ وكالة الأنباء الجزائرية، "المجلس الشعبي الوطني يصادق على مشروع قانون المحروقات" الاثنين 21 يناير 2013،

على الرابط الإلكتروني التالي: revues.univ-ouargla.dz/index، تاريخ الزيارة، 2016/06/08، على الساعة

- (5) تحقيق وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات تنقيب والبحث أو استغلال المحروقات مع إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث واستغلال المحروقات غير التقليدية وتعزيز مشاركة سوناطراك في نشاطات البحث عن المحروقات بالإضافة الى إدراج مادة تلزم أي شخص بإشراك سوناطراك لممارسة نشاطات تحويل المحروقات والتكرير.
- (6) إدراج مادة تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قدرات التخزين خاصة به.
- (7) إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.
- (8) إدراج اجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكان الصغيرة والمكان الواقعة في المناطق غير المكتشفة بما فيه الكفاية لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر والمكان ذات الأرضية المعقدة أو التي تفتقد للمنشآت.
- (9) إدخال نظام إصطفاء الأرباح الاستثنائية الذي يمكن تطبيقه على المستفيدين من النسبة المنخفضة للضريبة التكميلية على الأرباح الاستثنائية¹.
- ويمكن القول أن القانون الجديد المعتمد يشبه الى حد بعيد نظام عقود تقاسم الانتاج لقانون 86-14 بحيث كان يحاول تصحيح الاختلالات في قانون 2005 الذي اعتمد على نظام الامتيازات، وبينما اعتمد قانون 86 عقودا وفقا للقانون التجاري.
- وقد كان الهدف من تغيير الاطار القانوني والتشريعي هو بعث الاستكشاف في قطاع المحروقات من جديد من أجل طمأنة الشركات الأجنبية، فتم تغيير النظام الجبائي الذي كان مثيرا للعديد من الانتقادات فلم تعد الجبائية في القانون الجديد تركز على المردودية بل على رقم الأعمال وشروط الاستغلال وتطوير البترول والغاز غير التقليدي، فتعديل 2013 جاء من أجل تجاوز إذن حالة الركود التي ضربت القطاع جراء قانون 2005، لذلك جاء القانون بإجراءات جديدة تساهم في المحافظة على جاذبيته في مجال الاستثمارات، وفقا لتطوير صناعة المحروقات، إلا أن القانون لايزال يثير المخاوف نفسها من طرف الشركات الأجنبية

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، مصدر سابق.

فيما يتعلق بقاعدة 49-51 وتأكيدہ على استمرار احتكار شركة سوناطراك في مجال نقل المحروقات بواسطة الأنابيب¹.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، مصدر سابق..

المبحث الثالث: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

تتميز الجزائر عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، أي بحجم الانتاج الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الاجمالي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي لرفع الميزانيات المخصصة لتحسين الخدمات العامة والبنى التحتية.

المطلب الأول: بنية الاقتصاد الجزائري:

أولاً: طبيعة الاقتصاد الجزائري:

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده الأساسي على عائدات متأتية من قطاع واحد، وهو قطاع المحروقات الذي يمثل 97% من مجمل الصادرات الجزائرية، وتبقى تقل عن 3% تساهم بها القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات، ما جعل بنية الاقتصاد الجزائري تعاني من نقائص واختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وغياب نسبة صرف حقيقية، وعدم قابلية تحويل الدينار... إلخ¹. فقطاع المحروقات له مكانة مهيمنة ما جعل الاقتصاد الجزائري معرض لهزات عنيفة بفعل انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، خاصة وأن قطاع المحروقات يساهم في تحقيق نوع من التوازن في نسب الصرف الحقيقية، لكنه يمكن أن يؤثر فيه أيضا بصورة كبيرة بفعل تقلبات الأسعار.

وإن إلقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري تقضي الى حقيقة لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده الأساسي على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، وتعد الجزائر ثالث منتج في افريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا وتتوفر الجزائر على 2.37 من الاحتياطات النفطية والثامنة عشر (18) في مجال الانتاج². والجدول التالي يبين تطور انتاج النفط في الجزائر من 2009 الى 2013.

¹ اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ط1، ص217.

² Unctad, Exdmen De La Politique De L'investissement Algerie, (Genève : Nations Unies. Decembre 2003), P59.

جدول رقم(02): تطور انتاج النفط في الجزائر من 2009 الى 2013

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	1.216	1.189	1.161	1.199	1.202
الأوبك	28.227	29.249	30.121	32.424	31.603

المصدر: التقرير السنوي للأوبك 2014.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن انتاج النفط قد حقق بعض التطورات، حيث نجد أن انتاج الجزائر النفطي تراجع من سنة 2009، وهذا راجع الى تراجع نمو الاقتصاد العالمي بما فيها الاقتصاد الجزائري، لكن بعد ذلك ارتفعت الطاقة الانتاجية لتصل الى 1.202 مليون برميل سنة 2013.

والجدول التالي يبين علاقة الصادرات النفطية بالإيرادات الجزائرية ما بين 2009 الى

2013.

الجدول رقم (03):

علاقة الصادرات الجزائرية النفطية بالواردات ما بين 2009-2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	رصيد الميزانية
2009	44.41	39.29	40
2010	56.14	40.21	12.15
2011	71.66	47.30	17.77
2012	70.57	50.37	12.30
2013	63.32	54.90	9.20

المصدر: احصائيات بنك الجزائر 2014.

من خلال الجدول نلاحظ: ارتفاع قيمة الصادرات من 44.44 مليار دولار سنة 2009 الى 70.57 مليار دولار سنة 2012 أي بزيادة حوالي 60% وهذا راجع الى ارتفاع

أسعار النفط في الأسواق العالمية وكما تمثل الواردات الجزائرية أكثر من 80%¹ من المواد المستهلكة، وهو ما يبين ضعف القطاعات الأخرى، حيث ارتفع مجموع الواردات من 39.29 مليار دولار سنة 2009 الى 54.90 مليار دولار سنة 2013، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، كما عرف الميزان التجاري ارتفاعا كبيرا من 400 مليار دولار 2009 الى 12.30 مليار دولار سنة 2012، كما عرف انخفاض في الميزان التجاري سنة 2013 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات على الواردات، وذلك بسبب انخفاض صادرات الجزائر للمحروقات التي تمثل حوالي 97% من الصادرات قابله ارتفاع في الواردات خاصة السلع الاستهلاكية.

إن قطاع المحروقات يشكل نسبة تفوق 97% من مجمل الصادرات الجزائرية بحيث يشكل النفط الخام تقريبا 70% من الحصة الاجمالية، وتبقى نسبة 3% تساهم بها القطاعات الأخرى خارج المحروقات وهو ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي².

ثانيا: تطور أداء اقتصاد الجزائر:

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ منتصف الثمانينات، إذ تحول من نظام التخطيط المركزي باحتكاره لمجمل الانشطة الاقتصادية الى اقتصاد يسير وفق آليات السوق، فانخفاض أسعار النفط سنة 1986 والأزمة الاقتصادية التي تلتها شرعت الجزائر بعدها في اصلاحات اقتصادية هيكلية التي كانت بدايتها سنة 1994 عند التوقيع على مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة، واستمرت هذه الاصلاحات حتى الاتفاق الثاني في 1995 أي مع صندوق النقد الدولي لمدة 3 سنوات الذي أدخل البلاد في أزمة سياسية وأمنية غيرت من أولويات السلطة، ما أدى بالجزائر الى أن تمضي عقد اعادة جدولة الديون باتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي³.

¹ بوريش أحمد، "تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2015، ص12.

² نفس المرجع، ص13.

³ عبد المجيد قدي، امكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية، "الجزائر نموذجا"، مقال نشر في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، ص09.

إن سعي الجزائر الى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال الى اقتصاد السوق جعلها تخضع لإلتزامات الانضمام الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة التحرير الاقتصادي. هذا الانفتاح أدى الى تقليص حجم الدولة والشروع في خوصصة القطاع العام ما جعل مساهمة القطاع الخاص وتشجيع المبادرات الخاصة الوطنية والأجنبية الزيادة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات التي تصل 79.56 سنة 2006 فقد عرف الاقتصاد الجزائري تحسن ملحوظ في أداءه في ظل مرحلة الاصلاحات وكانت آثاره واضحة على الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي¹.

المطلب الثاني: دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري قبل صدمة 1986 م

يمثل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتباره يحقق عوائد مالية ضخمة ومصدر رئيسي لتوفير العملة الصعبة، فالمحروقات لعبت دورا بارزا في تنمية الاقتصاد الجزائري، حيث اعتبرت القاطرة التي تجر عملية النمو الاقتصادي منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا.

إنه وبعد استقرار الحكم السياسي في الجزائر بعد عام 1967 وضعت الجزائر استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على وجه الخصوص على تقويم قطاع المحروقات وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية، فأعطت لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات في تسيير شؤون قطاع المحروقات وأصبح التدخل المتزايد للدولة وللمؤسسة الوطنية للنفط والغاز "سوناطراك" مصدر إزعاج للمؤسسات الأجنبية والتي حصل في الأخير تأميمها في 24 فيفري 1971، وبهذا تمكنت الجزائر أن تضمن لنفسها الموارد التي بفضلها تحقق مشروعاتها في التطور، فأنفقت الدولة الجزائرية خلال الفترة 1970-1973 أي خلال المخطط الرباعي الأول 30 مليار دج، استحوذ قطاع المحروقات لوحده على 15 مليار دج وكان بهدف انشاء صناعات قاعدية وتنمية قطاع المحروقات، بهدف زيادة إيراداته، ثم المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 م، والذي تم توظيف 100 مليار دج، استحوذ قطاع المحروقات على 60 مليار دج

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 10.

وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات¹، وخلال المرحلة الانتقالية التي خصصت لإتمام المشاريع العاطلة أو التي لم تكتمل من المخططات السابقة تم انفاق 106 مليار دج خلال سنتي 1978-1979².

ثم جاءت مرحلة إعادة الهيكلة عام 1980 والتي جاءت استجابة لمتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسات الوطنية من جهة ووضعية الاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى فقد كانت المؤسسات تشكو من ضعف تسييرها الداخلي، كما أن الاقتصاد الوطني كان يتميز بجهاز انتاجي غير كفاء وذي تكاليف مرتفعة، وقد تميزت مرحلة "إعادة الهيكلة" بتطبيق مخططين خماسيين هاميين من حيث الاستثمارات ومن حيث المدة الزمنية لكل مخطط والتي هي خمس سنوات مقابل ثلاث سنوات أو ربع سنوات لكل مخطط من المخططات السابقة³.

والجدول التالي سيبين تطور صادرات الجزائر من المحروقات:

جدول رقم(04): صادرات المحروقات في الجزائر (1970-1985)

الوحدة: مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة صادرات المحروقات	681	614	1030	1522	4267	4295	4791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة صادرات المحروقات	8746	1291	1306	11149	9655	9778	9668

المصدر: 2005، opec annual statistical bulletin، www.opec.org

¹ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية بن عكنون، 1991، ص24.

² عبد الله بن وناس، اقتصاد الجزائر، الانتقال من الخطة الى السوق ومدى تحقيق الأهداف السياسية"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، 2005، ص34.

³ محمد بلقاسم، حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص5.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع حصيلة الصادرات مع مرور السنوات حيث بلغت سنة 1982 ما قيمته 11149 مليون دولار، ثم بدأت تتخفّض بداية من سنة 1983 حيث بلغت قيمتها 9655 مليون دولار وتمثلت هذه المداخيل المالية المتأتية من قطاع المحروقات محرّكا للتنمية في الجزائر، وقد كان لتزايد العائدات المالية تأثيرا ايجابيا على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر من التجارة الخارجية والجباية البترولية¹.

جدول رقم (05): تطور إيرادات الميزانية الجزائرية من (1967 الى 1974)

السنة	1967	1970	1974
تطور إيرادات الميزانية الجزائرية	880	1350	4194

المصدر: عيسى مقلد" قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

فالساسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع بداية مرحلة ما بعد التأميمات، والتي سعت الى عملية نشر عملية تصنيع في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في اطار المخطط الرباعي الأول والرباعي الثامن خلال تأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المعدات الصناعية في مقابل ارتفاع حجم الواردات، وذلك راجع الى تنفيذ مجموعة من المشاريع الضخمة خلال فترة 1970 الى 1977، وسبب الارتفاع يعود الى سياسة التأميم والاكتشافات النفطية والحرب العربية الايرانية.

* الميزان التجاري:

حقق الميزان التجاري رصيذا موجبا سنة 1974 بمقدار 0.57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات سنة 1973، لكن شهد عجزا خلال فترة (1971-1978) ما عدا سنتي 1974 و1976 إذ سجل 0.57 مليار دولار و0.17 مليار دولار على التوالي والذي رجع الى ارتفاع الواردات الجزائرية من جهة، ومن

¹ عيسى مقلد، مرجع سابق، ص65.

جهة أخرى الى زيادة في أسعار السلع المصنعة بنسب غير متساوية مع ارتفاع أسعار البترول ويبقى رصيد الميزان التجاري موجبا طيلة فترة 1979-1984 بنسب متفاوتة¹.

* الناتج الداخلي الخام:

عرف الناتج الداخلي الخام خلال فترة 1970 الى 1984 ارتفاع مستمر، فقد حقق ما قيمته 7.5029 مليار دولار سنة 1973، ثم 25.1239 مليار دولار سنة 1978 و 51.5127 مليار دولار سنة 1984 بسبب ارتفاع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ سنة 1973 والتي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة حيث تم تخصيص 55% من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي.

* الميزانية العامة:

تتركز الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لتغطية نفقات التسيير والتجهيز، وقد حقق رصيد الميزانية العامة منذ سنة 1970 فائضا بمقدار 0.430 مليار دج لتضاعف سنة 1974 في حدود 10.030 مليار دج بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، وما عرفته من تصحيح أسعار النفط، انخفض رصيد الميزانية العامة ليصل الى 6.676 مليار دج سنة 1978، بسبب ارتفاع في النفقات².

واستطاعت الجزائر أن تستفيد من الطفرة النفطية الأولى من خلال العوائد المالية التي حققتها، إلا أن الأمر السلبي من ارتفاع العوائد البترولية تمثل في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية نتيجة سوء التخطيط، فالفكرة القائمة آنذاك هي "التممية بأي ثمن" كما أن انتاجية القطاع الصناعي الذي صرفت عليه أموالا طائلة تميزت بالضعف بسبب معاناته من التبعية للإطارات والخبراء الأجبيين وقد انعكس سوء تسيير هذه الموارد المالية المتأتية من البترول على الاقتصاد الجزائري كما يلي³:

– المديونية:

تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية، فحسب صندوق النقد الدولي فإن أزمة الديون الخارجية تتبع من وجود

¹ نفس المرجع، ص 67-68.

² عيسى مقلید، مرجع سابق، ص 69.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة

خلل نتيجة لسياسات اقتصادية خاطئة¹، وهذا ما وقعت فيه الجزائر آنذاك هو الرغبة في بلوغ تنمية اقتصادية بأي ثمن، وقد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة 1974 الى 1984 من 4.093 مليار دولار الى 11.976 مليار دولار سنة 1977 ولعل السبب في ذلك هو نموذج التنمية التي تبنته السلطات الجزائرية حينها، والذي يعطي الأولوية للقطاع الصناعي ونتاج السلعة الانتاجية، وقد كان اللجوء الى الاقتراض الخارجي هو الحل من أجل تمويل جزء من هذه الاستثمارات الضخمة لذلك نجد أن مخزون الديون ارتفع من 15.005 مليار دولار سنة 1978 الى 20.078 سنة 1979².

* تأثير المحروقات على التضخم:

شهد معدل التضخم خلال فترة 1970-1984 تزايدا مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج الى تمويل نقدي ضخم أما عجز الادخار الوطني على تلبية تلك الاحتياجات، وقد بلغ التضخم سنة 1970 نسبة 3.7% ليبلغ ذروته سنة 1977 ب 12% وذلك نتيجة لتوسع الاصدار النقدي آنذاك من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع أسعار البترول³.

* مكانة قطاع المحروقات في برامج التنمية الاقتصادية:

في الواقع إن الجزائر قبل تطبيقها المخططات التنموية عاشت مرحلة مهمة خلال فترة 1962-1967 عانت فيها من أوضاع صعبة، وكان اهتمامها منصبا حول:

- حل المشاكل الاجتماعية التي خلفتها الحرب التحريرية من تشريد السكان وانتشار الفقر.
- مواجهة العجز المالي الذي خلفه الاستعمار من هدم المؤسسات الاقتصادية وتهريب أموالها أو تهديم قاعدتها الأساسية.
- محاولة تعويض نزيف الاطارات الأجنبية التي غادرت الجزائر.

كل هذا لم يعرقل الدولة في تنفيذ الاستثمارات في ظل انعدام مخطط تنموي للدولة لكن بعد نهاية هذه المرحلة برزت مرحلة جديدة تميزت بنوع من الاستقرار حيث قامت فيها الدولة بوضع مخططات تنموية مركزية وجاء ترتيبها على النحو الزمني الموالي:

¹ مجدي محمود شهاب، "الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية". الاسكندرية، 1990، ص21.

² Abdelatif Ben Chanhon, « La Fabrication De L'algerie », Alpha Design, 2008, P 59.

³ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص30.

*** المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1969 م:**

هذا المخطط يعتبره بعض الاقتصاديين أرضية استثمارية لبناء المخططات التي تبعتها رغم أن مدته كانت قصيرة فقد كان مبلغ الاعتماد المالي المخصص له 9.06 مليار دينار¹ وحضيت القطاعات المنتجة والشبه المنتجة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (06):

نصيب قطاع الصناعة ومكانة فرع المحروقات في المخطط الثلاثي

توقعات

مكانة الصناعة في استثمارات المخطط الثلاثي	الزراعة	الصناعة	الاستثمارات الأساسية	القطاع الشبه المنتج
18%	60%	17%	5%	
مكانة المحروقات في قطاع الصناعة	المناجم والطاقة	المحروقات	الصناعات التحويلية	الصناعة الأساسية
9%	42%	9%	40%	

المصدر: محمد حسن بهلول: "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1999، ص 190.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن اهتمام الدولة بالقطاع المنتج أي الزراعة والصناعة كان الهدف وراءه هو تطوير جهاز الانتاج الذي كان يتميز بالتبعية للخارج لكن هذا لم يجعل الدولة تفرط في القطاعات الأخرى وهذا بالنظر لأرقام المالية التي صخرتها للقطاعات الأخرى، حيث نلاحظ نسبة فرع المحروقات كان الاهتمام به بدرجة كبيرة، وذلك لكونه مصدرا هاما للعملة الصعبة كونه يشكل موردا ماليا هاما للتنمية الاقتصادية وتم تركيز الاهتمام فيه لتوسيع البحوث الجيولوجية لاكتشاف حقول جديدة للبترول والغاز، أما الصناعة الأساسية التي كان نصيبها 40% كان هدف انشاء قاعدة صناعية، فقد بلغت قيمة الاستثمارات في نهاية هذا المخطط الى 9.16 مليار دينار².

*** المخطط الرباعي الأول: 1970-1973**

¹ محمد بلقاسم، حسن بهلول، مرجع سابق، ص 190.

² نفس المرجع، ص 194-195.

لقد شكل المخطط الثلاثي بداية أسلوب التخطيط في الجزائر حيث مكنها من تحسين أداء التخطيط وشجعها على وضع برامج أخرى:
المخطط الرباعي الأول 1970-1973
جدول رقم (07):

نصيب القطاع الصناعي من المخطط الرباعي الأول ومكانة المحروقات فيها

النسبة %

مكانة القطاع الصناعي	القطاع الصناعي	القطاع الفلاحي	قطاع الهياكل الأساسية	القطاع شبه المنتج
	44%	18%	31%	7%
مكانة فرع المحروقات في قطاع الصناعة	المحروقات	الصناعات الأساسية	المناجم والطاقة	الصناعات التحويلية
	37%	41%	12%	10%

المصدر: محمد حسين بهلول، مرجع سابق، ص 195.

ركز هذا المخطط الرباعي الأول على نقطتين أساسيتين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الوطني الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.
- جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.
- ولقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بـ 27.75 مليار دينار كان توزيعه على القطاعات التالية على النحو التالي:

من خلال الجدول نستنتج أن الدولة بالصناعات الأساسية كان الهدف من وراءه تطوير الصناعات الكبيرة وخاصة منها الثقيلة، صناعة الحديد والصلب، أما فرع المحروقات فهو الآخر أخذ نصيب من الاهتمام لأنه المصدر الذي يكاد يكون الوحيد لتمويل استثمارات المخطط والصحول على العملة الصعبة.

كما أن القطاعات الأخرى أخذت نصيبها من خلال المبالغ المرصد لها ولتحقيق نتائج لا بأس بها¹.

¹ محمد بلقاسم، حسن بهلول، مرجع سابق، ص 212.

*** المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:**

يعتبر هذا المخطط الثالث في تاريخ الجزائر المستقلة حيث كان حجمه المالي المعتمد للاستثمار 110.22 مليار دينار وكان توزيعه على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي¹:

جدول رقم(08): نصيب القطاع الصناعي من المخطط الرباعي الثاني ومكانة المحروقات فيه

النسبة %

مكانة القطاع الصناعي من المخطط	القطاع الصناعي	القطاع الفلاحي	قطاع الهياكل الأساسية	القطاع شبه المنتج
	45%	15%	30%	10%
مكانة فرع المحروقات في قطاع الصناعة	المحروقات	الصناعات الأساسية	/	/
	30%	17.7%	/	/

المصدر: محمد حسن بهلول، مرجع سابق، ص 215.

لقد واصلت الدولة في تطبيق استراتيجية النمو غير المتوازن والذي يتحقق بزيادة قطاع واحد بالنهج الاشتراكي الذي كان تعتمد عليه الدولة، وقد حضي فرع المحروقات النسبة الأكبر والتي قاربت 30% من مجموع الاستثمارات الفعلية للمخطط.

*** المخطط التكميلي 1978-1979 م:**

لم يكن هذا المخطط مبرمج من قبل بل جاء ذلك نتيجة لتأجيل المخطط الخماسي الأول وكان هذا الأسباب الأساسية، واعتبر مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، فقد حرصت الدولة على تشغيل سنتي 1978 و1979 على انجاز المشاريع الاستثمارية الباقية وتم إعادة تقييم بعض المشاريع سنة 1978، وقد حصيت الصناعة بنسبة 62% من الاستثمارات الفعلية وقطاع المحروقات نسبة 49 ثم تلتها الهياكل الأساسية 23%².

¹ محمد بلقاسم، حسن بهلول، مرجع سابق، ص 215.

² هاشم جمال، "السوق البترولية العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997، ص 202.

* المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

لقد تميز هذا المخطط عن سابقه باعتباره أول تجربة تخطيطية لفترة تزيد عن أربع سنوات كل هذا جعل السلطة تقوم باعطائه ترخيص مالي قدره 400.6 مليار دينار تم توزيعه على القطاعات على النحو التالي¹:

جدول رقم(09): مكانة الصناعة في استثمارات الخماسي الأول ومكانة المحروقات في قطاع الصناعة.

النسبة %

مؤسسات البناء	قطاع الهياكل الأساسية	القطاع شبه المنتج	الصناعة	الزراعة	مكانة الصناعة في المخطط
5%	36%	9%	38%	12%	
الصناعات التحويلية		الطاقة والمناجم	الصناعات الأساسية	المحروقات	مكانة المحروقات في المخطط
28%	11%	21%	40%		

المصدر: محمد بلقاسم، حسن بهلول: مرجع سابق، ص 216.

من خلال الجدول نستنتج انخفاض نسبة الصناعة يعود بالأساس الى انخفاض نسبة المحروقات، وهذا راجع بالأساس الى التوجه الجديد الى السياسة التنموية بالنظر لتأثير أسواق النفط العالمية على مداخل الدولة من العملة الصعبة التي تعتبر المورد الأساسي لهذه الاستثمارات، حيث اتجهت الى تقليل مساهمة قطاع المحروقات لارتباطه وثيقا بأسواق النفط العالمية.

* المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

يعبر هذا المخطط بوضوح عن اعادة صيانة السياسة التنموية الجديدة حيث يتطلع الى دفع قوى لتطبيق سياسة التهيئة الاقليمية على غرار المخطط الذي سبقه، لكنه اصطدم بمحيط اقتصادي دولي صعب، وانطلاقا من تلك الوضعية تم تحديد برامج استثمارية تقوم على محورين هما²:

¹ محمد بلقاسم، حسن بهلول: مرجع سابق، ص 216.

² نفس المرجع، ص 138-139.

استثمار وتأمين الطاقات الاقتصادية المتاحة وهي عملية مرتبطة بالتسيير والإنتاج والهدف منها تحسين مستوى الطاقات الانتاجية الوطنية عن طريق تنمية قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمتمثل في شبكات النقل والسكن والتكوين والصحة، وكانت أولوية تقليل الاعتماد المالي وتنظيم الاقتصاد الوطني، وتم وضع ترخيص مالي قدره 550 مليار دج وزع على القطاعات الاقتصادية بالشكل التالي:

جدول رقم (10):

مكانة الصناعة بالنسبة للقطاعات الأخرى في استثمارات المخطط الخماسي الثاني ومكانة المحروقات.

النسبة %

مكانة الصناعة في استثمارات المخطط	الزراعة والري	الصناعة	قطاع شبه المنتج	قطاع الهياكل الأساسية	مؤسسات البناء
14%	32%	7%	44%	3%	
مكانة المحروقات في قطاع الصناعة	المحروقات	الصناعات الأساسية	الطاقة والمناجم	الصناعات التحويلية	
23%	26%	18%	33%		

المصدر: هاشم جمال، مرجع سابق، ص 203.

من خلال الجدول نستنتج تراجع حصة المحروقات وهذا بالنظر لمعطيات السوق النفطية التي أثرت بشكل كبير على سير المخطط وفي هذه المعطيات ينبغي على جهاز الانتاج أن يقوم بتلبية الحاجيات وكذا مضاعفة مشاركته في تمويل الانتاج والحصول على المزيد من الفائض للتصدير¹.

في ظل هذه الأزمة تم صدور ميثاق وطني يوضح فيه السياسة الجديدة للتنمية بأكثر دقة خاصة في انخفاض أسعار المحروقات فإنتاجها أصبح لا يخلق المداخيل، ومن هنا كان للتفكير في إحداث وسائل أخرى كقيلة بخلق المداخيل وتراكم موارد مالية لعملة الصعبة بالرغم من الجهود الرامية من السلطة، الى تنويع الصادرات لجلب العملة الصعبة فقد بقيت نسبة صادرات المحروقات تفوق نسبة 90%

¹ هاشم جمال، مرجع سابق، ص 203.

المطلب الثالث: دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري قبل صدمة 2014**أولاً: سيطرة المحروقات على حجم الصادرات:**

إن من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري هو تعزيز الاحتياطات الصرف من العملة الصعبة وعلى هذا الأساس هناك ارتباط وثيق بين ارتفاع أسعار المحروقات ومستوى احتياط الصرف مثلما سنبينه في الجدول التالي¹:

جدول رقم(11):**تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1986 الى 2014**

1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	السنة
10388	11726	10865	8572	7685	8019	7621	قيمة صادرات المحروقات
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنة
12084	9855	13378	12494	9731	8053	9612	قيمة صادرات المحروقات
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
53429	45094	31302	23939	18019	18484	21419	قيمة صادرات المحروقات
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
63326	70571	71662	56143	42600	77345	58206	قيمة صادرات المحروقات

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات حصيلة سنوات 1986 الى 2013<http://data.worldbank.org/country/algeria>¹ هاشم جمال، مرجع سابق، ص204.

من خلال الجدول نستنتج انخفاض حصيلة الصادرات ما بين 1986 و 1989 والسبب في ذلك يعود الى انخفاض أسعار المحروقات في حين شهدت ارتفاعا سنة 1990 حيث بلغت ما قيمته 10865، وقد سجلت انخفاضا في السنوات 1992 و 1993 ويعود ذلك الى انخفاض أسعار البترول مقارنة الى سنة 1990، وقد سجلت أضعف حصيلة الصادرات البترولية سنة 1994 أما في السنتين 1996 و 1997 فقد سجل ارتفاع واستقرار في حصيلة الصادرات وارتفاع واستقرار في حصيلة الصادرات لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 9855، أما الفترة 2000-2014 عرفت تطورا ملحوظا وهذا مع الزيادة المستمرة في الصادرات النفطية والمتعلقة بدور الزيادة المستمرة في أسعار المحروقات خلال هذه الفترة.

ومن خلال ماسبق يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا شبه كلي بأسعار المحروقات.

ثانيا: صندوق ضبط الإيرادات كآلية لإدارة عوائد النفط وتمويل العجز في الميزانية العامة:

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أحد الآليات التي أنشأتها الدولة الجزائرية سنة 2000 بهدف تخفيف التذبذب في الإيرادات العامة الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات، التي قد تحد من قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة للدولة، وتؤثر بالسلب على استقرار السياسة المالية العامة في غياب سياسات ناجعة لتتويع مداخيل الاقتصاد الوطني، ويعتمد الصندوق على فائض إيرادات الجباية النفطية، والاستفادة منها واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة، وبالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى البعيد والمتوسط.

حيث بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 والذي صدر في 27 جوان 2000، والذي نص على أن يفتح حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"¹، وقد أدخل عليه عدة تعديلات، ففي سنة 2004 من خلال قانون المالية لسنة 2004، وقد أضاف هذا التعديل تسبقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون المالية التكميلي، القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان

2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي"، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر بتاريخ 2000/06/28.

النشاط للمديونية الخارجية في جانب الإيرادات لهذا الحساب¹، أما التعديل الثاني ف جاء في سنة 2006 من خلال قانون المالية التكميلي 2006، وقد أضاف الى جانب النفقات من هذا الحساب الخاص²، وتمويل عجز الميزانية العامة بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار وتزامن إنشاء الصندوق مع تسجيل الجزائر فوائض مالية معتبرة سنة 2000 ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك لارتفاع إيرادات الجباية البترولية الى 12132 مليار دينار خلال 2000³.

* آلية عمل صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة:

تتوقف عمليات صندوق ضبط الإيرادات على وضعية الجباية النفطية، وهذه الأخيرة تتأخر بمستوى أسعار النفط، فاستحداث آلية صندوق ضبط الموارد جاء لاستقطاب الإيرادات الناجمة عن التغيرات التي تحدث على الفروقات بين أسعار النفط المرجعية والفعلية. ولما كان اعداد الميزانية العامة يتم على أساس 37 دولار منذ سنة 2008 وهو سعر اعداد مشروع الميزانية من دون مراعاة العجز المسجل في الميزانية العامة في نهاية كل سنة والذي يتم تغطيته من طرف صندوق ضبط الموارد الممول من فائض العوائد البترولية، مما ينتج عنه إعداد الميزانية العامة السنوية فعليا على أساس 70 دولار للبرميل على الأقل في الوقت الذي تبقى تقديرات السلطة العمومية تشير الى أن السعر المرجعي المتضمن في قانون المالية الذي يناقش سنويا في البرلمان يقدر ب37 دولار للبرميل، بمعنى أن البرلمان لا يراقب ولا يحيز إلا حوالي 30% من العوائد البترولية في الوقت الذي يبقى فيه ما يزيد عن 70% خاضعة لتقديرات السلطة المالية وخارجة عن رقابة البرلمان، وهذا ما جعل صندوق النقد الدولي يوصي بضرورة إدراج هذا الصندوق ضمن الميزانية العامة للدولة⁴.

الشكل رقم(01):

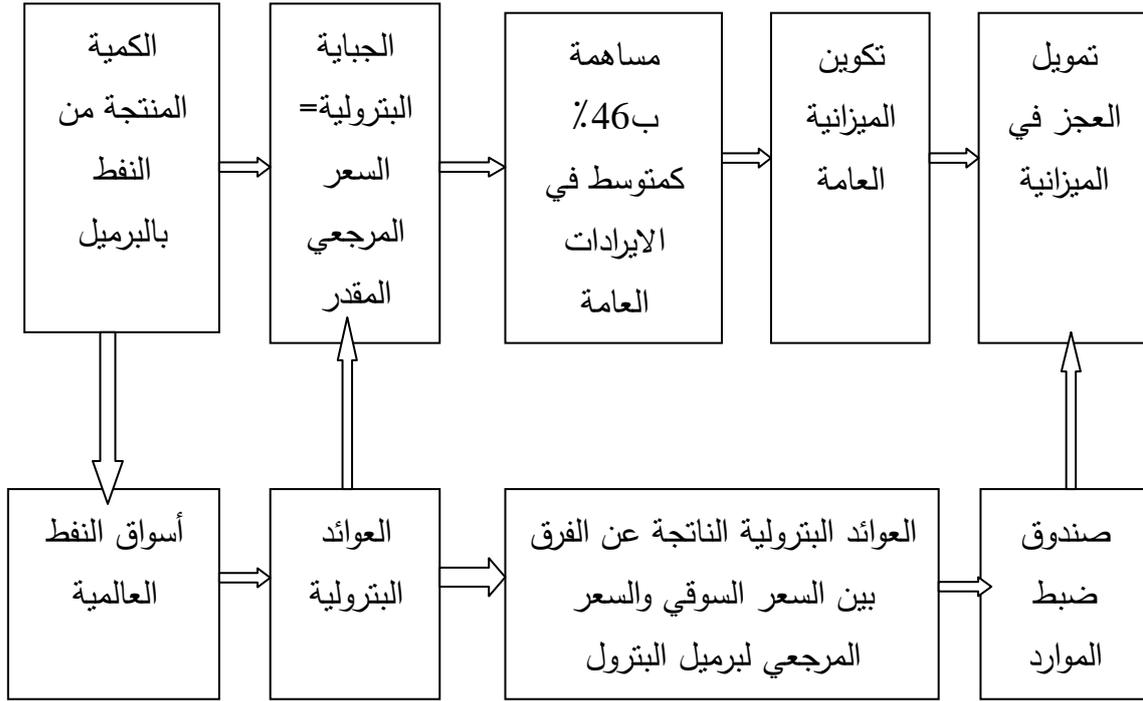
¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المتضمن "لقانون المالية لسنة 2004"، المادة 66، الصادر في ديسمبر 2003.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون المالية التكميلي، الأمر رقم 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن لقانون المالية لسنة 2006"، الجريدة الرسمية، الصادر في جويلية 2006.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، مرجع سابق.

⁴ مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، عرض مبادئ سنتياغو على اللجنة الدولية لشؤون النقدية والمالية، 11 أكتوبر 2008، ص4.

يوضح آليات عمل عمليات صندوق ضبط الموارد الناجمة عن فروق أسعار النفط



المصدر: من إعداد الطالبتين

والجدير بالذكر أن الاقتطاع من صندوق الموارد لتمويل العجز في الميزانية قدر ب 1802.562 مليار دج سنة 2014، والذي يمثل حوالي 50% من عجز في الميزانية نهاية ديسمبر 2014¹.

ثالثا: مصادر إيرادات الميزانية العامة في الجزائر:

بالرغم من أن جانب الإيرادات في الميزانية العامة يضم في مستوياته عدد من مصادر الإيرادات، سواءا كانت متعلقة بالموارد الطبيعية، والمتمثلة بالجباية البترولية أو في الإيرادات السيادية المتأنية من فرض الضرائب والرسوم أو تلك التي يحققها القطاع العام كحاصل دخل العوائد للأملاك الوطنية، وهو ما يوحي للوهلة الأولى أن الميزانية العامة ترتكز على تشكيلة من مصادر الإيرادات يعد من السمات الأساسية الي تميز تكوين محفظة الإيرادات العامة في الجزائر، وعلى هذا الأساس لابد من الوقوف على طبيعة هذه المصادر لتحليل مدى مساهمتها في تكوين الميزانية العامة كما هو موضح في الجدول التالي²:

¹ وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2014، ص4.

² المديرية العامة للاستشراف والسياسات DGPP على الرابط التالي: <http://www.dgpp-megov.dz> بتاريخ

جدول رقم(12): مجموع مكونات إيرادات الميزانية العامة في الجزائر:

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجبابة البترولية	973.0	1715.4	1927.0	151.7	1929.4	1519.0	1615.9	1577.7
مجموع ايرادات الميزانية	1951.4	2895.2	3275.4	3056.7	3474.1	3804.5	3863.2	4218.1
النسبة %	49.86	59.24	58.38	49.12	44.02	39.92	41.82	37.40

المصدر: المديرية العامة للاستشراف والسياسات DGPP على الرابط التالي:

<http://www.dgpp-megov.dz/image/stovies/pdf/retrospective/bvdget2013.pdf>

- قانون المالية لسنة 2014.

لا تزال الجبابة البترولية المحسوبة تسهم بشكل كبير في تكوين الايرادات العامة للميزانية، رغم تذبذبها صعودا أو نزولا نتيجة تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية، حيث يقدر متوسط مساهمتها في الايرادات العامة نسبة 46.33% كمتوسط، بالرغم من عدم احتساب السعر الحقيقي لبرميل النفط المطلوب لمعادلة الميزانية العامة، والمقدر بحوالي 8 دولار هو سعر اعداد مشروع الميزانية من دون احتساب العجز المسجل في نهاية كل سنة مالية، والذي يتم تغطيته من طرف صندوق ضبط الموارد الممول من الجبابة البترولية¹. يحقق القطاع الاقتصادي خارج المحروقات أقل من المستوى الممكن، نتيجة عدم كفاءة الادارة الضريبية وارتفاع الميل نحو التهرب الضريبي، ومن ثم ضعف التحصيل الضريبي، وكثرة الاعفاءات والتخفيضات الضريبية قلصت امكانية التوسع في الأوعية الضريبية .

تعاني الميزانية العامة من عجز كبير خارج قطاع المحروقات هذا ما يعني أنها تتأثر بتغيرات أسعار النفط، وبالتالي فإن أداء قطاع المحروقات يعد العامل الأساسي لاستقرار

¹ مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي مع الجزائر لعام 2014، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.inf.org/external/pdf/2014/2016/08/08>، بتاريخ: 2016/08/08.

مختلف السياسات المالية في الجزائر، خاصة في ظل غياب سياسات ناجعة لتنويع مداخيل الاقتصاد الوطني، وتكريس التبعية لقطاع المحروقات¹.

¹ مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي مع الجزائر لعام 2014، مصدر سابق.

خلاصة واستنتاجات:

لقد ارتبط الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ارتباطا وثيقا بفرع المحروقات، حيث ظل هذا الأخير أول مورد للدخل، والذي كان يعتمد عليه لدفع حركة التنمية في الجزائر فإن صادرات المحروقات ظلت منذ السبعينات تمثل نسبة بين 90 و98% من مجموع الصادرات الجزائرية التي تعتبر فيها الإيرادات البترولية من أهم موارد الميزانية العمومية، لذا فأى تغيير في الإيرادات ينعكس مباشرة على الجباية البترولية وبالتالي على الميزانية العمومية.

فالعوائد النفطية هي مصدر أساسي من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، فهي تعتبر علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت العوائد النفطية وارتفعت الموارد المالية، التي من الممكن أن تمول مشروعات التنمية الاقتصادية باعتبار هذه العوائد مصدر تمويل، ويبقى تحقيق التنمية الاقتصادية من عدمه مرتبط بمدى كفاءة استغلال تلك الموارد المالية التي من الممكن أن تمول مشروعات التنمية وليس بمدى توفرها.

وإن انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمية يؤدي إلى انخفاض عوائد المحروقات مؤدية إلى نقص الموارد المالية، التي تؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية خانقة وذلك ما حدث في فترة الثمانينات عند الانهيار المفاجئ لأسعار المحروقات، ما أدى بالجزائر للوقوع في أزمة بسبب اعتمادها على مورد واحد وهو المحروقات.

الفصل الأول

مكانة المحروقات في
الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وباعتبارها مورادا ناضبا من جهة ولتميزها بتقلبات أسعارها في السوق النفطية العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، هو ما قد يخل بالاققتصاد الوطني، باعتبار قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 95% من الصادرات و60% من إيرادات الميزانية وعليه تتوقف ارساء قواعد الاقتصاد الوطني، وبالتالي فهو مصدر التمويل الأساسي للتمويل العمومي، وهو ما يجعلها معرضة للأزمات التي يمكن أن يخلقها انخفاض أسعار البترول.

ففي منتصف الثمانينات ومع انهيار أسعار النفط الى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد الأمر الذي أدى الى تراجع كبير في قيمة الصادرات وأدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وتجميد أو تأجيل أو إلغاء مختلف المشاريع المسطرة وتآكل الاحتياطات النقدية وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة العجز في موازين الميزانية العامة وميزان المدفوعات مما دفع بالجزائر الى اللجوء الى جملة من التدابير كحل لا مفر منه لمواجهة الأزمة منها تبني نموذج اقتصادي أكثر انفتاحا والدخول في اقتصاد السوق، وإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة النمو الاقتصادي.

وبغض النظر إن كانت هذه الريع مصدر وحيد للاقتصاد الوطني فإن الطبيعة غير المستقرة لقطاع المحروقات من جهة تجعل الجزائر مجبرة على التوجه نحو مصادر أخرى لمداخيل وبدائل أكثر استقرارا غير المحروقات لضمان انتقال آمن من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد منتج ومنفتح، سيساهم في تنمية الاقتصاد والخروج من الأزمة التي تتخبط فيها الجزائر، ستصبح عملية الانتقال الى اقتصاد السوق ضرورة حتمية وملزمة تفرضها المؤسسات الدولية ذلك قصد تنويع مداخيل الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986

لقد شهدت السوق النفطية تطورات هامة منذ السبعينات أدت الى تغيرات في أسعار البترول والغاز الطبيعي، حيث خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات فقد حدث انكماش في الطلب العالمي على الطاقة مع زيادة المعروض من البترول، أدى الى حدوث انهيار في أسعار النفط حيث وصلت هذه الأسعار قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضخ جزء من مخزونها الاستراتيجي في السوق البترولية لمضاعفة هذا الانهيار وكذلك أسباب أخرى أدت الى ذلك.

المطلب الأول: الأزمة النفطية لسنة 1986 م:

في عام 1982 لجأت منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) الى خفض الانتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عالي، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدأ من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك ودفعتها الى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985 وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى فوصل سعر برميل النفط الخام الى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقة للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع الشركات النفط الكبرى¹.

الجدول رقم(13):

تطور أسعار النفط خلال الفترة 1982-1989

الوحدة: دولار

السنوات	السعر البرميل
1982	31.7
1983	30.1
1984	28.1

¹ Maurice Dourousset , **Le Marché De Pétrol** , Edition Ellips : paris, 1999, P 54.

27.5	1985
13	1986
14.2	1988
17.3	1989

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34، سنة 2008.

وتعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار لفترة (1985-1982)¹، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1982 الى 1986 حيث بلغت 134 مليار دولار، وكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الانتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها². وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا لانخفاض الكبير في سعر النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط، كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986:

منذ بداية الثمانينات أخذت سوق النفط الدولية تتحول من سوق يتحكم فيها البائعون وهي الدول المنتجة المصدرة للنفط التي تفرض حجم الصادرات، والأسعار الى سوق يتحكم فيها المشترون، وهي الدول الصناعية المستهلكة، والذين يتحكمون في الكميات المشتراة ويفرضون أسعار جديدة أقل للنفط، الأمر ولد آثار ضارة بالنسبة للمنتجين (انخفاض في الطلب، وأسعار التصدير، وكميات الانتاج، وبالتالي انخفاض في العائدات)، مما أدى الى أزمة نفطية كان وقعها شديدا على الدول المصدرة للنفط، وتعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية والتي تمثل النهاية الصغرى لدالة أسعار البترول بعد أن تدهورت أسعار المحروقات الى أدنى مستوياتها (وبالنسبة للبترول الجزائري

¹ Maurice Dourousset , op, cit, p54.

² IDEM.

فمن 39.54 دولار للبرميل سنة 1981 انهارت الى 14.8 دولار سنة 1986)¹. وهو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة والمصدرة.

ولقد تضافرت أسباب عدة خلفت هذه الأزمة، حيث كانت كلها وراء تراجع الطلب على النفط ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– ردود الفعل على المدى القصير وتتمثل في محاولة الدول الصناعية المستهلكة التكيف مع تصحيح الأسعار التي أقرتها منظمة الدول المصدرة للبتترول (أوبك)، والتي ارتفعت في المرة الأولى في سنوات 1973-1974 عندما استعادت حكومات هذه المنظمة سيطرتها على مواردها النفطية وأصبح لها القدرة على تحديد السياسات السعرية²، وما نتج عن هذه الاجراءات من ردود أفعال سياسية واقتصادية اتجاها المنظمة وحملات تشويه واسعة، ثم كان ارتفاع الأسعار مرة ثانية في الفترة 1979-1980 وواكب هذا الارتفاع نشوب الحرب العراقية الايرانية في سبتمبر 1980، وقد ساهمت هذه العوامل الى اشاعة الفزع في السوق البترولية والاتجاه الى تخزين البترول، وتشير التقديرات الى وصولها في بعض الأحيان حجم 5 مليار برميل، أدت في نهاية الأمر الى الضغط على هيكل الأسعار في الاتجاه التنازلي³.

– انخفاض الطلب على البترول سنة 1986 حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق البترولية بـ 10 مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980.

– دخول منتجين جدد للبتترول (المكسيك، انجلترا، النرويج، كذا الإتحاد السوفياتي،...) التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق وقامت

¹ بلقاسم يزاني، "دور المحروقات في تمويل التنمية حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، 1994-1995، ص 420.

² يوسف صياغ، أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصاديات العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1984، ط 1، ص 275.

³ نفس المرجع، ص 276.

- بالفعل بزيادة الانتاج مما أدى الى فائض عرض بترولي في السوق البترولية وبالتالي دفع الأسعار نحو الهبوط¹.
- إعلان بعض الدول البترولية كبريطانيا والنرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعار بترولها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار الى 30.5 دولار²، كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار.
- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد اقرارها نظام الحصص وسقف الانتاج من طرف الدول المنتجة غير المنظمة بالمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الانتاج العالمي انخفضت تملك النسبة الى 60% ورغم دعوة دول الأوبك الى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، فإن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الانتاج³.
- توسيع المعاملات في الأسواق الآنية والآجلة حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل 70% من التعاملات العالمية للبترول وظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوى العرض والطلب.
- تطور انتاج بدائل البترول من الفحم والغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينات.
- الاختلاف الحاصل بين دول الأوبك، واستخدام كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لسياسة رفع الانتاج، احتجاجا على ارتفاع انتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال.
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الغربية في نهاية السبعينات، حتى وصلت نهاية 1982 الى ما يقارب الصفر، وأدت الى آثار الركود الاقتصادي الذي آل بدول

¹ قويدري قویشح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009، ص 95-96.

² ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 1990، ص 17.

³ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص 68.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) من جهة وجهود الاقتصاد في الطاقة من جهة ثانية، الى انخفاض الطلب على البترول الى حوالي 12%¹.
- تزايد حجم المخزون من النفط لدى بلدان وكالة الطاقة الدولية وشركات النفط الاحتكارية مما ترك آثار سلبية مباشرة على هيكل أسعار النفط الخام لأقطار الأوبك.
 - تزايد الاهتمام بعمليات والشراء في السوق الفوري من قبل المستهلكين والمنتجين والشركات بدون استثناء نظرا لما سببته هذه السوق من تأثيرات سلبية واضحة هلى هيكل أسعار البيع الحكومية².
 - كما أنها أفرزت ظهور شركات وسيطة ومضاربين لم تكن لهم أية تأثيرات على مستويات الأسعار الرسمية للنفط الخام وعلى إنتاجه.
 - المواقف العدائية لبلدان وكالة الطاقة الدولية وشركات النفط الاحتكارية تجاه منظمة الأوبك ككل، والتي تم التنسيق لتلك المواقف منذ منتصف السبعينات وأعطت مردودها بشكل فعال وإيجابي في إحداث الفوضى وعدم الاستقرار في أسواق النفط العالمية خلال عامي 1979 و 1980 م³.
 - تذبذب معدلات صرف الدولار الأمريكي.

¹ يوسف صياغ، مرجع سابق، ص 277.

² نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000، ط1، ص 255.

³ نفس المرجع، ص 267-268.

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 1986 على الاقتصاد الجزائري

إن تقلبات أسعار البترول تؤثر بالدرجة الأولى على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول، والجزائر واحدة من هذه الدول بحيث إذا ارتفعت الأسعار شكل ذلك أمرا إيجابيا على اقتصادياتها وعلى كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أما إذا كان انخفاضا كبيرا في أسعار المحروقات والتي تعرف بالأزمة النفطية، فإن ذلك يعود بالسلب على الاقتصاد وسيعرق عملية التنمية الشاملة فيها وهو ما لمسناه بعد سنة 1986 بعد الانهيار التام للأسعار وما نتج عنه من آثار على الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة.

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية لأزمة 1986

لقد تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل ملحوظ بواقع الصدمة البترولية عام 1986 وذلك لأن 98% من الموارد المحصل عليها، مصدرها الصادرات النفطية، وقد تركت هذه الوضعية آثار اقتصادية بليغة أفرزت وضعية خطيرة لهيكل الاقتصاد الجزائري، اتضحت دلائله من خلال هيكل الديون الخارجية التي لا تخدم التنمية.

فقد كشفت هذه الأزمة مدى هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصابها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري، أو في ميزان المدفوعات حيث وصل حجم التضخم إلى 42% وانخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50%¹، كما تدهورت المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من حيث ضعف الجهاز الانتاجي كما وكيفا وأصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي سنتي 1986 و1987 إلى معدل 1% بعدما كان 3.5 سنة 1985، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4% مع انخفاض الاستثمار ب 4.2% وتدني المخزون من المواد الانتاجية بنسبة 159.6% وهبوط الواردات بنسبة 16.4% وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122 ألف إلى 47 ألف منصب أي بنسبة 40%².

فقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدني في الأسعار وقد ترتب على هذه الأزمة عدة آثار نوجزها فيما يلي:

¹ محمد بلقاسم، حسن بهلول، مرجع سابق، ص13.

² نفس المرجع، ص14.

1. أزمة الديون: إن انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات فاقم حجم الدين الخارجي بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي، إضافة الى نموذج التنمية المبني القائم على الصناعة، وقد اعتمدت الجزائر بصفة كلية على عائدات النفط لتمويل برامج التنمية، إلا أن انهيار الأسعار المفاجئ والسريع اضطر الجزائر الى اللجوء الى الهيئات المالية للاقتراض وبشروط قاسية ما أدى الى رفع حجم مديونيتها وفرض عليها اللجوء الى صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها¹.

جدول رقم (14): جدول يمثل مديونية الجزائر من سنة 1986 الى 2000 م

الوحدة: مليار دولار

السنوات	المديونية
1986	22.906
1988	26.745
1989	28.574
1990	29.794
1991	28.636
1992	27.083
1993	26.540
1994	29.898
1996	33.650
2000	25.561

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 42-43.

أما خدمة الدين فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة 1987-1991 الى درجة أصبحت فيه خدمة الدين أكبر من حجم الدين في حد ذاته إذ انتقلت من 5.041 مليار دولار سنة 1985 الى 9.822 مليار دولار سنة 1991 بسبب ارتفاع الفائدة مع نهاية الثمانينات، وفي سنة 1995 قدرت خدمة الدين بـ 4.24 مليار دولار بعد أن كانت 9.460 مليار دولار سنة 1994، وكنتيجة لإعادة جدولة الديون سجلت خدمة الدين انخفاضا متتاليا

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2000، فرنسا: ألفاديزيان، باريس، فيفري 2004،

منذ سنة 1995 حتى 2000، ماعدا سنة 1988 بسبب آثار الأزمة البترولية التي قلصت من الإيرادات البترولية¹.

2. تأثير الميزانية العامة: اضطرت الحكومة الجزائرية الى مراجعة ميزانية 1986 نظرا لاستحالة تنفيذ الميزانية الابتدائية بسبب انخفاض الجباية البترولية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، إذ تمت مراجعتها ووضع قانون المالية الاضافي على أساس 17.5 دولار للبرميل، وقد حدث خلال الفترة 1984-1986 انخفاض في حصيله عائدات البترول بلغت 50% بسبب انخفاض الأسعار الى أدنى مستوياتها، وقد اضطرت الدولة الى ترشيد نفقات العمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية فرفعت الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة وبنسبة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و28.5% بالنسبة للضرائب غير المباشرة².

وقد تفاقم العجز في رصيد الميزانية العامة بعد أزمة 1986 ب27.4 مليار دولار ما أجبر الجزائر على تخفيض لعملتها، فانخفض العجز في سنة 1994 الى حدود 57.4 مليار دولار، وقد شهد سنة 1995، 1996، 1997 رصيذا موجبا للميزانية العامة بسبب استفادة الجزائر من اتفاق التمويل الموسع وتقليص المديونية وإعادة بعث النشاط الاقتصادي³، أما سنة 1998 انخفضت إيرادات المحروقات بسبب الأزمة النفطية وسجل رصيد الميزانية العامة عجز بمقدار 101.4 مليار دولار ولقد أدى التراجع في رصيد الموازنة العامة الى تأثيرها على البرامج الاستثمارية المسطرة والتي تم التقليل بعضا منها أو تأجيله أو إلغائه.

3. التضخم: شكل التضخم باعتباره انعكاسا طبيعيا للاختلالات الحاصلة للقوى الاقتصادية المتوازنة، أحد أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها معظم الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير فتعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في اقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع

¹ عبد اللطيف بن أشنهور، مرجع سابق، ص4.

² عيسى مقلید، مرجع سابق، ص85.

³ نفس المرجع، ص86.

سياسات مختلفة للحد منها، وخاصة أنها عرفت معدلات مختلفة للتضخم في هذه الفترة ممثلا في الجدول التالي¹:

الجدول رقم(15): التضخم ما بين 1980 و1989

الوحدة بالمئة (%)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر: www.ons.dz source :

4. عجز الميزان التجاري: يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع حصة الصادرات يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة، والى زيادة القدرات للإقتصاد الوطني من جهة ثانية²، وبذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة، فنجد أنه منذ سنة 1967 كان الميزان التجاري في حالة عجز دائم لكنه عرف تغيرات في سنة 1979، حيث سجل فائضا خلال سنوات متتالية الى غاية 1985، السنة التي عاود فيها العجز.

5. ميزان المدفوعات: بشكل عام ظهر عجز في ميزان المدفوعات أدى هذا الوضع الى النظر في العديد من خطط التنمية من أجل تخفيض الانفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك وتم تبعا لذلك تأجيل العديد من المشاريع الانمائية أو إلغائها وتراجع حجم المساعدات وتحويلات العاملين الأمر الذي أدى الى تزايد العجز في موازين مدفوعاتها وتفاقم المشكلات الاقتصادية فيها.

ومع الانهيار المفاجئ لعائدات صادرات المحروقات (40%) عام 1986 ظهرت ثلاثة اختيارات من أجل تمويل ميزان المدفوعات³.

أ- الالتزام بتسديد خدمات المديونية، والاقتراض القصير المدى تغطية احتياجات الواردات (منها المواد الاستهلاكية والمواد الغذائية).

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، على الرابط التالي: www.ons.dz

² هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2006، ط1، ص244.

³ اسماعيل قبيرة، وآخرون، مرجع سابق، ص227.

ب- الدفع الفوري نقدا لاحتياجات الواردات وتكديس أو تراكم متأخرات الدفع بالنسبة للمديونية وذلك من أجل الوصول الى اعادة الجدولة.

ج- تقليص الواردات الى مستوى يتناسب مع كل ما يدفع للمديونية وما يدفع نقدا للواردات الجارية

وقد كان العمل بالاختيار الأول للاعتقاد أن هذا الحد لا يتعدى أولنا يدوم أكثر من ثلاث سنوات¹.

إذ حقق ميزان المدفوعات عجزا قدر ب15 مليار دج عام 1986 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (16):

ميزان المدفوعات ما بين 1985-1990

الوحدة: مليار دج

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	5.17	(15)	0.3	(10.9)	(11.8)	(0.76)

() : تعني الأرقام السالبة.

المصدر: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، حسن بهلول، ص⁵.

من الجدول نستنتج أن رصيد ميزان المدفوعات سنة 1985 قدر ب5.17 مليار دينار، وفي عام 1986 حقق رصيده عجزا كبيرا قدر ب 15 مليار دينار بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

استمر العجز في ميزان المدفوعات الى غاية عام 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدر ب 0.76 مليار دج.

6. **الاستثمار:** اضطرت الجزائر الى تقليص الاستراد عام 1986 من 12 الى 9.5 مليار دج، انعكس تقلص الاستراد سلبا على الاستثمارات، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة، والمشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم إختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة الى

¹ اسماعيل فيرة، وآخرون، مرجع سابق، ص227.

المشاريع التي تحول دون معانات القطاعات الأخرى من أي تأخير منذ عام 1986 وإلى غاية نهاية الثمانينات تراجع معدل الاستثمار عما كان عليه في السبعينات¹.

7. **معدل النمو الاقتصادي:** انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط انتاجي².

جدول رقم (17):

جدول يوضح معدل النمو والاستثمار من خلال الفترة 1985 الى 1990

النسبة (%)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
النمو الاقتصادي	5.4	1.3	0.8-	2-	3.4	1-
معدل الاستثمار	26.7	/	24.6	22	18.2	19

المصدر: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، محمد بلقاسم بهلول، ص¹⁴. من خلال الجدول يتبين لنا انخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة 1986، حيث وصل إلى 18.2% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1989 وهذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ 47.4% عام 1979 صاحب انخفاض معدل الاستثمار انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي حيث أنه سجلت قيم سالبة عام 1987، 1988، 1990.

المطلب الثاني: الانعكاسات السياسية للأزمة 1986 م:

لقد أثر انهيار أسعار البترول لسنة 1986 على الاقتصاد الوطني ونتيجة لذلك خرج الشعب الجزائري إلى الشارع وقامت أحداث أكتوبر 1988 التي شكلت استجابة ورد فعل لمطالبين أساسيين هما أزمة النظام السياسي وضغط البيئة الخارجية للنظام، لتجعل

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق الذكر، ص 41.

² علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، "أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990 إلى 2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 22.

من الخيار الديمقراطي خيارا لا مفر منه ما يستوجب البحث والتفكير في الحلول والاستراتيجيات لنظم سياسية.

تعبّر فعلا عن الإرادة الشعبية وترقى بمستوى الوعي بالحريات والمواطنة باعتبار أن الديمقراطية مشروع مجتمع متكامل السياسة.
وتعود أسباب هذه الأحداث التي شكلت منعرجا هاما في التاريخ السياسي للجزائر الى مايلي¹:

- رفض النظام السياسي القائم آنذاك بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني واقتسام السلطة وفتح المجال للحريات الأساسية في ظل غياب قيادة رشيدة.
- انتشار الفساد والمحسوبية على نطاق واسع وفي جميع مؤسسات الدولة.
- إهمال دور العنصر البشري في التنمية لاسيما الكفاءات الجامعية.
- تهميش المجتمع المدني ووجود نسيج اجتماعي متفكك.

ويمكن أن نضيف أنخفاض أسعار النفط التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الخزينة العمومية، وفي الوقت نفسه ومع الأسباب السابقة شكل دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء التحول الديمقراطي من خلال حوادث 5 أكتوبر 1988، هذه الأحداث التي مرت بمرحلتين أساسيتين: الأولى من 5 الى 12 أكتوبر تاريخ انتهاء الحصار العسكري، تميزت بالعنف الشديد من طرف السلطة، السيطرة المطلقة على مسار الانتفاضة من طرف الجماهير الشعبية.

والثانية هي مرحلة النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان، ابتداء من 17 أكتوبر التي تميزت بدخول العنصر المثقف قائد.

بدأت الأحداث يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 1988 بحي باب الواد الشعبي، عندما خرج أطفال المدرس وطلاب الثانويات في مظاهرات الاحتجاج على ندرة مواد الاستهلاك الأساسية، لكن سرعان ما تطورت واستهدفت رموز الدولة صبيحة يوم 5 أكتوبر لتأخذ بعدا جماهريا مس من أقسام الحزب ومقرات الوزارات وبصفة أخص مراكز الشرطة وأسواق الفلاح رمز معاناة المواطن اليومية²، فوجدت الشرطة نفسها أمام حركة أم تعهدتها من قبل مما أدى

¹ رايح لونييسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، الجزائر: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2011، ص281.

² نفس المرجع، ص282.

برئيس الجمهورية الى اعلان حالة الحصار العسكري في 6 أكتوبر لتبلغ ذروتها في 8 أكتوبر ثم امتدت الأحداث الى 10 مدن كبرى، بالرغم من الأسرار الكاملة لهذه الأحداث إلا أنها أدت الى انتهاكات حقوق الانسان وخسائر في الأرواح التي بلغت 159 قتيل حسب الاحصائيات الرسمية وأكثر من 500 قتيل حسب التقديرات غير الرسمية.

وقد أدى ذلك الى توسيع الفجوة بين الدولة والنظام السياسي بكل عناصره من جهة، وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية من جهة أخرى ما جعل مؤسسات الدولة تفقد مصداقيتها لدى أغلب الطبقات والفئات الواسعة من المجتمع¹.

هذه الأحداث ومجموعة الظروف الدولية قادت الى إجبار النظام السياسي الجزائري القائم على الحزب الواحد آنذاك على البحث عن مخرج، والذي كان بإقرار دستور جديد سنة 1989 القائم على التعددية السياسية والحزبية ومعلنا عن بدء تخول الجزائر الى نظام سياسي ديمقراطي وتحويل المطالب الاجتماعية والاقتصادية الى مطالب وإصلاحات سياسية التي أقرها دستور 1989: إلغاء نظام الحزب الواحد وإقرار التعددية الحزبية، ومنذ ذلك التاريخ والدولة الجزائرية تسعى الى تجسيد نظام التعددية الحزبية في مؤسساتها المنتخبة، رئاسة الجمهورية، المجالس الشعبية الولائية والبلدية.

أما على مستوى السياسة الخارجية فإن الجزائر حافظت على خط تدعيم منظمات الوحدة والانحياز والانتماء العربي الحضري والإسلامي على مستوى الأمم الافريقية واحترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الأخرى².

ويمكن اعتبار فيفري 1989 أفضل دستور عرفته الجزائر على مدار تاريخه المعاصر، كما يعد دستورا ديمقراطيا وليبراليا فتح المجال لاحترام الحريات في كل المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية، كما يحمي مبدأ السلطات ويكفل الحماية القانونية، هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ورقابة عمل حرية اختيار الشعب ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات العمومية لمجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الانسان بكل أبعاده وبناء دولة القانون، الفصل بين الجانبين القانوني والايديولوجي، حرية التفكير والابتكار، الفصل بين السلطات والسيادة للشعب، وأكد مبدأ حرية الرأي

¹ رايح لونيبي، مرجع سابق، ص283.

² نفس المرجع، ص284.

والتعبير، مبدأ الرقابة الدستورية واستقلالية القضاء، فإن هذه الإصلاحات السياسية هي وليدة أزمة على مستوى السلطة وعلى المجتمع معا، وتسعى من خلالها النخب السياسية الحاكمة الى الحفاظ على مصالحها المادية التي تجنيها من الربح النفطي¹.

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية للأزمة 1986:

بعد الانهيار الكبير لأسعار البترول سنة 1986 وما نتج عنه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ونتيجة لذلك أدى الى:

– تدهور المستوى المعيشي وارتفاع نسبة البطالة، نتيجة للممارسات البيروقراطية للإدارة والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي خرج الشعب الجزائري الى الشارع وقام بمظاهرات عرفت بأحداث أكتوبر 1988، خاصة وأن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والايادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري، ولكن وبعد أزمة 1986 ارتفعت معدلات البطالة الى 21%.

وحتى فترة التسعينات لم تختلف عن السنوات السابقة وخاصة ما خلفه برنامج التعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي وتحديد البطالة في المجتمع إذ بلغ متوسط البطالة للفترة (1988-1994) 27.2% حيث يرجع هذا الارتفاع للأسباب التالية:

- * انخفاض أسعار النفط مما يعني عدم القدرة على تمويل الكثير من المشاريع.
- * تسريح العمال الناجم عن عمليات الخصخصة، وتطهير المؤسسات وقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حوالي 76 مؤسسة و64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق والتصفية، وهو ما تسبب في تسريح 400.000 مليون عامل نحو البطالة.
- * النمو الديمغرافي حيث إزداد عدد السكان خلال عشر سنوات سبقت البرنامج بنسبة 31.05%².

¹ رايح لونيبي، مرجع سابق، ص285.

² Abdelkrim Naas, « Le Système Bancaire Algérien », Paris : Edition, Edition Inas, 2003, P30.

المبحث الثالث: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة الأزمة

كانت الصدمة النفطية لسنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف للاقتصاد الجزائري، وما نتج عنها من اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الكلية، وذلك بانخفاض مداخل الصادرات الجزائرية من المحروقات الى 50% ونتيجة لإرتفاع الحد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين بسبب تقلص موارد الدولة من عائد الصادرات كانعكاس مباشر لإنهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، كان لزاما على السلطات الجزائرية الاسراع في تنفيذ العديد من الاجراءات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية والانتقال الى اقتصاد مسير بقواعد السوق.

المطلب الأول: التحرير الاقتصادي والتوجه نحو القطاع الخاص

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق كان نتيجة ما عاناه الاقتصاد في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من مشاكل اقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية من زيادة حدة التضخم ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات وارتفاع معدلات خدمة الدين، كل الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية الى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير من بينها ما يلي¹:

* **استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:** أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، تمثلت في القانون 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجة واسعة من الحرية، ومعاقبتها إن لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير، وهذه المؤسسات يمكن أن تعلن استثنائيا حالة توفيق عن التسديد، يمكن أن تؤدي الى إفلاسها أو إعلانها حالة الافلاس.

* **الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:** لتسهيل عملية الانتقال الى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 02-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي

¹ حاكمي بوحفص، "الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات - دراسة حالة الجزائر"، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف 29-30 أكتوبر 2001.

1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي ومن ثم يسعى الى صنفين من الاستثمارات الاستراتيجية والاستثمارات اللامركزية.

* **مراجعة القانون الأساسي للنظام الانتاجي الفلاحي:** ونصوص القانون 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، الاستغلال الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها، حيث قامت الحكومة بتقسيم حوالي 3500 مزرعة كبيرة الى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، ووضع هذا القانون حدا لنهاية القطاع الزراعي الاشتراكي كما حدد القانون حرية المعاملات على الأراضي الفلاحية الخاصة¹.

* **منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني:** حسب نصوص القانون رقم 88-85 المؤرخ في 12 جويلية 1988 فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 وصل الى 30 مليون دج، وأن القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض يسمح للمقيمين بتحويل الأموال الى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر².

* **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة:** وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990 فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم الى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني³.

* **وضع تأثير جديد للأسعار:** وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط، أما القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما الأسعار القانونية الادارية

¹ كريم النشاشي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص10.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض رقم 91/90 الجريدة الرسمية، المادة 187، العدد 16، 1990/04/14.

³ قانون النقد والقرض، نفس المرجع.

- الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الانتاجي، والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع.
- * **إعادة تنظيم التجارة الداخلية:** وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 20/08/1990 بوزارة الاقتصاد)، وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانون)¹.
- * **إعادة تنظيم التجارة الخارجية:** عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ويسمح باللجوء الى الوسيط من أجل انجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية، وفي تجارة الاستيراد (تعليمية رقم 03-91 بنك الجزائر في ماي 1991)، وتشير هذه التعليمية الى أن أي شخص مادي أو معنوي له صفة التجارة يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين العملية لدى بينك وسيط معتمد².
- * **التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية:** إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد، لكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة أما الخزينة العمومية، وإعادتها الى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من تكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.
- * **مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات:** بواسطة الاجراءات الاقتصادية لإستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب وحماية الانتاج الوطني.
- * **التحويل التدريجي للعملة الوطنية:** بواسطة اجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف وأخيرا اجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمتها الحقيقية.
- * **إعادة هيكلة الدين الخارجي:** وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين وهذه الدفعة الأول من الاصلاحات زادت حدثها الأزمة السياسية لسنة 1991³.

¹ Hocine Benissad , **La Réforme Economique En Algerie**, 1991, P74

² حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

³ كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص20.

* **الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:** نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وعجزه عن توفير السيول اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي للعملات الأجنبية.

وقد بدأ دور الصندوق يتعاضم في توجيه الاقتصاد الوطني نهاية الثمانينات خاصة بعد النوايا التي أرسلها وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية، كما بدأت خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وكذلك الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

أما الثاني الاتفاق معهما كان في جوان 1991¹، وجاء لاستكمال تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات كإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الادارية والمالية على أساس قواعد السوق....الخ.

وقد تميزت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بفترتين أساسيتين²:

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية، عمان: دار العامة، 2009، ط1، ص132.

² Abderrahmane Mebtoul, *L'algerie Face Aux Défis De La Mondialisation*, (O.P.V, Algeria, 2002) P69.

الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوأ من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تتدرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق، فقد دخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقعت على اتفاقيتي: الأولى 1989 والثانية جوان 1990، وكان الاتفاق يهدف الى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي العالمي ضمن شروط أهمها¹:

- مراقبة توسيع الكتلة النقدية.
- تقليص حجم الموازنة العامة
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار الفائدة الموجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية.
- اصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.
- إلغاء عجز الميزانية
- السماح لرؤوس الأجنبية.

1. برنامج الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989:

أمضت الجزائر أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 واستفادت بموجبه الجزائر من حصتها في الصندوق بسحب الجزء الخاص باحتياجاتها وهو حق يجري بصفة آلية كما طالبت سحباً من التسهيلات التعويضية التي تعتبر شكلاً من أشكال التمويل التي يضعها الصندوق تحت تصرف البلدان التي تواجه عجزاً في ميزان مبادلاتها، بعد أن واجهت الجزائر في السنة الأخيرة مشكلة انخفاض حصيللة الصادرات النفط وارتفاع أعار وارداتها من الحبوب، حيث وافق الصندوق على اعطائها حق التمويل التعويضي.

وقد بلغ حجم المساعدة التس استفادت منه الجزائر بنحو 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقروض خصص منها 150.7

¹ بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية"، تقرير علمي، جامعة حسينية بن بوعلی الشلف، ص09.

مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 390 مليون دولار في إطار الرصيد التعويضي من جراء انخفاض أسعار صادراتها من المحروقات وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب¹.

كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلات السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت اجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية².

2. اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في 03 جوان 1991: لجأت الجزائر مرة ثانية الى صندوق النقد الدولي من أجل تعميق الاصلاحات في المجال الاقتصادي وتم ابرام اتفاق ثاني بتاريخ 1991/06/03 مدته 10 أشهر، وقد تضمنت رسالة النية الأهداف العامة التي أبدت السلطات الجزائرية الرغبة في تحقيقها والتي من شأنها تفعيل الاقتصاد الجزائري حسب قواعد السوق في اطار منسق، فنظرا للظروف التي عرفتها الجزائر من تحولات اجتماعية وسياسية غر معهودة تباطأت في ظلها وتيرة تنفيذ اتفاق 1989 ولم تكن النتائج معتبرة، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 4.4% عام 1989 الى 0.8% سنة 1990، وازداد معدل نمو عرض النقد M2 من 5.1% عام 1989 الى نحو 11.3% عام 1990، وهكذا على إثر استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية تطلب الأمر العودة من جديد الى صندوق النقد الدولي لابرام اتفاق جوان 1991³.

3. برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998:

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، أين شهد الاقتصاد الجزائري مع نهاية 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية وعدم المقدره على الدفع وثقل عبء خدمة الدين كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة الى صندوق النقد

¹ محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000، ص 234.

² بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 1، ص 182.

³ بلعزوز بن علي، "أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص 267.

الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين:

– مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 الى 21 ماي 1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 و 21 ماي 1998، وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة الى إعادة جدولة ديونها الخارجية¹. وقد عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة (اليابان، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة ب 17 مليار دولار وإعادة ترتيب آجال السداد على مدى (16) سنة عشر عاما منها فترة السماح من دفع مدتها أربعة سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايين دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي².

ويعبر التعديل الهيكلي عن "مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتقوم هذه السياسات على الحد من الطلب الاجتماعي بتقليص الواردات ورفع الأسعار لتقليص العجز الخارجي وكذلك تعديل السياسات المالية المنعكسة على التضخم وعجز ميزان المدفوعات والموجودات الخارجية الصافية للنظام المصرفي، كما يهدف الى إعادة التوازن على الاقتصاديات الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية وتلك المتعلقة بأسعار الصرف والدخل سعيا لتخفيض الانفاق مع توجيهه نحو الأنشطة التي تحقق وفرة من النقد الأجنبي وكذا تقليص العجز الخارجي والحفاظ على معدل نمو معين لزيادة الصادرات وتنمي الصناعة والزراعة³.

¹ بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، مرجع سابق، ص10.

² عبد الله بلوناس، "برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و.تعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية 29-30 أكتوبر 2001

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة 12 نوفمبر 1998، ص37.

حيث يهدف برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي أساسا الى تخفيض العجز الميزاني وكذلك إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، وهذا من خلل العمل على تحقيق الأهداف التالية¹:

- إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي والعمل على تطوير قطاع البناء للأشغال العمومية .
 - تحقيق معدل نمو بين 3 و 6%.
 - تسريع عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية.
 - العمل على الحد من تزايد الكتلة النقدية في حدود 14% مع تخفيض معدل التضخم.
- وبذلك نجد أن للتعديل الهيكلي برامج تمتد على المدى القصير، والمتوسط، والطويل بالنسبة للمدى القصير فإنها تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يركز فيه على ادارة الطلب الاجمالي على أساس وتيرة نمو الطلب الداخلي بالنظر للاستهلاك، الاستثمار، وكذلك الطلب الخارجي، التصدير والاستيراد، واستمرار عرض السلع والخدمات على المدى القصير، أما على المستوى المتوسط فيكون هدفها هو الرفع من عرض السلع والخدمات على المدى القصير، أما على المستوى المتوسط فيكون هدفها هو الرفع من عرض السلع والخدمات وتكثيف الانتاج للرفع من استغلال الطاقات، وكذلك الابتعاد عن بعض التشوهات الناتجة عن عدم مرونة الأسعار ووجود الاحتكارات والقيود التجارية وعدم صلاحية النظام الجبائي، إضافة الى ذلك هناك تحرير التجارة الخارجية وحسن الخيار بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، أما على المدى الطويل فإن هدف هذه المقاييس هو زيادة الفاعلية في الاقتصاد لدعم انتاجية عوامل الانتاج وزيادة الادخار بالنسبة للاستهلاك وكذا المحافظة على الاستقرار الاقتصادي².

وبصفة عامة تهدف السياسات الاصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكيف أو التعديل الهيكلي المدعومة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي الى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ورفع القدرة التنافسية

¹ عبد الله بن لونس، مرجع سابق.

² عليواش أمين عبد القادر، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص79.

للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وإحداث التغييرات الجذرية في المنظومة الاقتصادية باتخاذ الاجراءات التي ترمي الى تحقيق توزيع عقلائي للمواد وإزالة تشوهات الأسعار، وذلك من خلال¹:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوى الى الخصوصية .
- تطبيق الأسعار الحقيقية.
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

المطلب الثاني: اصلاح السياسة المالية والنقدية

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا اصلاحيا كثيف من أجل إعادة النظر وتعديل سياساتها الاقتصادية فقامت الحكومة بعدة اصلاحات اقتصادية تمثلت خصوصا في الاصلاح النقدي 1986 ثم اصلاح 1988 ووصولاً الى اصلاح 1990 المتعلق بالقرض والنقد، الذي وضع الاطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه، وخلق سوقا نقدية الى غير ذلك من أهداف قانون النقد والقرض 1990-10.

(1) **السياسة النقدية²**: قبل عملية الاصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية الكبير يتم عن طرق الاصدار النقدي من البنوك مما أدى بالتالي الى رفع معدل التضخم وعدم توازن الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الائتمان والائتمان وبالتالي تشجيع هروب رؤوس الأموال، وفي هذا السياق يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك لتدخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، وكجزء من الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تم تطبيق اصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان، مما أدى بالتالي الى دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد وذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية، حيث أن هذه الأخيرة ترتبط مباشرة بالتغير في الممتلكات الداخلية والخارجية الصافية، فصندوق النقد الدولي يشير الى الحد من التوسع

¹ كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، الجزائر، 2005، ص8.

² بطاهر علي، مرجع سابق، ص186.

في القروض الداخلية، فإنه يتم البحث عن رفع احتياطات الصرف من أجل دعم سعر صرف الدينار الذي تم تخفيضه للتقليل من الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية.

ورافق الاجراءات النقدية اتباع تسيير مالي صارم يضبط المالية العامة خلال فترة التسوية، وكذا ترقية النظام الجبائي لجعله مرنا وفعالا ومحاربة الغش والتهرب الضريبي الشيء الذي يبعد السلطات العمومية من اللجوء الى التمويل بالعجز مما يمكن من اتباع سياسة نقدية صارمة وبمعدلات فائدة حقيقية موجبة مما يحث الأعوان الاقتصاديين لزيادة مدخراتهم، وتشجيع الاستثمار الانتاجي والتوزيع الأمثل للموارد المالية، كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياط القانوني الاجباري سنة 1994 لتنمية امكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر واستخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995، كما تم ادخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية وهذا بشكل مزايادات القروض لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك كأداة رئيسية للتحكم في عرض النقود، ومرجعة اجراء المزايدات للسندات للحساب الجاري والعمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة في سنة 1996¹.

لكن هذه الاصلاحات لم ترقى للمستوى المرغوب مما دفع بالجزائر لأول مرة للجوء لمؤسسات النقد الدولية بمساعدتها في القيام بإصلاحات اقتصادية وتعديلات في مبادئ السياسة النقدية وذلك للتخلص من قيود الضغوط الهيكلية التي عرفت بها القوانين السابقة والمسيرة والمنظمة لعمل البنوك.

(2) قانون القرض والبنك لسنة 1986 م:

تحت ضغط أزمة النفط الخائقة فإن أول اجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الاجراءات التي كانت تهدف الى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق هو اصدارها لقانون بنكي جديد، هدفه الأساسي اصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددًا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين مع إعادة الاعتبار لدور

¹ بطاهر علي، مرجع سابق، ص187.

وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها تماشياً وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الأسمى المطبقة من طرف المصارف مع ضبط وتعديل اجراءات التعامل مع المؤسسات فيما تعلق بشروط منح الائتمان، وبموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك وتم ادخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه ارساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع صراحة على توحيد الاطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية مهما كانت طبيعتها القانونية¹.

ومن أهم مبادئه: تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، كما أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك، كما تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، وأعاد القانون للمصارف والمؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في المخطط الوطني للقروض، كما سمح للبنوك امكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها وتدخل البنك في تمويل الاستثمارات.

(3) قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب فلم يستطع التكيف مع الاصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988²، وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل التي يسمح بانسجام البنوك

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية.

كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-106¹، المعدل والمتمم للقانون 86-12 وعلى هذا الأساس يمكن تحديد المبادئ لقانون 1988 وهي²:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات .
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ الى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ الى طلب ديون خارجية.

ونتيجة لهذه الإصلاحات الاقتصادية والمالية عرفت المرحلة نوعية هامة سنة 1988، فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك التي أصبحت تسيير وفقا للمبادئ التجارية والمردودية ويعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية ويدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتخزينها قصد النظر في علاقاتها مع المؤسسة العمومية الاقتصادية، كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض والمؤسسات المالية باللجوء الى قروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية، كما تخلت الخزينة العامة عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية ليوكل ذلك النظام المصرفي، فكان هذا انطلاقا لظهور قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي تفصل بين دور الأعوان الاقتصادية ودور الدولة في تعبئة وتمويل وتراكم رأس المال ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون

86-12 والمتعلق بالبنك والقرض.

² نفس المرجع

(4) قانون القرض والنقد 90-10:

وضع قانون 10-1990 المتعلق بالقرض والنقد¹ النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة، كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة²، وكذا ارجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتركمة لغاية 14/04/1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الاجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات وقد سمح هذا القانون 10-1990 يتحول السلطة النقدية الى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس ادارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، ويرأسه محافظ بنك الجزائر.

ويعتبر القانون 10-1990 المتعلق بالنقد والقرض، نصا تشريعا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فيعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة الى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988³.

حمل هذا القانون في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها تعكس الى حد كبير الصورة التي سيكون عليها هذا النظام في المستقبل.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 10-1990 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 14/04/1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 14/04/1990.

² تم إلغاء هذه الشروط وفقا للأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالقرض.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 93-03 المؤرخ في 04/07/1993 المعدل والمتمم لقانون 01/90 المؤرخ في 04/07/90 المتعلق بشروط تحديد رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العامة بالجزائر وهي على التوالي 500 مليون دج و100 مليون دج، يسري هذا على البنوك والمؤسسات المالية الوطنية و الأجنبية.

ومن أهم مبادئ قانون القرض والنقد هو الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان فقد كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة الى المؤسسات وخلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى التمويل، فجاء قانون النقد والقرض ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة.

وعليه أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في اطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية¹:

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية المتمثلة في منح القروض.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد، وأصبح توزيع القروض لا يخضع الى قواعد إدارية وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

كما وضع قانون 10-90 النظام المصرفي على مستويين، فميز بين النشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقرار في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقضيه الوضع النقدي، فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه.

المطلب الثالث: تقييم فترة الإصلاحات الهيكلية

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، ولكنها لم تكن متسعة محققة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر برنامج الاستقرار ثم برنامج التعديل الهيكلي (94-98)، ولكن يمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين:

1) تقييم الإصلاحات من جانب معطيات الاقتصاد الكلي:

يمكن أن نقيم برنامج التعديل الهيكلي للفترة (94-98) من خلال المظاهر التي تمس عدة جوانب اقتصادية كلية بفضل عمليات اعادة جدولة البحث وانتقلت سنة خدمة المديونية

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، مشروع تقرير، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص15 وما بعدها.

بالنسبة للصادرات من 48.6% في سنة 1994 الى 42.5% في سنة 1995 و 29.2% سنة 1996 ثم ارتفعت قليلا الى 39.5% سنة 1999 وارتفع مخزون المديونية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 الى 33.5 مليار دولار سنة 1995¹.

ثم انخفض الى 29.5 مليار دولار سنة 1999، وقد سمحت عمليات اعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار والتخفيف من الضغوط المالية الخارجية كما أن متوسط خدمة مدة استحقاق الدين انتقلت من 3 سنوات الى 7 سنوات².

ومن بين النتائج الايجابية المسجلة: استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية

والتي تبرز فيما يلي:

- الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة، وتحقيق مستوى الادخار العام.
- ومن أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية استخدمت السلطات سياسة نقدية صارمة ومتشددة وسياسة مرنة بالنسبة لسعر الصرف، وطبقت تحرير اسعار فائدة حقيقية موجبة، وبالتالي تقلص العجز المالي للميزانية العامة من 9% من الناتج الداخلي الاجمالي سنة 1993 الى فائض تزيد نسبته عن 3% سنة 1994 و 2.4% سنة 1997. تحقق هذا الأداء الايجابي للمالية بفضل زيادة الارادات العامة التي استفادت من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار النفط العالمية (90-95-96-97)، أما بعد 1997 فقد انخفضت عائدات النفط بسبب تدهور أسعارها وخاصة في سنة 1998 و 1999، ثم عادت الضغوط من جديد بالإضافة الى النقشف الكامل في النفقات العامة، تثبيت الأجور، مساعدات الدعم، والاستثمارات العامة، أما معدل التضخم فقد نجحت الجزائر في تقليصه إذ عرف انخفاضا من 39% سنة 1994 الى 6% سنة 1997، ثم الى 4.1% سنة 1999 وأخيرا 1.4% سنة 2000، وهذا بفضل السياسات الصارمة التي نفذتها الجزائر³.

¹ Revue Conjoncture N° 67, Algerie, Juillet 2000, P 09.

² Rabah Abdoune, **Un Bilan Du P.S.E En Algérie (94-98)**, 1998, P05.

³ عبد الوهاب كرماني، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000/11/06، ص3.

– أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فبعد أن كان سالبا في المتوسط (-0.5%) في السنوات (1986-1993) حيث بلغ انخفاضه 2.2% في سنتي (88-93) ثم أصبح موجبا منذ سنة 1995 حيث بلغ متوسطه 3.4% خلال أربع سنوات التي استغرقها البرنامج¹.

(2) تقييم سياسة الإصلاحات في الجوانب الاجتماعية:

إن برنامج التعديل الهيكلي حتى وإن حقق بعض التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنه في المقابل كانت التكلفة الاجتماعية على الفئات الاجتماعية ثقيلة والتي نوجزها باختصار فيما يلي:

* ارتفاع عدد البطالين: بشكل كبير وهذا نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مستها عملية إعادة الهيكلي للقطاعات الصناعية والخدمية، وبلغت نسبة البطالة خلال السنوات 1996-1998 الى 28% وقد تزايدت من 1999 الى 30% ولم تستطع الإصلاحات الاقتصادية أن تقضي عليها وهذا يعود الى انخفاض الاستثمارات الجديدة وإجراء تسريح العمال².

* ارتفاع تكاليف المعيشة: وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية يعود الى الاجراءات التي أدت الى ذلك منها:

– تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدولة لأسعار السلع والخدمات الأساسية وهذا ما أثقل كاهل محدودية الدخل فالأرقام التي يقدمها بنك الجزائر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يشير الى ارتفاع الأسعار بقوة، فبالمقارنة مع سنة 1989 فقد تضاعفت أسعار مختلف السلع أكثر من 5 مرات وتحديدا بنسبة 5.58% فقد انتقلت النسبة من 0.77% في سنة 2000 الى 25.53% سنة 2001، وأما بخصوص مصاريف الخدمات الأخرى فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال السداسي الأول من 2002 تتراوح بين اللباس 3.3% الى النقل 2.8%، والترفيه والترفيه 1% والمصاريف الأخرى غير المحددة 64%³.

– قامت السلطات الجزائرية بتخفيض سعر الصرف الدينار في سنة 1994 بمعدل 50% مما انعكس على زيادة الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات والسلع المحلية وانخفاض

¹ عبد الوهاب كرماني، مرجع سابق، ص3.

² Revue Conjoncture N° 62, Algerie, Juillet 2000, P 11.

³ IBID, p 12.

القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود، كما قامت الدولي بإصلاح جبائي مما يزيد في تكلفة المنتجات ويساهم في زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين.

* **في الجانب الصحي:** انعكست اصلاحات التعديل الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي فيما يلي:

* نسبة كبيرة من العائلات أصبحت عرضة للأمراض التي افتقدت لفترة طويلة، لكنها رجعت من جديد بسبب نقص العناية والنظافة التي تتطلب نفقات كبيرة وخاصة نفقات تكاليف الدواء والعلاج¹.

* **انخفاض نسبة نفقات التربية والتكوين:** بالنسبة للنتاج الداخلي الخام من 8.16% سنة 1984 الى 6.36% سنة 1995، وارتفاع تكاليف تمدلس مما دفع الكثير من العائلات الى عدم ارسال أطفالهم للدراسة بسبب ارتفاع تكاليف الأدوات المدرسية، وبالتالي ارتفاع نسبة التسرب المدرسي الى 400 ألف تلميذ سنويا.

– حاولت السلطات الجزائرية التقليل من الآثار الاجتماعية السلبية للتعديل الهيكلي وضمنت برنامج الاصلاح سنة 1994، وإدخال تعديل على شبكة الأمان الاجتماعي لاستحداث عنصرين جديدين هما²:

1. برنامج للأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام الذي يجري إلغاءه مرحليا، وبرنامج لتوجيه التحويلات الى مستحقيها الحقيقيين وهم المحرومين الذين لم تصلهم التحويلات بشكل مناسب.

2. نظام التأمين ضد البطالة وإدراج الدعم بشكل صريح في الميزانية بعد أن يقدم ضمنا لقطاع السكن في السابق

ورغم هذه الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لرفع الغبن الاجتماعي الذي لحق بطبقات كبيرة من الشعب إلا أن هذا يعتبر غير كاف نظرا لتكلفة هذه التعديلات الهيكلية.

¹ كريم النشايشي وآخرون، مرجع سابق، ص 85.

² نفس المرجع، ص 86.

خلاصة واستنتاجات:

إن الأزمة الاقتصادية التي أصابت الدولة الجزائرية بسبب انخفاض إيراداتها المتأتية من الجباية البترولية سنة 1986، جعلها تبادر إلى القيام بإصلاحات عميقة شملت جميع المجالات السياسية والاجتماعية وخصوصا الاقتصادية للتخفيف من حدة الآثار السلبية الناتجة عنها، والمتمثلة أساسا في عجز الميزانية العامة وتراكم المديونية وتدهور حجم الاستثمار العمومي وانتشار البطالة والتضخم.

وبعد حصول الجزائر على الدعم الدولي من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات التي تحصلت بموجبها على قروض مقابل تعهد الحكومة الجزائرية بتنفيذ البرامج المقترحة في الاتفاقيات كاتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار وخصوصة بعض مؤسسات القطاع العمومي وتشجيع القطاع الخاص موجهة بذلك معظم التشريعات القائمة وتكييفها مع التوجهات الجديدة.

إلا أن الاقتصاد الوطني لم يعرف الانعاش الذي كان من المنتظر تحقيقه من جراء تطبيق هذه الإصلاحات فتفاقم وتيرة الإصلاح الاقتصادي وإبقاء الدولة هي المسيطر على الاقتصاد بالرغم من انتهاج سياسة التحرير وبقاء الصادرات النفطية تحتل الصدارة بـ 98%. فتحسن الوضعية المالية للجزائر وكذا استعادة التوازنات الكلية كان مراده ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط، وانهيار أسعار النفط بصورة مفاجئة منذ منتصف العام 2014 جعل الجزائر تدخل في أزمة اقتصادية بسبب هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أثبت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني وتبعيته لقطاع المحروقات وخضوعه له.

الفصل الثاني

الأزمة النفطية لسنة 1986
وأثرها على الاقتصاد الوطني

تمهيد:

اعتبر النفط الخام في الجزائر منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، المصدر الأساسي للدخل والتجارة الخارجية وعلى عوائد النفط تعتمد تمويل عملية التنمية الاقتصادية والإنفاق الحكومي، وهنا تكمن الخطورة على الجزائر بسبب اعتماد اقتصادها على مصدر أساسي وناضب في نفس الوقت وهو النفط وعدم توفر مصادر متنوعة ودائمة للدخل الوطني. ومنذ 2014 بدأت أسعار النفط في التراجع حيث بدأت في الانخفاض تدريجيا الى النصف من قيمته، وما ترتب عنه من تقليص الحصص الانتاجية للدول المصدرة منها الجزائر، باعتبار المداخل المتأتية من الجباية البترولية تعتبر الممول الرئيسي للخزينة العمومية، وهذا ما أثر على قيمة المتغيرات الاقتصادية كالناتج الوطني الاجمالي، الواردات والصادرات، الخزينة العمومية.

وفي ظل اتسام الأسواق العالمية بعدم الاستقرار، تبقى الجزائر أكبر متضرر منذ هذا الانخفاض بحكم اعتمادها الشبة الكلي على اعتمادات المحروقات، بالرغم من تمتعها بفوائض مالية سواءا كانت في شكل احتياطات من النقد الاجنبي لدى البنوك المركزية أو استثمارات في الخارج، إلا أنها سوف تتكآكل وتستنزف كل الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة، ما ينذر بأزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة، وقد تلجأ الجزائر الى الاستدانة من جديد لمواجهة هذا الانخفاض.

وفي ظل الظروف السابقة أصبح من الضروري جدا على الجزائر وضع استراتيجية فعالة من أجل تجنب أو التخفيف من نتائج انهيار أسعار المحروقات وذلك من خلال الاعتماد على بدائل جديدة دائمة وفقا لاستراتيجيات وخطط ناجحة مستمدة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا الاطار.

المبحث الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014

تجاوزت أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 بالنسبة تزيد عن 50% ومع تبادل الاتهامات بين الدول المنتجة فيما بينها ودخول منافسين جدد الى أسواق النفط وإنتاج أنواع جديدة منه، بدأت تسجل أسعار المحروقات انخفاض مستمر وهو ما يقود الى الركود الاقتصادي وسرعان ما تحول الى قضية اقتصادية بداية من 2014، وذلك لعدة أسباب التي نلخصها فيما يلي:

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية للأزمة النفطية لسنة 2014

تمثل الأسباب الاقتصادية أو الأسباب الظاهرة اللاعب الرئيسي في التأثير على أسعار النفط، ويمكن تحديد الأسباب وإيجازها فيما يلي:

1. **العرض والطلب:** يعتبر تراجع الطلب على النفط من أبرز الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط. فقد زاد إنتاج الولايات المتحدة للنفط مثلا منذ العام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70%، فالسوق الأمريكي وهو المستهلك الأكبر للنفط منتعش حاليا مع زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز الصخري وتراجع وارداتها¹. وأرجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية الهبوط الشديد لأسعار النفط الى قفزة في المعروض من خارج الأوبك الى أعلى معدل نمو له على الإطلاق وانكماش النمو في الطلب².

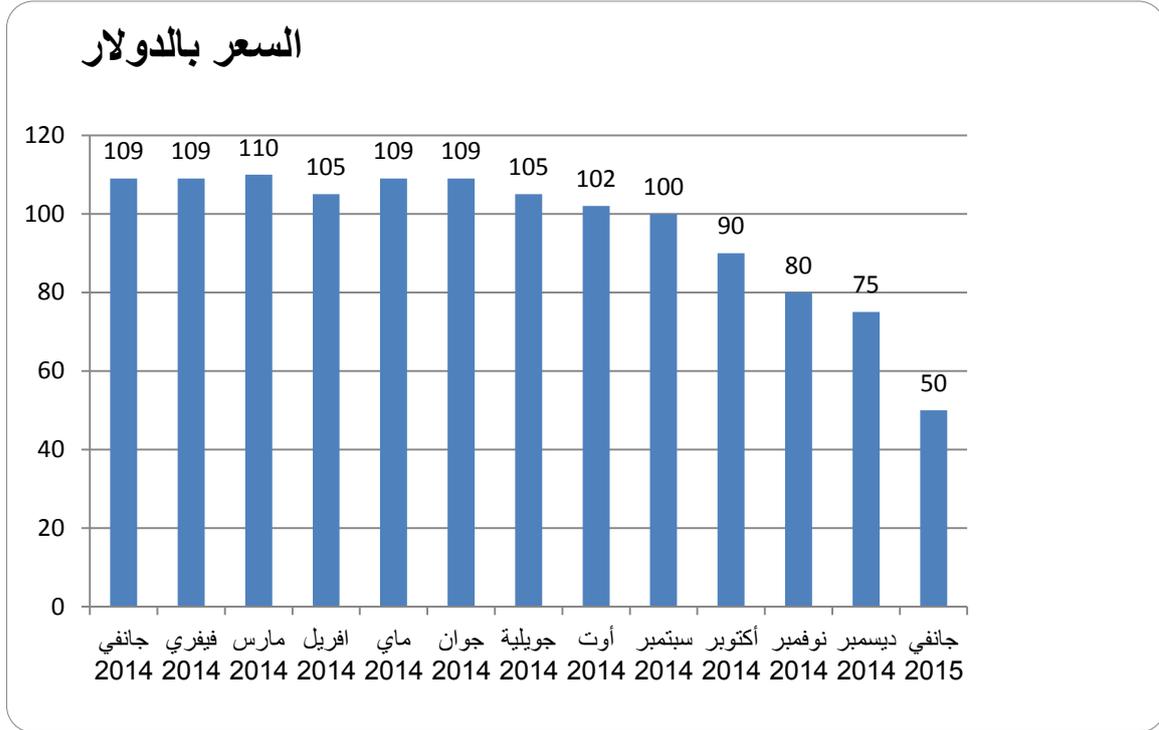
ويوضح الشكل التالي تطور أسعار النفط خلال عام 2014

¹ راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول، السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

² ماهي أسباب انخفاض أسعار النفط؟ على الموقع الإلكتروني: <http://islamonline.net/main-slider/9638>

بتاريخ: 2016/08/07.

الشكل رقم (02): تطور أسعار النفط خلال عام 2014



المصدر: بوريش أحمد، مرجع سابق، ص7.

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أن سعر البترول اتخذت في الانحدار من مستوى 109 دولار للبرميل في جانفي 2014 الى 50 دولار في جانفي 2015، أي بمستوى انخفاض أكثر من النصف، ويلاحظ أن الانخفاض بدأ في النصف الثاني من عام 2014 وبالضبط خلال شهر أكتوبر انخفض من 100 الى 90 دولار.

2. العامل التكنولوجي: إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم « Avergé » هو 34 الى 35% في بحر الشمال تستخرج 55% في خليج المكسيك تستخرج 50% بينما في العالم ككل 35%، فالتكنولوجيا استطاعت أن ترفع هذه المعدل فإذا ارتفع عامل الاستخراج بنسبة 1% تضيف 12 مليار برميل الى احتياطي النفط العالمي دون حفر بئر واحد¹.

3. ارتفاع انتاج النفط الصخري: بلغ انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا اضافة ما يعادل 3 ملايين

¹ راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سابق.

برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد انتاج النفط والغاز الصخري الذي بلغ 5 ملايين برميل¹.

4. **الدورة الاقتصادية الرأسمالية:** يعبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان، وتباطؤ اقتصاد الصين، وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام، من أسباب انخفاض أسعار النفط، يقدر صندوق النقد الدولي معدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع لعام 2015 في حدود 3.6% فقط في مقابل 3.2% لعام 2014، ما يعني أن زيادة الطلب على النفط ستكون ضئيلة في حدود 1.1 مليون برميل يوميا فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين حتى أن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار لكل برميل للمشتريين في آسيا، و40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة².

5. **المخزون الاستراتيجي:** ساهم ارتفاع المخزون العالمي من النفط في تخفيض الأسعار، وباء كخطوة دفاعية لكبح أي زيادة محتملة نتيجة الحرب أو الأزمات الطارئة المتوقعة في الشرق الأوسط، حيث أن كل الأشياء المتساوية سوف تقود الزيادة في المخزونات الى الهبوط في الأسعار³.

6. **حركة العملة:** يعتبر ارتفاع الدولار أما العملات الأخرى من العوامل التي أدت الى انخفاض أسعار النفط، ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

7. **التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك:** تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط العالمي، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي في المنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد جاءت المنظمة في اجتماعاتها الأخيرة،

¹ 1 راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سابق.

² 2 ماهي أسباب انخفاض سعر النفط، مصدر سابق.

³ 3 راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سابق.

باتخاذها قرار بزيادة الانتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى الى انخفاض جديد في الأسعار¹.

وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به منظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث حفظت من الانتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

8. الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل الى الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد ايران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 وهو ما يعني الزيادة في تخمة المعروض العالمي².

المطلب الثاني: الأسباب السياسية للأزمة النفطية 2014

ومن بين الأسباب السياسية للأزمة حالة الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، الذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته الأوبك، فحوص الدول في منظمة الأوبك لها كمية محدودة ضمن الانتاج العالمي (29 أو 30 مليون برميل) لكن الحصة الأكبر للأوبك هي المملكة العربية السعودية فقد قامت بتخفيض أسعار النفط المصدر الى السوق الآسيوي خلال ثلاثة شهور متتالية و باعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية " مؤشر دبي وعمان"، بالإضافة الى أنها خفضت أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره الى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من "مؤشر أرجوس" بنسبة 10% حيث أنها زادت من انتاجها الى 9.704 ملايين برميل يوميا في سبتمبر الماضي مقابل 9.597 ملايين في أوت ل33% من انتاج الأوبك وعزت السعودية أسباب تخفيض الأسعار حينها الى أنها تحاول المحافظة على عملائها أو كسب عملاء جدد في السوق³.

¹ محمد الرميحي، أوام أسباب انخفاض أسعار النفط، العربية، على رابط الانترنت التالي: <http://www.alarabiya.net/>

² <http://www.usatoday.com/>.

³ خفض أسعار النفط غاية سياسية عاتمة، عمران للدراسات الاستراتيجية، على رابط الانترنت: <http://www.amrandirasat.org/>.

مع رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي هو في مرحلة التحول حالياً، وفي الوقت ذاته العمل على خفض أسعارها عالمياً، لاسيما لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة الى الخارج.

يأتي في مقدمة تلك الدول المتأثرة بانخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية من القوى الكبرى روسيا، لاعتماد ميزانيتها على عوائد بيع الطاقة عالمياً بنسبة تزيد على 50% وهو ما دفع مروجي نظرية المؤامرة الى القول بأن هناك رغبة أمريكية في حفظ أسعار الطاقة عالمياً من أجل الضغط على موسكو¹، وإلحاق الأضرار باقتصادها المعتمد على صادرات الطاقة، وذلك في إطار لمواجهة الدولة بقيادة واشنطن للسياسات الروسية المعارضة لمصالح القوى الغربية، في حين يبحث آخرون عن أسباب انخفاض الأسعار رغم التوترات الأمنية وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، على عكس القاعدة التي تتحدث عن ارتفاع أسعار النفط المتأثرة بالتوترات في الدول المصدرة للنفط أو في جوارها الإقليمي، وهو ما دفع المحللين للبحث عن الأسباب التي تجعل أسعار النفط لا تتفاعل بالسلب مع واقع الأحداث في البلدان المصدرة له².

وقد ركز المحللون على أن أهمية خفض أسعار النفط، عالمياً كإحدى أدوات الضغط الأمريكية على الدول المعادية للمصالح الأمريكية، والتي تأتي في مقدمتها روسيا، والنظام الإيراني إقليمياً في الشرق الأوسط.

والنتيجة المؤكدة لانخفاض أسعار النفط عالمياً مزيد من الصعوبات التي تواجهها إيران وروسيا ومزيد من المشاكل الاقتصادية والأعباء الإضافية، في الوقت الذي تدخل فيه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية هي المستفيدة من هذا الانخفاض بالمعنى السياسي كونه ملفاً اقتصادياً يملك مرونة التطويع السياسي كما أن إيران وروسيا ستكون بموقف اقتصادي حرج تعززه سياسة العقوبات بينما الصين أكبر المستثمرين

¹ خفض أسعار النفط غاية سياسية عامة، نفس المصدر.

² رياح أرزقي وأليقية بلانش، سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخراً، متدى صندوق النقد الدولي على رابط الانترنت التالي:

<http://blog-montada.inf.org..>

سيكون للفائدة الاقتصادية مبرر لحيادها السياسي على أقل تقدير، إلا أنه ينبغي ادراك أن الأثر الاقتصادي والمكسب السياسي المتوقع تلمس نتائجه ترتبط ارتباطا عضويا بأهداف سياسية وغايتها ومدتها الزمنية¹.

¹ رباح أرزقي وأليقية بلانش، نفس المصدر.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

باعتبار الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج وأن اقتصادها يعتمد كلياً على النفط والغاز، فقد عرفت انخفاضا في الإيرادات من صادرات المحروقات عام 2014، لم تتوقعه الحكومة الجزائرية مع التأثير في سياسات التنمية، وفي عام 2015 أدى الأمر بالفعل إلى فقدانها نحو 40% من الإيرادات المتوقعة والتوقعات تبقى نفسها بالنسبة لعام 2016 إن بقي سعر النفط على ما هو عليه، ما سيؤثر تأثيراً كبيراً في أرصدة الميزانية الجزائرية، وهذا بدوره سيكون له تداعيات على الجانب الاجتماعي.

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية للأزمة

إن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية قد أثر على الاقتصاد الوطني من إيرادات في العملة الصعبة وتمويل البرامج التنموية ومشروعات البنية التحتية وبالتالي يمكن أن نلاحظ تأثيرات انهيار أسعار النفط الذي يمكن إبرازه فيما يلي:

1. تأثير انهيار أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري: حتى نبين تأثير أسعار النفط على عناصر الميزان التجاري أي على مستوى هيكل الصادرات والواردات.

والجدول التالي يوضح هيكل الصادرات والواردات الوطنية.

جدول رقم (18) : البيانات الاقتصادية في الجزائر من 2012 الى 2016

الوحدة: مليار دولار

السنوات		البيان			
2016-2015	2015	2014	2013	2012	
36 (توقع)	30.3	58.3	63.5	70.6	قيمة مجموع صادرات المحروقات (مليار دولار)
3 (توقع)	1.7	2.8	2.2	2.1	قيمة الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)

40 (توقع)	50	69.4	65.8	62.7	الواردات (مليار دولار)
48(توقع)	50	54	62	62	نفقات التسيير (مليار دولار)
32 (توقع)	34	39	29	29	نفقات التجهيز (مليار دولار)
18 (توقع)	30	45	75	75	صندوق ضبط الإيرادات (مليار دولار)

المصدر: قانون الميزانية ومشروع 2016، الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، تقرير سوناطراك، الجزائر، 2014.

نستنتج من خلال الجدول انخفاض قيمة صادرات المحروقات بداية من عام 2014 والذي بلغ حوالي 58.3، والذي سيصل الى حوالي 36 مليار دولار في سنة 2016، وأما قيمة الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 2.8 مليار دولار سنة 2014، والتي قد تصل الى حوالي 3 مليار دولار في 2016، وأما بالنسبة للواردات فقد عرفت انخفاضا بين عامين 2013 و 2014 بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية في حين عرفت انخفاضا كبيرا في 2015 بسبب تدني أسعار المحروقات ومن المحتمل أن يبلغ هذا الانخفاض الى حوالي 40 مليار دولار عام 2016، أما بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات فقد شهد انخفاضا بلغ نحو 45 عام 2014 مقارنة ب 75 مليار دولار في سنة 2012 و 2013، ويجري تمويل العجز في الخزينة العمومية من صندوق ضبط الإيرادات استنادا الى فوائض صادرات النفط عندما كان سعره مرتفعا¹.

2. أثر انخفاض أسعار المحروقات على الناتج الداخلي الخام:

إن شدة التأثير الذي يمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الاجمالي يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج الداخلي الخام وتطورات أسعار البترول،

¹ Transparency international, **corruption**, perceptions in desc20, p6.

فقطاع الطاقة يساهم بأكثر من 50% من الناتج الداخلي الخام الذي له سبب مباشر في ارتفاعه نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة¹، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (19):

انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي

النسبة (%)				الوحدة: مليار دولار
2016*	2015	2014	2013	المؤشرات
200	208	2011	209	الناتج المحلي الاجمالي الجاري (مليار دولار)
%2	%3	%4	%2.8	معدل النمو الناتج الاجمالي الحقيقي
160	173	188	194	اجمالي الاحتياطات (مليار دولار)
24	28	32	33.7	الاحتياطات بالأشهر من الواردات
%29	%29	%30	%30	نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي (%)

المصدر: 1/ صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة، 2/ بنك الجزائر التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، 3/ ديوان الاحصائيات، * توقعات.

من خلال الجدول نستنتج أن انخفاض أسعار البترول سيؤدي الى التأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الاجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الاحتياطات، وبالتالي التأثير في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل وإضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة.

3. أثر انخفاض أسعار المحروقات على الميزانية العامة للدولة:

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات الميزانية، كما هو موضح في الجدول التالي²:

¹ صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة، الجزائر، 2014.

² صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

جدول (رقم 20):

انعكاسات الأزمة على الميزانية العامة للدولة

النسبة (%)

المؤشرات	2013	2014	2015	2016*
رصيد الميزانية العامة من الناتج المحلي	- 1.5%	- 7%	- 15%	- 18%
رصيد الميزانية العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات	- 33.5%	- 36.5%	- 35.1%	- 40%
نسبة الجباية البترولية الى اجمالي الايرادات العامة	62%	60%	58%	55%

المصدر: صندوق النقد الدولي 2014 مشاورات المادة الرابعة، 2/ بنك الجزائر تقرير 2013، نوفمبر 2014، 3/ الديوان الوطني للإحصائيات، * توقعات.

من خلال الجدول نستنتج: لقد بدأت الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة بالتزايد للرصيد السلبي الناتج عن انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية التي تصل نسبته الى 62% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، كما تزداد الخطورة إذا تفحصنا رصيد الميزانية العامة خرج المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

إن رصيد عجز الميزانية دائما في عجز مستمر ذلك لأنه يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من حجم الإيرادات حيث أنه حتى في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايد مستمر في قيمة الصادرات النفطية لم يحد من عجز الميزانية، وهذا ما يمكن تفسيره بزيادة وتيرة الانفاق الحكومي بعد تبني الجزائر لسياسات توسعية من الاعتماد على المخططات الخماسية التي تشمل مجموعة من المشاريع الاستثمارية الضخمة، تراوموي، الطرقات، سكك حديدية،...، والإصلاحات الاجتماعية من خلال اصلاح أنظمة التعويضات الاجتماعية وتشغيل الشباب¹.

¹ صندوق النقد الدولي: مرجع سابق.

4. تأخر في انجاز المشاريع الاستثمارية الخماسية: كما هو موضح في الجدول :
الجدول رقم(21):

مخطط دعم الانعاش والنمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2004 - 2000	2009 - 2005	2014-2010	2019-2015
القيمة الاجمالية	10	200	286	262

المصدر: بنك الجزائر 2014

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر وضعت أربع مخططات لدعم الانعاش، ثم النمو الاقتصادي وإذا كان المخطط الأول تمهيديا بقيمة مالية قاربت 10 ملايين دولار ما بين 2001 و2004 وعرفت تحت تسمية برنامج دعم الانعاش الاقتصادي واعتمد مقارنة كينزية جوهرية يهدف من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق، فإن المخطط الثاني أضحى خماسيا خصص له قيمة تقارب ب200 مليار دولار بين 2005 و2009 ووظف أساسا لتوسيع قاعدة البنى التحتية للمنشآت القاعدية تلاه أهم مخطط خماسي من حيث القيمة ب286 مليار دولار ما بين 2010 و2014 والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الآلة الانتاجية الوطنية.

وأخيرا فإن ميزانية المخطط الخماسي 2015-2019 الذي وصلت الى 262.2 مليار دولار تشمل كذلك 40% من المخطط السابق غير منجزة التي ارتفعت تكلفتها من 25 الى 30% من قيمتها الأصلية وهو ما يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تمويله لهذه المشاريع من المداخل النفطية التي تشهد انهيار مقلقا¹.

5. أثر انخفاض أسعار المحروقات على سعر الصرف والقدرة الشرائية:

لقد أدى انخفاض أسعار البترول الى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ سنة 2014 سعر الدولار 80.56 وسعر الأورو تجاوز 106.9، وبلغ في السوق الموازية 160 دينار الأمر الذي أدى الى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية

¹ Banque d'Algérie, Tendances Monétaire Et Financière Du Quatrième Trimestre 2014, Mars 2015, P6.

وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية دون حصول تأثير ايجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة أسعارها بالسوق الدولية ومحدودية صادرات السلع خارج المحروقات.

6. أثر انخفاض أسعار المحروقات على معدلات النمو:

إن السياسات المالية التي اتبعتها الجزائر خلال 15 سنة الماضية لم تتجح في تحقيق الأهداف المتعلقة برفع نسبة النمو التي استقرت حسب تقرير البنك الدولي في حدود 3.5%¹، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (22):

معدلات النمو في الجزائر

النسبة %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
النمو (%)	3	2.8	3	3.3	2.6

المصدر: نتائج متفرقة حسب احصائيات البنك الدولي 2011، 2012، 2014.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في نسبة النمو التي نلاحظ أنها لم تتجاوز 3.5% مع توقعات تتجاوز 3.6%، عكس توقعات الحكومة لأنها ستبلغ نسبة 7% في السنوات المقبلة، وذلك بناء على معطيات ترتبط بعدم استعمال الوفرة المالية لبناء اقتصاد منتج ضمن المخططات الخماسية المقررة منذ سنة 2000 كون حوالي 70% من الانفاق العمومي يصرف على شكل تغطية التحويلات الاجتماعية (الأجور، دعم السلع الأساسية،....)².

7. أثر انخفاض أسعار المحروقات على المديونية:

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى الى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الموارد التي بدأت إيراداته تتناقص. الأمر الذي يؤثر حتما على تمويل

¹ Banque D'algerie, Op, Cit, P07.

² IDEM.

البرامج الاستثمارية العامة في المخطط الخماسي الثالث 2015-2019 الذي لم يعلن تفاصيله إذ لو يعاد النظر بشكل جذري في أولوياتها وآليات تمويلها.

والجدول التالي يوضح انعكاسات الأزمة على المديونية والاستثمارات الأجنبية¹.

الجدول رقم (23):

جدول يوضح انعكاسات الأزمة على المديونية العامة والاستثمارات الأجنبية

الوحدة بالمئة (%)

2016	2015	2014	2013	المؤشرات
1400	1400	1301	1301.4	اجمالي الدين الداخلي (مليار دينار)
%10	%9	%8	%7.9	نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي
5	4	3.5	3.4	الديون الخارجية (مليار دولار)
0.6	0.7	0.7	0.9	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

المصدر: 1- صندوق النقد الدولي 2014، 2015.

2- بنك الجزائر 2014، 2015.

3- الديوان الوطني للإحصائيات.

نستنتج من خلال الجدول أن انخفاض أسعار المحروقات أدى الى زيادة نسبة الدين الداخلي مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي من 7.9% سنة 2013 الى 10% سنة 2016، وتوقعات الديون الخارجية التي بلغت 3.4 مليار دولار سنة 2013 الى 5 مليار دولار في حدود سنة 2016، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عرف انخفاض بنسبة من 0.9% سنة 2013 الى 0.6% سنة 2016².

8. أثر انخفاض أسعار المحروقات على احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر:

¹ Banque D'algerie, Op ,Cit, P07.

² صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة، مرجع سابق.

من خلال الجدول التالي نبين تأثير انهيار أسعار البترول على احتياطي الصرف الخارجي للجزائر¹.

جدول رقم (24):

تطور احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر من 2011 الى 2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتياطي الصرف	182.22	186.32	194	193.926	150	130(توقع)

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء TMG/2014 <http://www.ons.dz>

من خلال الجدول نلاحظ أنه بعدما حقق احتياطي الصرف في الجزائر ارتفاعا محسوسا من سنة 2011 أي كان يمثل 182.22 مليار دولار الى سنة 2013 بارتفاع حوالي 4% إلا أنه مع نهاية سنة 2014 عرف احتياطي الصرف الخارجي انخفاضا بأكثر من 500 مليون دولار وهذا نتيجة انهيار أسعار البترول، ومحاولة الحكومة تغطية هذا العجز من خلال اللجوء الى احتياطي سعر الصرف الخارجي، كما توقع الصندوق تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي من 172.6 مليار دولار في نهاية 2015 ما يعادل 28 شهرا من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من العام الجاري التي كانت تعادل 40 شهرا من الواردات، مشيرا الى أن هذا الانكماش سيextend الى الناتج الداخلي الخام الذي سينخفض الى 208 مليار دولار العام القادم مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا العام الجاري على أساس نمو سنوي في حدود 4%.

وهو ما يمكن أن يؤدي الى حدود أزمات مالية على المدى المتوسط من المحتمل أن تفقد كل احتياطاتها من الصرف الخارجي في آفاق 2020².

9. التضخم: بناء على بيانات موقع وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء فقد قدر معدل التضخم لسنة 2014 بـ 2.92% محققا انخفاضا قدره 0.33% مقارنة بنسبة 2013، لكن ما يميز سنة 2014 عن سنة 2013 هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة

¹ صندوق النقد الدولي، اصلاح دعم الطاقة، مرجع سابق، ص55.

² جريدة الحرية العدد 32770، بتاريخ 15 ديسمبر 2014.

<http://www.elhourria.com/> 2014, 15-20-2015.html.

0.72% بسبب زيادة أسعار المنتجات الزراعية الطازجة¹، وكذلك زيادة أسعار المنتجات الغذائية الصناعية وارتفاع أسعار الخدمات بنسبة كبيرة مقارنة مع غيرها من فئة الصحة وغيرها والتي ارتفعت بنسبة 26%، كما نلاحظ أيضا ارتفاع في أسعار المنتجات المصنعة، وقد قدر معدل التضخم في سبتمبر 2015 ب 5.3% .

10. أثر انخفاض أسعار المحروقات على قطاع التجارة الخارجية:

إن كل انخفاض في أسعار المحروقات سينعكس سلبا على 98% من الصادرات الجزائرية، ويؤدي الى تزايد العجز في الميزان التجاري ويضعف القدرة التحكمية للدولة في تأمين وارداتها بالمستويات التي سادت خلال الفترة السابقة والجدول اللاحق يوضح ذلك²:

الجدول رقم (25):

انعكاسات الأزمة البترولية على قطاع التجارة الخارجية

النسبة (%)

2016	2015	2014	2013	المؤشرات
45	50	59	63	مجموع الصادرات (مليار دولار)
20-	15.4-	7.2-	10.3-	معدل نمو الصادرات الطاقوية
98%	98%	98%	98%	نسبة صادرات المحروقات الى اجمالي الصادرات (%)
45	49	54	55	مجموع الواردات (مليار دولار)
10-	0.9	5	6.6	نمو الواردات (مليار دولار)
10-	7.7-	0.4-	0.4	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي (%)

المصدر: صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة، الجزائر، 2014

- بنك الجزائر 2014، الديوان الوطني للإحصائيات.

¹ جريدة الحرية العدد 32770، مصدر سابق.

² نفس المرجع.

نستنتج من خلال الجدول انخفاض في مجموع الصادرات بـ 45 مليار دولار سنة 2016 مقارنة بـ 63 مليار دولار سنة 2013، كما سجلت أيضا الواردات انخفاضا محسوسا في سنة 2016 من 45 مليار دولار مقارنة بـ 5.5 مليار دولار سنة 2013، هذا ما يدل على تأثير الأزمة على القدرة التحكمية للدولة.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للأزمة:

بالرغم من أن جميع المؤشرات تشير أن المستوى المعيشي للفرد الجزائري في منأى عن انهيار أسعار البترول إلا أن هذا التأثير يمكن ملاحظته على المدى البعيد من خلال تراجع الإيرادات النفطية هو ما سوف يحتم على الجزائر اتخاذ اجراءات تقشفية التي من شأنها:

- رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية التي تمثل حوالي 25% من الناتج المحلي الخام.
- تجميد تشغيل اليد العاملة.
- صعوبة الحفاظ على المستوى العام للأجور.

* **البطالة:** تبين منشورات الديوان الوطني للإحصاء حول التشغيل والبطالة لسنة 2014 أن التركيبة النسبية للعمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تبين تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل 50.8% من إجمالي اليد العاملة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.8% ثم قطاع الصناعات بنسبة 12.6% وأخيرا القطاع الفلاحي 8.8%، كما بلغت البطالة نسبة 10.6% مسجلة ارتفاع قدره 0.8 مقارنة بشهر أبريل 2014، حيث تتراوح ما بين 9.2% لدى الذكور و 17.1% لدى الإناث، مع تباينات حسب العمر والمستوى التعليمي والشهادة المحصلة عليها، يعود ارتفاع مستوى البطالة أساسا الى ارتفاع نسبة خريجي الجامعات والمعاهد العليا حيث وصلت الى 16.4%، بعدما كانت 13% شهر 2014، أما بالنسبة لفئة خريجي معاهد التكوين ارتفعت بنسبة 0.8 بين شهر أبريل وسبتمبر¹.

¹ الديوان الوطني للإحصاء على الموقع التالي: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/NATIONAL.2013> PDF.

- وقد وصل معدل البطالة سنة 2015 الى 11.8% ويتصف الى حد كبير بعدم الاستقرار أي وظائف اجتماعية مؤقتة، ويتراوح هذا المعدل بنحو 25% بين الشباب الجامعيين، ومن المتوقع أن تصل معدل البطالة الى حدود 11.9% عام 2016.
- إطلاق عملية نقشف واسعة في مختلف القطاعات، إنه فشل في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات وفشل في توفير ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات في استقلالية عن السوق العالمية.
 - تسريح العمال أو غلق المؤسسات أو لرفض تجديد عقود التشغيل، حيث رفضت الادارة تجديد عقود عمل الآلاف من الشباب
 - تم إلغاء التوظيف في القطاع العمومي الى حين عودة أسعار المحروقات الى الارتفاع حتى الغاء المادة 87 مكرر من قانون التوظيف العمومي وتم تأجيله الى إشعار آخر.
 - ازدياد حدة الفوارق الاجتماعية بمختلف أشكالها، يشير التقرير الوطني حول التنمية البشرية الذي أعده المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي الى استفحال ظاهرة تكديس الثروة بين فئة قليلة من المجتمع، واستفحال الفقر، تمتلك 25% من الأسر ما لا يتعدى عن 8.5% من ميزانية الاستهلاك في حين تتكدس ما نسبته 53% من الثروة بين أيادي 25% من الأسر الأكثر ثراء وبذلك تجاوزت نسبة الفقر 16.60%.
 - شهدت الجزائر اضرابات عمالية في قطاعات مختلفة مطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي، وزيادة الأجور كان أبرزها قطاع التربية، قطاع الصحة، والتضامن الوطني.
 - علاوة على احتجاج الشباب العاملين في عقود ما بعد التشغيل والمطالبين بفرص عمل قارة¹.
 - وأزمة السكن التي تعتبر من أكبر التحديات التي تعرفها الجزائر وتسعى للقضاء عليها في آفاق 2019.
 - شهدت ولايات الجنوب احتياجات واضطرابات شبابية متواصلة مطالبة بفرص التشغيل في الحقول البترولية القريبة، إضافة الى دفع عجلة التنمية والنهوض بالمناطق الجنوبية التي تعيش عجز من حيث البنى التحتية.

¹ جريدة الخبر على الرابط التالي: 2015. http://www.elkhabar.com/ar/politique/436907.html

– استثناء الفساد في هياكل الدولة وفضائح الفساد المالي التي مست شخصيات نافذة في الدولة واستنزفت مقدرات مالية ضخمة علاوة على السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أخفقت في توظيف البجوحة المالية في دفع العجلة الاقتصادية¹.

¹ نفس المصدر.

المبحث الثالث: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة أزمة 2014

إن مع اتساع العجز في الميزانية والخزينة وتداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث فقد برميل النفط الجزائري سنة 2015 حوالي 43 دولار مقارنة بالمعدل المسجل في سنة 2014، وهو مؤشر يبرز لوحده مدى الرهانات التي يتعين على الحكومة لرفعها في ظل محدودية البدائل المتاحة، في اقتصاد تعرف حصة القطاع الصناعي فيه تراجعا حيث تمثل حسب تقدير الحكومة 3.2% من الناتج المحلي الخام برسم قانون المالية 2016، في وقت تتوقع الحكومة صادرات المحروقات ب 26.370 مليار دولار، مقابل عجز في ميزان المدفوعات ب 30.3 مليار دولار، وعجز في الميزانية والخزينة بأكثر من 53.8 مليار دولار، هذه المؤشرات تستدعي دق ناقوس الخطر، حيث تعبر عن ملامح أزمة وصلنا إليها لغياب استراتيجية تنمية واضحة الملامح خلال العشريتين اماضيتين ، رغم توفر موارد مالية قاربت 1000 مليار دولار.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية المتبعة

1. الحكومة تعود الى خيار الجباية لتعويض خسائرها:

أما الانخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدان برميل النفط 45% من قيمته، اضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزءا من الأعباء والعودة الى فرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى. فلقد أقر قانون المالية 2016 سلسلة من التدابير الجبائية التي ساهمت في ارتفاع أسعار بعض المنتجات، منها السيارات والوقود وأجهزة الاعلام الآلي، وهذه الزيادات مست أيضا قطاعات متصلة، مثل النقل العمومي بالنسبة لرفع سعر المازوت، والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الاعلام الآلي، فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر¹. ولقد وجد الجزائريون أنفسهم في مواجهة ارتفاع تكاليف العيش خارج ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك والمواد الغذائية التي تواجه سنويا موجة تضخمية، حيث يتعين عليهم تسديد تذكرة أعلى في نقل عمومي لا يفي بالغرض أساسا نتيجة ارتفاع سعر المازوت، وزيادة أسعار المركبات نتيجة زيادة في قسيمة السيارات، فضلا عن خدمات الانترنت وأسعار الكهرباء،

¹ حفيظ صواليلي، "قانون المالية 2016 بداية سنوات العجلاف في الجزائر في الرابط التالي:

www.elkhabar.com/press/article/92994، بتاريخ: 2016/09/09.

ومن الواضح أن الحكومة وجدت نفسها أمام عدة خيارات صعبة، وتوازنات يتعين التعامل معها مع انهيار أسعار النفط بأكثر من 45% خلال سنة، وانخفاض الإيرادات، وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة الى حوالي 54 مليار دولار، مع تسجيل ارتفاع معتبر للتحويلات الاجتماعية، التي بلغت في قانون المالية 2016 حوالي 17.2 مليار دولار، أو ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الخام، والجدل القائم حول مسألة الدعم المباشر وغير المباشر، وأمام هذه المعادلة الصعبة، ارتأت الحكومة اعتماد نظام تسقيف في استهلاك المواد الطاقوية من كهرباء ووقود، أي من يستهلك أكثر سيدفع أكثر حسب الحكومة¹.

وقد انخفضت نفقات الميزانية المقدرة ب 7984 مليار دينار بنسبة 8.8%، كما انخفضت تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفاض ميزانية التجهيز بنسبة 16%، فقد لجأت الحكومة الى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تعلق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، منها مشاريع الترامواي ومستشفيات، وتقليص الواردات بقرارات إدارية، مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، بعد توقع عجز في الميزان التجاري يفوق 12 مليار دولار، إذ يتوقع قانون مالية 2016 انخفاض صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 96%، وقيمة الصادرات الى 26.4 مليار دولار، يتراجع نسبته 21.9% مقابل واردات تصل الى 54.7 مليار دولار دون حساب الخدمات.

كما تم اتخاذ قرار بوقف عمليات التوظيف في الوظيف العمومي والقطاع التابع للدولة، وتفعيل عملية الاحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، علما أن كتلة أجور الوظيف العمومي تقدر بحوالي 35 مليار دولار².

2. تعديل سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار:

اعتمدت الحكومة في قانون المالية 2016 على سعر صرف معدل يقدر ب 98 دينار لدولار واحد بعد أن كان سعر الصرف في 2012 يقدر ب 77.55 دينار لكل دولار، ويتضح أن الحكومة تلجأ الى تخفيض سعر صرف الدينار أمام زيادة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، فضلا عن محاولة ضبط الواردات، حيث فقد الدينار حوالي 20% من قيمته أمام الوقة الخضراء .

¹ حفيظ صوالي، مصدر سابق.

² نفس المصدر.

ان مراجعة سعر الدينار مقابل الدولار كان معتبرا خلال الفترة الممتدة بين 2012 الى 2015، وتعدي توقعات قوانين المالية التي اعتمدت على معدل سعر صرف يقدر بحوالي 79 دينار لكل دولار في قانون مالية 2015.

وإن معدل سعر صرف الدينار عام 2012 بلغ 77.55 دينار، بينما بلغ المتوسط عام 2013 حوالي 79.38 دينار، ليرتفع الى الصرف الى 80.56 دينار للدولار الواحد عام 2014، ويتضح أن تقلبات صرف ادولار أمام الأورو وانعكست على الدينار الجزائري الذي يعتمد على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه، ومع ذلك فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار، ولكن انزلق الدينار يتم أيضا عن توجه حكومي في محاولة لتقليص حجم وقيمة العجز المتنامي ولو حسابيا¹.

اعتماد قروض الاستهلاك من طرف الحكومة، من أجل تخفيف الأعباء وإنعاش الطلب المحلي، حيث يتم تحويل الاستدانة الى الأسر على غرار ما يتم في الدول الصاعدة والصناعية، أي تفعيل الاستهلاك عن طريق الاستدانة فهو ما يخفف التزامات الحكومة ويفيدها من حيث تحفيز الطلب الداخلي، وإن كانت مخاطر استدانة الأسر معتبرة.

والى جانب هذه التدابير التي تبقى غير كافية لتغطية العجز الناتج عن ارتفاع النفقات مقابل انخفاض حا في الإيرادات، فإن السلطات العمومية تتجه الى تبني خيارات ستمس جيب المواطن، مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري الذي فقد 20% من قيمته في ظرف سنة، وهو سينتج عنه ارتفاع في نسب التضخم الذي بلغ خلال النصف الأول من 2015، حسب تقديرات وزارة المالية، حوالي 5.32% رغم أن معدي قانون المالية 2016 قدرها ب 4% على غرار قانون المالية التكميلي 2015، مقابل 3% في قانون مالية 2015 الضعيف، فضلا عن تآكل قدرة الدينار الشرائية.

وأمام صعوبة القيام بتعديلات للأجور، خاصة أن الحكومة تعتبر أن سقف كتلة الأجور مرهق، فحسب قانون مالية 2016 فإن ميزانية التسيير تقدر ب 4807.3 مليار دينار (45.544 مليار دولار) وستفوق إيرادات المحروقات التي لا تتجاوز 26.4 مليار دولار².

¹ حفيظ صوالي، مصدر سابق.

² نفس المصدر.

3. محاولة الحد من مضاعفات البيروقراطية تحفيزا لاستقطاب الاستثمارات وفتح الباب للاستدانة الخارجية:

حاولت الدولة من خلال قانون المالية 2016 اعتماد تدابير ترمي الى تسهيل الاجراءات، وأخرى متصلة بتحفيز الاستثمارات التي تواجه عقبات كبيرة نتيجة ترسيخ الأساليب البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وتعقيدات مناخ الأعمال، ما جعل الجزائر من بين أضعف البلدان استقطابا لرؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الخارجية والمحلية أيضا، كما فتحت الباب الى امكانية الاستدانة من الخارج، وو الباب الذي أغلقته منذ سنة 2009 .

ومن بين التدابير المنصوص عليها في القانون اجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات، خاصة المنتجة وتلك التابعة للصناعات الناشئة، كما تم إقرار تدابير تتعلق بتسهيل الوصول الى العقار الاقتصادي والتمويل وتبسيط الاجراءات الجبائية، حيث سيسمح للمتعاملين الخواص بتهيئة وتسيير مناطق النشاط والمناطق الصناعية، هذه الأخيرة التي عهدت خلال السنوات الماضية الى وكالة الضبط والوساطة العقارية، هذه الأخيرة ستعرف "إعادة تنظيم معمقة" لتتمكن من التركيز على مهمتها الرئيسية، وهي تسهيل حصول المستثمرين على العقار، وشدد النص القانوني على ضرورة إقامة المناطق الصناعية من قبل الخواص على أساس دراسات مسبقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات المتعلقة بسياسة تهيئة الاقليم¹.

كما تم اقتراح إلغاء اجبارية إعادة الاستثمار من الفوائد المحققة في الامتيازات الممنوحة في إطار إجراءات دعم الاستثمار، وهي التدبير التي كانت تمس المستثمرين الأجانب.

في نفس السياق تم تحديد 3% كأقصى حد نسبته فوائد الخزينة العمومية عن القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات خارج الاستثمارات المنجزة في إطار أجهزة الوكالة الوطنية

¹ حفيظ صواليلي، مصدر سابق.

لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا)¹.

وفي سياق تداعيات نقص الموارد المالية، أعادت الحكومة إقرار امكانية الاستدانة واللجوء الى الاقراض الخارجي، وهو ما لم يكن متاحا منذ سنوات، على خلفية المشاكل المالية التي تعاني منها الجزائر، والتي تحد أيضا من القدرة التمويلية للمؤسسات، وعلى هذا الأساس تم السماح باللجوء الى التمويلات الخارجية اللازمة لانجاز المشاريع الاستراتيجية من طرف مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري، أي المحلية أو تلك القائمة بالشراكة مع الإبقاء على التمويل المحلي كأولوية².

المطلب الثاني: السياسات الاجتماعية المتبعة

انهارت أسعار النفط، وارتفعت معها المخاوف والتحديات وضغوط المطالب الاجتماعية، بعد الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر والتي تعرف داخليا بالحبوحة، حيث جنت خلالها عوائد مالية بقيمة 800 دولار، لكن هذه الوفرة لم توظف لإخراج البلاد من التبعية الكاملة لقطاع المحروقات الذي يمثل 98% من الصادرات، ويساهم ب 60% من الدخل الوطني، مما جعل الجبهة الاجتماعية رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

1) رهانات الجبهة الاجتماعية:

ارتبطت السياسات الحكومية اتجاه المطالب الاجتماعية بأسعار النفط، بحكم ارتباط الدولة للعوائد النفطية منذ الاستقلال، وتعيش الجزائر على وقع تحديات اجتماعية، عكستها الاحتياجات في قطاعات مختلفة، إضافة الى الأزمات المزمنة التي تعانيها البلاد كأزمته البطالة والسكن، والتي زادت من الأعباء على الميزانية.

فأخذت الحكومة منذ بداية انهيار أسعار النفط الى تطمين الشعب الى أن هذا الانهيار لن يؤثر على البلاد بشكل كبير، معتمدة في ذلك على الفوائض المالية التي حققتها

¹ حفيظ صوالي، مصدر سابق.

² نفس المصدر.

خلال سنوات الوفرة، لكن هذه التطمينات سرعان ما تغيرت بعد استمرار تهاوي النفط ووصوله الى ما دون 55 دولار، حيث أعلن الوزير الأول عن سياسة التقشف¹.

وقد خرجت الحكومة بقرارات ومن أهمها انتهاج سياسة التقشف، باعتماد اجراءات للحد من نزيف الخزينة العمومية، على غرار تجميد كل مسابقات التوظيف، والمناصب المالية المتوفرة تخضع لموافقة الوزير الأول شخصيا، إضافة الى تجميد المشاريع الكبرى خلال الفترة الحالية، وتقليص تسيير وتجهيز الوزارات، وحمل البنوك العمومية وخاصة عل تمويل المشاريع الاستثمارية بدل الخزينة.

وقد اعتبر العديد من الخبراء أن سياسة التقشف التي اعتمدها الحكومة لا تمثل حلا للمشكلات التي تعاني منها البلاد، وإن حاولت شراء السلم الاجتماعي من خلال الحفاظ على دعم المواد الاستهلاكية، إلا أنها ستعمق من أزمة البطالة في ظل تجميد مسابقات التوظيف، وإمكانية تجميد المشاريع الكبرى، والتي تستوعب الكثير من العمال².

(2) التخلص التدريجي من الدعم الاجتماعي:

لقد اتجهت الحكومة تدريجيا الى مواجهة سياسة الدعم والتخلي عنها جزئيا، مع اعتماد نظام التسقيف في استهلاك الطاقة، وإن كان قائما في مجال استهلاك الكهرباء من قبل، ففي قانون المالية 2016 تم تأكيد نظام التسقيف في استهلاك الكهرباء، مع فرض رسم القيمة المضافة ب 7% لاستهلاك لا يتجاوز 12 كيلوات في الساعة، وهو معدل الأسر والعائلات على العموم، ورفع القيمة الى 17% على المستهلكين وعليه فإن المواطن العادي غير معني إجمالا بالاجراء.

بالمقابل فإن الحكومة تسعى من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، لبيع " المازوت" بتقليص الفارق بين السعر الدولي والمحلي المدعم، وبتجميد السعر منذ سنوات، حيث نص قانون المالية 2016 على تعديل معدل الرسم على القيمة المضافة من 7 الى 17%، فضلا عن ذلك تم تعديل الرسم على المنتجات البترولية من 0.01 دينار للتر حاليا

¹ صحيفة البلاد، انخفاض أسعار النفط.. اجتماعات أوبك.. حلف الجزائر-كركاس والعنت السعودي وسياسة التقشف،

متوفر على الرابط التالي: <http://www.elbilad.net/article/>.

² نفس المصدر.

الى 5 دينار بالنسبة للبنزين الممتاز من دون رصاص وتعديل الرسم بالنسبة للمازوت هو ما رفع البنزين بأنواعه، وارتفاع سعر البنزين انعكس على قطاع النقل التي تستخدم هذه الوقود¹.

بالمقابل قررت الحكومة فرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الاعلام الآلي المستوردة، في محاولة منها لتقليص الواردات للمادة النهائية والتوجه الى التركيب والتجمع. فضلا عن ذلك ارتفاع استهلاك الأنترنت بالنسبة للجيل الثالث للهاتف النقال، بفعل فرض رسم على القيمة المضافة تقدر ب 17% وهذه الزيادات مست المواطنين بالدرجة الأولى في مجال الأنترنت والنقال، وقسيمة السيارات التي ارتفعت والتي يفرضها وكلاء السيارات على المستهلك في السعر النهائي، تم تحديد تسعيرة القسيمة حسب قوتها ونوعها وسنة استغلالها، وتتراوح ما بين 6 آلاف الى 18 ألف دينار بينما تتراوح بالنسبة للسيارات النفعية التي تفوق 5 سنوات ما بين 3 آلاف و 8 آلاف دينار مقابل ما بين 5 آلاف و 18 ألف دينار لمركبات النقل الأقل من 5 سنوات، وما بين 3 آلاف و 9 آلاف دينار لمركبات نقل لأكثر من 5 سنوات، وجددت قسيمة السيارات السياحية ما بين ألفي و 10 آلاف دينار بحساب قوة السيارات².

المطلب الثالث: أزمة 1986 و 2014: رؤية مقارنة

تعيش الجزائر على وقع سيناريو أزمة 1986-1987، على خلفية انهيار أسعار النفط التي ظلت الجزائر مرتبطة بها بنسبة كبيرة، ورغم التغيرات التي طرأ على بعض المؤشرات الاقتصادية العامة، إلا أن الصدمة قائمة، وهو ما يؤكد بعد مرور قرابة 29 عاما على أزمة 1986 أنه لم يطرأ أي تغيير جوهري على بنية الاقتصاد الجزائري.

والأزمة تعود مرة أخرى، والسلطات العمومية تسير على نفس ردود الفعل، مع التوجه نحو الحلول الظرفية في ظل غياب رؤية واضحة ومخططات مدروسة، بل إنه على عكس سنة 1986 لم تتحل الحكومة بالوضوح والشفافية اللازمة، لتكتفي بقرارات فوقية ذات طبيعة

¹ صحيفة البلاد، مصدر سابق.

² حمزة حظري، الأزمة ليست قدرا حتميا: رهانات المرحلة الصعبة والحلول الممكنة في الجزائر، على الرابط:

www.elmassat.com/: 1665.

ادارية بيروقراطية بعيدة عن الواقع الذي يتخبط فيه الاقتصاد الجزائري منذ عدة سنوات، رغم الوفرة المالية التي استفاد منها خلال 15 سنة الماضية¹، والتي سمحت بتجنيد حوالي 800 مليار دولار، أي ما يعادل 8 مرات القيمة الحالية لمشروع مارشال الذي نجح في النهوض بأوروبا.

* أزمتي 1986 و 2014 ظرف مختلف ووضع واحد:

بدأت ملامح أزمة سنة 1986 بتقلبات سعر صرف الدولار، وتراجع إيرادات الصادرات بـ40 في المائة، وقيمة 4.7 مليار دولار مابين 1986 و 1987، حينها بدأت الحكومة تدق ناقوس الخطر، وكان أمام الحكومة خيارات، منها تخفيض الواردات، حيث كشف أرقام الجمارك أن واردات الجزائر سنة 1985 كانت تقدر بـ9.840 مليار دولار مقابل صادرات بـ10.445 مليار دولار وفائض في الميزان التجاري بقدر 305 مليون دولار، بينما بلغت الواردات عام 1986 ما قيمته 9.213 مليار دولار مقابل صادرات بـ7.820 مليار دولار وعجز في ميزان التجارة بـ1.393 مليار دولار².

وفي هذه الفترة، باشرت الحكومة سياسات تقشفية، وترشيد للنفقات وضبط للواردات، سمحت في مرحلة أولى برفع الميزان التجاري في 1987 الى 1.177 مليار دولار، لكن تكلفة سياسات التقشف على المستوى الاجتماعي كانت مكلفة جدا، بل كانت لها تداعيات سلبية، مع بروز الندرة واللجوء المتسارع الى الاقتراض، وبعد أن كان لجزائر احتياطي صرف في 1986 يفوق مليار دولار، بدأت المديونية الخارجية تتضاعف بسرعة، في ظل تردد البنوك في تقديم القروض على المدى البعيد والمتوسط، إذ كانت الجزائر تقترض بشروط صعبة لتسد على المدى القصير، ما ساهم في ارتفاع معدلات خدمات الديون نهاية الثمانينات الى أكثر من 6 مليار دولار وارتفاع الديون بداية من 1987 الى 25 مليار دولار، لتفوق بسرعة سقف 30 مليار دولار.

* إمكانية عودة الاستدانة:

¹ حفيظ صوالي، شبح أزمة 1986 يلوح في سماء الجزائر، في الرابط التالي:

www.elkhabar.com/press/article/88508/

² نفس المصدر.

كانت حكومة الإبراهيمي وقاصدي مرباح تأمل في عودة البرميل بسرعة الى الأعلى، إلا أن استمرار الوضع أدى بالبلاد الى الأزمة، رغم أن القطاع التجاري بقي في مستوى مرتفع حيث بلغت الصادرات عام 1988، أي مع أحداث أكتوبر 1988، حوالي 8.10 مليار دولار مقابل واردات ب 7.3 مليار دولار، لكن بالمقابل سجلت مديونية البلاد زيادة معتبرة حيث انتقلت من 18.5 مليار دولار عام 1989، وهو ما دفع الجزائر خلل التسعينات للجوء الى صندوق النقد الدولي واعتماد ثلاث برامج استقرار وتصحيح هيكلية، الأول في 1989 أو ما يعرف ب"ستاندباي"، والثاني في 1991 والثالث في 1994 مع برنامج اعادة جدولة الديون الخارجية، والتي تسببت بعدها في اعتماد اجراءات قياسية، منها تخفيض قيمة الدينار الذي فقد أكثر من 40% من قيمته، وتآكل القدرة الشرائية، فضلا عن برنامج تسريح العمال شملت أكثر من 600 ألف عامل وغلق المؤسسات أو خصخصة بعضها، ما ساهم في تراجع النسيج الصناعي الذي لم يعد يمثل سوى 5% من الناتج، مقابل 15% في نهاية السبعينات.

وعلى عكس الأزمة الحالية، فإن سنتي 1986 و1987 فتحتا مجالا لاعتماد سياسات اصلاحية، وتمت مراجعة احتكار الدولة على التجارة الخارجية، وتشكيل بمعية الرئيس الراحل "شادلي بن جديد" مجموعة عمل شملت خبراء في الاقتصاد والمالية والاجتماع والتربية والتسير، قدموا في 1987 أول تقرير، تم تبني العديد من مبادئه من قبل حكومة حمروش في 1989¹.

* نفس الأسباب تؤدي الى نفس النتائج:

وتأتي الأزمة الجديدة بمؤشرات مماثلة، فالنسيج الصناعي يبقى متواضعا، والصناعة لا تمثل سوى 5% من الناتج المحلي الخام، كما أن المحروقات تمثل 96% من الصادرات و60% من الجباية، وعلى غرار ما تم في أزمة 1986، حيث قررت الحكومة التخلي عن تطبيق المخطط الخماسي 1985-1989 حيث كان ميترو الجزائر من بين المشاريع المضحية بها، فإن الحكومة الحالية بدأت بتعليق أو إلغاء المشاريع التي لم تعتمد، بما في ذلك مشاريع الترامواي، وعلى خلاف الوضع في سنة 1986، فإن الجزائر استفادت من

¹ حفيظ صواليكي، شبح أزمة 1986 يلوح في سماء الجزائر، مصدر سابق.

احتياطي صرف يغطي عمليات التجارة الخارجية ويقدر بحوالي 150 مليار دولار حاليا، كما أن مستوى المديونية متدني بـ3.5 مليار دولار¹، لكن بالمقابل تعاني الجزائر من زيادة العجز في الميزان التجاري بحوالي 7 مليار دولار، وميزان المدفوعات خلال السداسي الأول من سنة 2015، فضلا عن زيادة اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات الذي يمكن أن ينضب تقريبا في 2017، إذ استمر تراجع سعر البرميل من النفط، حيث تأثرت العديد من الدول المصدرة للنفط، وخاصة مع استمرار تدهور إيراداتها بنسبة 40% إلى 45، والجزائر تعاني من أزمة لعدم تنوع اقتصادها².

فقد تم التوصل من خلال دراستنا إلى أن انخفاض أسعار المحروقات جعل من الجزائر أكبر الخاسرين لاعتماده الشبه الكامل على عوائد المحروقات ولا تمتلك فوائض مالية قادرة على امتصاص صدمة هذا الانخفاض خاصة على المدى المتوسط، فإن القضية الأساسية هي إيجاد أفضل السبل لاستخدام ما لدى الجزائر من موارد طبيعية وفيرة في إطلاق شرارة النمو الدائم والشامل، الذي يوفر فرص عمل جيدة لكل الجزائريين ورقابة صارمة للإيرادات النفطية والحد من الاختلاسات والاهتمام بالقطاعات الثلاث من زراعة صناعة، وسياحة، وتشجيع الاستثمارات فيها باعتبار أن الجزائر تزخر بالموارد المالية والطبيعية والبشرية في هذه المجالات.

¹ العرب، تراجع عوائد النفط ينذر بكارثة اقتصادية واجتماعية في الجزائر، على الموقع التالي :

www.alarabe.co.uk.

² نفس المصدر.

خلاصة واستنتاجات:

إن انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من 2014 أثبتت أن الجزائر مازالت تعاني من تبعية المحروقات التي أصبحت تمثل أكثر من 97% من إيراداتها حتى أصبح اقتصاد ريعي، وهو ما جعل الجزائر مازالت لم تتعلم من دروس وتجارب انهيارات أسعار البترول السابقة، ومازالت لم تغير استراتيجياتها من أجل تنويع اقتصادها، بالرغم من أنها تملك مختلف الحلول والبدائل والاستراتيجيات لمواجهة انهيار أسعار النفط التي يمكن أن تؤثر على استقرارها الأمني وموازنتها العامة، إلا أنها لحد الساعة لم تستطع التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني من قطاع المحروقات.

وبالتالي الواقع والدراسة يؤكد أن انهيار أسعار البترول أثر على الاقتصاد الجزائري ما جعله يستنزف احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة وينذر بأزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة، ويمكن للجزائر أن تواجه انهيار أسعار النفط عبر ثلاث قطاعات أساسية وهي الفلاحة والصناعة والسياحة، التي تمثل عصب اقتصاد أي دولة في العالم، بما فيها الجزائر لما لها دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وضمان الانتقال الآمن والتحول الناجح للجزائر من الاقتصاد الريعي الى الانتاجي وتعويض النفط بمصادر بديلة لمداخل الخزينة العمومية.

الفصل الثالث

الأزمة النفطية لسنة 2014
وأثرها على الاقتصاد الوطني

تمهيد:

تتمثل كل من السياحة و الفلاحة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدائل إستراتيجية للتوزيع الاقتصادي فهي إحدى أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن توفرها في الامدين المتوسط و البعيد و ماتوفره من فرص لخلق الثروة والتحقيق من حدة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و تساهم بشكل فعال في الارتقاء بالجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس هذه القطاعات كبدايل لقطاع المحروقات.

وتوصف هذه القطاعات من أهم الصناعات التي تشكل القوى الدافعة لاقتصاديات الخدمات في القرن 21، كونها الأكثر والأسرع نمو وتطورا مما يوفر لها ميزات نسبية وتنافسية متزايدة و أعدت كبدايل إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني و الحد من الاعتماد على المحروقات، فعلى الدول في العالم إلا ان مساهمة هذه القطاعات بالنسبة للاقتصاد الوطني تبقى محدودة بالمقارنة مع الدول المتطورة وكذلك الدول المجاورة.

وعليه في الآونة الأخيرة ستحتاج الجزائر في القريب العاجل إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا أي ضمان استدامتها المالية و تتضمن هذه الإستراتيجية زيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية و تنويع نشاطه و إعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج في القطاع و الخاص على حد سواء.

المبحث الأول: ترقية السياحة:

تزخر الجزائر بإمكانيات ضخمة في المجال السياحي نظرا لامتلاكها للموارد الطبيعية اللازمة لهذا النشاط، وهذا ما يرحبها أن تكون قطاعا اقتصاديا مما يمكن تعول عليه الجزائر وان يكون مكملا لقطاع المحروقات لخلق التنمية، و الزيادة في التاريخ المحلي الاجتماعي بشكل يضمن استدامتها و يغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة النفطية، نظرا لها توفرها من عوائد مالية كبيرة على الأمدين المتوسط و البعيد، و خلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية.

المطلب الأول: مكانة السياحة في الاقتصاد

تعد السياحة مزيجا لمنتوج متنوع من السلع و الخدمات و المعازف، ويرتبط بحقائق جغرافية طبيعية و بشرية، إضافة إلى حقائق التاريخ الحضاري و الانجازات المعاصرة المختلفة لأي بلد، و توصف السياحة أنها صناعة من دون مداخن¹، كما يمكن اعتبار السياحة صناعة مركبة من عدة عناصر: طبيعية، بشرية، حضرية و متداخلة التأثير.

- وتعرف السياحة بأنها: "مجموع العلاقات و الظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتياديين طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة و طالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدير ربحا لهذا الاجنبي"².

1) مكانة السياحة في الاقتصاد العالمي:

أصبح النشاط السياحي من أكثر الصناعات الواعدة عالميا، وذلك من خلال مساهمته في تفعيل حركية الاقتصاد العالمي، فحسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة تزايد عدد السياح دوليا بمتوسط سنوي بلغ 6.4% خلال الفترة 1995 إلى 2000، وفي نفس الفترة بلغ متوسط النمو السنوي لعوائد السياحة الدولية بـ 11% حسب إحصائيات 2006، فقد ساهمت الصناعة السياحية بحوالي 230 مليون منصب عمل وهو ما يمثل

¹ اسماعيل بومع، فائزة بركات، صناعة السياحة في الجزائر، قراءة في البرنامج و إشكاليات التطبيق، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول للسياحة في الجزائر: الواقع و الأفق، المركز الجامعي بالبويرة، يومي 2010/12/11، ص3.

² Robert. Lanquar, **le tourisme international, que sais je ? some**, édition, paris : presses univestaires, 1993, p10.

نسبة 8% من التشغيل العالمي و تحققت عائدات بقيمة 800 مليار، كما قدرت نسبة النمو للسياحة العالمية 5% سنويا، بما يفوق 1.3 من النمو العام للاقتصاد العالمي¹.
فخلال سنة 2007 فقد سجلت السياحة العالمية نحو 250 مليون سائح و هو يمثل معدل زيادة قدر 6% مقارنة بنسبة 2006.

وخلال سنة 2008، قدرت نسبة النمو لعدد السياح الدوليين قاربت نسبة 5.8% وبداية من سنة 2010 انتعش الطلب السياحي إن تم تسجيل معدل نمو ايجابي قد بـ7" وتزايدت الايرادات بـ5%².

وقد وصل عدد السياح في سنة 2012 إلى 1.035 مليون سائح، أي بزيادة قدرها 4%، حيث استقطبت الاقتصاديات الناشئة أكبر عدد من السياح، و استمر هذا العدد في الارتفاع في سنة 2013 بنسبة 5% و حسب توقعات المنظمة العالمية للسياحة و بحلول عام 2030، فإن الغلبة من جميع الوافدين من السياح الدوليين (57%) سيكون في الاقتصاديات الناشئة³.

* مساهمة قطاع السياحة في العوائد للعشر الدول الأكبر:

الجدول رقم (26): العائدات السياحية للعشر الدول الأكبر عائد السنوي (2008-2009) الوحدة (مليار دولار أمريكي).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

المرتبة	الدولة	العائد من سنة 2008	العائد من سنة 2009
1	الولايات المتحدة	110	93.9
2	اسبانيا	61.6	53.2
3	فرنسا	56.6	49.4
4	ايطاليا	45.7	40.2
5	الصين	40.8	39.7
6	ألمانيا	40	34.7
7	المملكة المتحدة	36	30

¹ المنظمة العالمية للسياحة، إحصائيات، 2008.

² Worl tourism organition, UN wto Annual report 2010 year of recovery, 2011, p02.

³ Worl tourism organition, UN wto Annual report, 2013, p10.

25.6	24.8	استراليا	8
21.3	22	تركيا	9
19.4	21.6	النمسا	10
407.4	459.1	/	المجموع

المصدر: Faits saillants NTO , Edition 2010, p05

يتضح من الجدول من الجدول السابق الحجم الهائل من مداخل السياحة في بعض الدول والتي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بها، ويتضح أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المركز الأول تليها كل من اسبانيا، فرنسا و ايطاليا. أما بالنسبة لدور السياحة في عملية التنمية الاجتماعية و الثقافية و السياسية فتمثل في:

- السياحة اجتماعي و نفسي هام من اجل استعادة الإنسان لنشاطه و عودته للعمل بكفاءة من جديد.
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وكما تعد أداة للتواصل الفكري و التبادل الثقافي و العادات و التقاليد بين الشعوب وإيجاد مناخ التفاهم والتسامح بينهم و أداة للتبادل المعرفي¹.
- تحسين العلاقات بين الدول وكذلك النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماع، وتساهم في معالجة الكثير من المشكلات السياسية وتوطيد العلاقات بين الشعوب و تقريب المسافات الثقافية بينهم.

¹عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي و المحلي، مصر: جامعة الإسكندرية، ص11.

* نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية:
الجدول رقم 27: نسبة مساهمة الناتج السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لسنة 2007.

الوحدة: بالمئة (%)

المغرب	مصر	تونس	البحرين	الأردن	البلد
10	8.7	9.3	7.6	8.6	ناتج مباشر (%)
7.9	7.6	8.8	12.4	12.2	ناتج غير مباشر (%)

المصدر: worl travel tourism council : worl travel and tourism : navigating the path ahead, the 2007 travel and tourism economic.

من خلال الجدول نستنتج بأن نسبة مساهمة قطاع السياحة في النتائج الإجمالي المحلي للدول العربية يقارب المتوسط العالمي أو يفوق 7% و هي تعكس الأهمية التي أولتها كل دول للقطاع السياحي منذ زمن بعيد على عكس الجزائر حيث لم تهتم الدولة بهذا القطاع إلا في وقت متأخر مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في القطاع¹.

2) مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري:

تنتم السياحة الجزائرية بأنها حديثة النشأة إن يرجع ظهورها إلى الفترة الاستعمارية، حيث أسس المستعمر اللجنة الشتوية سنة 1897 وذلك بتنظيم قوافيل سياحية عديدة من أوروبا نحو الجزائر و إنشاء هياكل كل قاعدية لتلبية حاجاتهم قصد اكتشاف مناظر طبيعي في الجزائر و في سنة 1914 تم تشكيل فيدرالية السياحة في وهران و في سنة 1916 نقابة سياحية في قسنطينة و في سنة 1919 تم تشكيل الفيدرالية السياحية التي تجمع 20 نقابة سياحية، بعد ذلك تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي 1931 الذي كان يهدف الى التنمية السياحية و استمر نشاطه حتى بعد الاستقلال². ففي بداية القرن العشرين بلغ عدد السياح حوالي 150 ألف سائح³ ، فأدرك المستعمر آنذاك أهمية الموارد السياحية في الجزائر، و بعد الاستقلال و إلى غاية 1975⁴، عرف القطاع السياحي تطور

¹ نعيم الظاهر و سراب الياس، مبادئ السياحة، الأردن: دار المسيرة، 2007، الطبعة 2، ص 29.

² خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص 224.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة

⁴ الدليل الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر، 1989.

كبير، اتسم بانجاز العديد من المنشآت السياحية، حيث سمح المخطط الأول للتنمية السياحية الجزائرية بانجاز سياحة كبيرة في عدة مناطق، و مع صدور أول وثيقة رسمية يوم 26 مارس 1966 و التي تعتبر بداية الاهتمام الحقيقي للسياحة من قبل الدولة التي سميت بميثاق السياحة التي حددت فيها التوجهات الأساسية للقطاع السياحي و تقييم شامل و عام للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع¹، ومن توجهاته الأساسية هي توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية من اجل جلب العملة الصعبة وذلك لحاجة الجزائر لموارد مالية معتبرة لتغطية و تمويل برامج التنمية المختلفة.

- خلق مناصب الشغل من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع ادماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة.

كما شهدت هذه الفترة فتح ممثلات سياحية في أوروبا (فرنسا و ألمانيا) بالإضافة من مراحل السياحة الجزائرية².

- و خلال فترة 1976 الى 1990 تمت المصادقة على الميثاق الوطني الذي أعطى الاولوية و الافضلية للسياحة الشعبية على حساب السياحة الدولية ما أدى إلى تراجع القطاع و انغلاقها على نفسها ورداءة المنتجات مازاد تدهور هذا القطاع عدم اهتمام الدولة به وعدم تنمية، و تأرجحه بين وزارة النقل و الثقافة ووزارة الداخلية و استمر تدهوره على المستويين الداخلي و الخارجي خاصة مع التهور الوضع الأمني في مطلع التسعينات و نهاية القرن العشرين.

غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها بالإضافة إلى المزايا المقدمة للمستثمرين و كذلك فتح الباب أمام الخصوصية و تغلب الجزائر على المشكل الأمني ساعد على تحسين هذه الوضعية³.

¹ ميثاق السياحة، 1966، ص4.

² شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياسة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 05. 2011، ص82.

³ أبركان فؤاد، السياسات السياحية و التنمية في الجزائر (مثال ولاية بومرداس)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2009 جامعة الجزائر، - 2010، ص98.

فقد شهد الفترة الممتدة بين 2000 و 2006 بدفقات السياح الأجانب حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر والجزائريين المقيمين بالخارج ما يماثل نسبة 71% و 29% سائح أجنبي من جنسيات مختلفة خاصة أوروبا سنة 2006 وهذا ما يدل على انتعاش السياحة الجزائرية من جديد.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في الجزائر.

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أهميتها مع مردودها مادي، و الذي بات يشكل مصدرا من مصادر التمويل الاقتصادي الوطني، تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية كونه يساهم في زيادة الدخل القومي بالعملات الأجنبية ومنه قدرة البلد على تسديد التزاماتها الخارجية وتغطية العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

1. الإيرادات السياحية:

تعتبر الإيرادات السياحية لأي بلد على مدى قدرته على تلبية احتياجات السائح مقابل ذلك يقوم بالإنفاق على مختلف السلع و الخدمات فهي ترتبط بشكل كبير بحجم الوافدين¹.

الجدول رقم 28: التطور التأسري للإيرادات السياحية الجزائرية خلال الفترة

1995م إلى 2009م.

السنوات	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	100	370.4	414.8	659.3	681.5	/	811.1	1111	377.8

المصدر: Tourisme international dans les pays de l'OCI perspectives et défis, p32.

نستنتج من خلال الجدول أن الإيرادات السياحية في الجزائر عرفت تطور ملحوظا، حيث انتقلت من 100 مئة 1995 إلى 377 مئة 2009. ومع بداية الألفية الثالثة شهدت

¹ أحمد قايد نور الدين، الأهمية و الأثر الاقتصادي قطاع السياحة، حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية السياحية، جامعة بسكرة، 2010، ص 6.

الإيرادات السياحية الجزائرية ارتفعا نتيجة تحسن الظروف الأمنية وعودة الاستقرار، وبالتالي زيادة عدد الوافدين و بداية الاهتمام بهذا القطاع¹.

2. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

إحصائيات المجلس العالمي للسياحة و السفر أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل 10% على المستوى العالمي حيث يعتبر هذا القطاع اكبر مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما ان بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى من أجل التخلص من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات².

الجدول رقم 29: نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لفترة 2000 إلى 2009.

النسبة(%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المساهمة (%)	1.4	1.6	1.6	1.7	1.8	1.7	1.02	1.7	2.05	2.3

المصدر : مصلحة الإحصائيات بوزارة السياحة و الصناعات التقليدية، أبريل 2009 .
يوضح الجدول بأن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا و لم تتجاوز 2.3% كحد أقصى خلال الفترة، وقد كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 1.02 ويعود هذا الانخفاض لهذه السنة الارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لارتفاع أسعار المحروقات وليس لانخفاض إيرادات قطاع السياحة، وإن ضعف مساهمة القطاع السياحي يعود إلى عدم تنمية و عدم اهتمام الدولة بالسياحة و اعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع.

¹ أحمد قايد نور الدين، مرجع سابق، ص6.

² Jean Pierre et Michel Balfet, **management et tourisme**, France : pearson éducation, 2007, p179.

3. الميزان السياحي و مساهمة في الميزان التجاري:

تعتبر السياحة عاملا مهما في تمويل ميزان المدفوعات لكثير من الدول بما تحققة من عوائد، كون السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية أيضا بالتأثير في ميزان المدفوعات، و يتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي و نسبتها إلى الميزان التجاري سواءا كانت ايجابية أو سلبية¹.

الجدول رقم(30): تطور الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2006-2000)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات	100	100	111	112	178	184	215	219	300	102
النفقات	193	194	248	255	341	370	381	400	400	470
الرصيد	-93	-94	-137	-143	-153	-186	-166	-181	-100	-368

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، أفريل، فيفري، 2013

نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2000-2009) كان سلبيا على الدوام وذلك بسبب ارتفاع النفقات عن الإيرادات السياحية أي مقدار ما ينفق في الخارج أكثر بكثير من إيرادات الوافدين الى الجزائر و ذلك بسبب تفضيل الخروج من الجزائر بدل السياحة الداخلية، بالإضافة الى عدم المنتج الجزائري على المنافسة مما أثر سلبا على الميزان السياحي الجزائري وقد بلغ أكبر عجز سنة 2009 حيث بلغ 368 مليون دولار.

* و تكمن أيضا أهميتها فيما تحققة من منافع على مستوى الاقتصاد الوطني و يمكن ذكر أهم هذه المنافع فيما يلي²:

- تساهم السياحة في تشغيل عدد كبير و مكثف لليد العاملة لمناصب شغل مباشرة كفنادق و المطاعم و وكالات السفر، ومناصب شغل غير مباشرة في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي، كالصناعات التقليدية و الزراعة.

¹ Jean pierre et Michel Balfet, **op, cit**, p193.

² وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" م. ت. ت. س 2025 SDAT ، الجزائر، كتاب 1، جانفي 2008، ص15-16.

- تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة من حيث زيادة المداخيل من العملة الصعبة، و تحسين وضعية ميزان المدفوعات و مساهمتها في الناتج المحلي.
 - تشكل السياحة احد العناصر الأساسية لأية سياسة للتهيئة الجهوية و التنمية المحلية للإقليم، من خلال مساهمتها في الحفاظ على الموارد المادية و غير المادية.
 - تساعد من داخل البلاد نحو الساحل، كما تشكل فرصة ثمينة لدفع الحركيات الاقتصادية الإقليمية.
 - تساعد على تحسين صورة البلاد، مما ينعكس إيجابا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية و توفير العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية.
 - كما تعمل أيضا السياحة على نقل التقنية حيث تساهم خاصة في حالة السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار أو المشاركة في المشاريع السياحية في نقل التقنية سواء كانت في صورة معارف و مهارات أم بصورة الآلات و المعدات، كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية و تحسينها و إيجاد نوع جديد من طرق تقديم الخدمات و السلع السياحية و بيعها¹
- * الأهداف العامة للسياحة:**

تتمثل الأهداف العامة للسياحة فيما يلي²:

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي و كقطاع بديل للمحروقات عن طريق المساهمة في التوازنات الكبر، كميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا.
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى كالفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصناعة و الصناعة التقليدية

¹ نور الدين الشارف ونصر الدين بوعمامة، مداخلة بعنوان: ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من اجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، أيام 7-08 أبريل 2008، ص7-8.

² نفس المرجع ، ص8.

- وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص الجزائريين والأجانب، و خلق انسجام إستراتيجية القطاعات الأخرى و إحداث حركية شاملة على المستوى الإقليمي الوطني في إطار المخطط التوجيهي للسياحة.
- التوفيق بين ترقية السياحة و البيئة باعتبار هناك اثر متبادل بينهما، فالبيئة الصالحة من أهم الموارد التي تساعد على تقديم السياحة و زيادة حركتها، كما التي تدهور البيئة وتلوثها يؤدي إلى تدهور النشاط السياحي
- تامين التراث التاريخي والثقافي وهذا باعتبار أن استراتيجيات التنمية السياحية الدائمة هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي و تحي التراث و تساهم في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر وهذا من خلال إحداث التغيران في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون عن الجزائر بصورة عامة و السوق السياحية الجزائرية بصورة خاصة، ضمن أفاق جعل منها سوق هامة و ليس ثانوية تستجيب لحاجات المستهلكين الدوليين.
- الشروع في إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الاطارات السياحية المختصة و اليد العاملة المؤهلة.
- إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ، الصحراء، المناطق السياحية الجبلية و الريفية.
- تسهيل عملية الدخول عبر الحدود و المطارات و إنشاء الوكالات السياحية في الداخل و الخارج بغرض الدعاية و الإشهار للمنتج الجزائري
- الشروع في تطوير الصناعات الفندقية مع اختيار الفنادق و المطاعم و المقاهي ذات الطابع السياحي و إصلاحها و إعادة تهيئتها ما يتماشى مع الزبون و السواح الأجانب¹.

المطلب الثالث: التوجهات الإستراتيجية لتنمية السياحة في الجزائر:

تتمتع الجزائر بإمكانات مادية و بشرية و بيئية يؤهلها لان تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى إلا أن غياب الإرادة السياسية للنهوض بهذا القطاع يجعله هامشيا و لا يؤدي دوره الحقيقي. وما أدى إلى هذا التغييب لقطاع السياحة في الجزائر هو الطابع الريفي للاقتصاد الوطني المعتمد على قطاع المحروقات، و بالخصوص في العشرة سنوات الأخيرة

¹ نور الدين الشاروق و نصر الدين بوعمامة، مرجع سابق، ص8.

التي شهدت ارتفاعا متواصلا و أسعار قياسية مما دار على الخزينة موارد كبيرة جعلت البلد يعيش في بحبوحة مالية. غير أن العد التنازلي لنفذ النفط يستدعي إعادة النظر في رسم السياسة التنموية من خلال إيجاد قنوات بديلة من الموارد لدعم التنمية الاقتصادية.

1. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT :

بعد فشل سياسات ترقية السياحة كالأستثمار و الشراكة و الخصخصة للقطاع في فترة التسعينات و بعد عودة الامن و الاستقرار نسبيا عملن الدولة الجزائرية على إعادة بعث القطاع السياحي و قد تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة لأفاق 2010 و في شكل وثيقة بعنوان: " مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر أفاق 2010" لكن بعد سنتين من تنفيذه بدي ضروريا إدخال بعض التعديلات من اجل تثبيت المكتسبات و ضبط الأفاق بالنظر للتورات الجديدة الحاصلة على¹ مستوى الداخلي والخارجي، ليصبح مخطط أعمال أفاق 2013، وتماشيا مع ذلك قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ببعث المخطط التوجيهي للتهيئة (السياحية بداية من جانفي 2008، لضمان تحقيق الأهداف فيما يخص تنمية السوق السياحية من حيث العرض و الطلب السياحي في الجزائر و تاطير عملية التنمية السياحية.

ويشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية التزام الدولة بتنفيذ السياسات السياحية من خلال وضع الشروط الرئيسية للتهيئة السياحية و العامل الأساسي لدعم النمو الاقتصادي، فالبتالي هذا المخطط يسعى لإعادة التنظيم السياحي و التحول و الانتشار بها قصد الارتقاء إلى المرتبة الثانية في الأنشطة الاقتصادية المصدرة بعد المحروقات².

وهذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية و الذي تقرر إعداده و تحديد معالمه بالقانون 01 / 02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. و المتعلق بالتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، و تصبو الدولة من خلال هذا المخطط إلى ما يلي³:

- تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة.

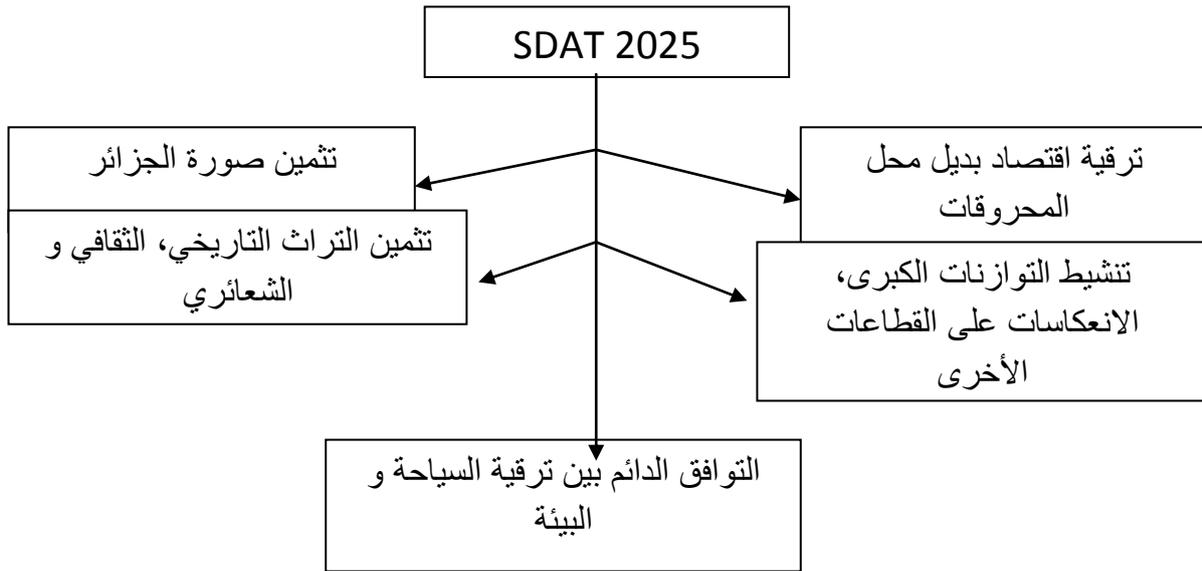
¹ وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، مرجع سابق، ص19.

² نفس المرجع، ص20.

³ وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال ذات الأولوية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب2، الجزائر، جانفي 2008، ص47.

- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ و تحديد شروط قابلية تجسيده.
 - تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار).
 - المساهمة في المبادلات و الانفتاح على الصعيد الوطني و الدولي.
 - تقويم الثروة الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة السياحة.
- الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

الشكل رقم (3): الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية¹



المصدر: :ministère de l'aménagement du territoire et du tourisme, schema directeur, d'aménagement touristique « SDAT 2025, livre 1, le diagnostic : audit du tourisme Algérie janvier 2008, p23.

- يتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تحقيق خمسة أهداف رئيسية:
- ✓ ترقية القطاع السياحي ليكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي من خلال جعل السياحة بديلا حقيقيا يحل محل المحروقات.

¹ Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, **schema directeur d'aménagement touristique « S.D.A.T, 2025, livre1, le diagnostic : audit du tourisme algérie, janvier 2008, p23.**

- منح السياحة الجزائرية مكانة دولية بغية المساهمة في خلق مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات وجلب العملات الصعبة.
- بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية من خلال تحسين العرض السياحي خاصة فيما يتعلق بجودة المنتج السياحي الجزائري.
- كذلك التحسين المستمر و الدائم لصورة الجزائر السياحية، بهدف تغيير تصور الذي يحمله المتحاصلون الدوليون حول السوق السياحة الجزائرية.
- كما يهدف إلى تحقيق انسجام القطاع السياحي مع بقية القطاعات للاقتصاد الوطني من خلال الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى كالفلاحة و البناء و الأشغال العمومية و الصناعة التقليدية.
- ويرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية علة خمسة (05) ديناميكيات و هي¹:
 - ✓ تقويم وجهة الجزائر لتعزيز جلب فرص الاستثمار و التنافس.
 - ✓ تنمية الاقطاب و القرى السياحية وذلك بترشيد الاستثمار.
 - ✓ اعداد برنامج الجودة السياحية
 - ✓ تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية و إقامة شراكة عمومية و خاصة.
 - ✓ تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذلك المطور، وجلب كبار المستثمرين و المتعاملين.

2. جودة السياحة كمدخل الاستدامة القطاع السياحي في الجزائر:

تمثل الجودة إحدى السبل الفعالة التي يمكن من خلالها تعزيزي تنافسية السياحة الجزائرية، ففي ظل توفر مقومات العرض السياحي للجزائر باعتبارها ذات طبيعة خلابة، تمتلك موارد طبيعية، و إمكانيات سياحية جذابة إضافة إلى المورث الثقافي و الحضاري الذي تميزها، ويعتبر دعم الدولة لمنظومة السياحة عاملا مهما في نجاح إستراتيجية التنافس بالجودة في هذا المجال، كما ان تحويل ثقافة المجتمع الجزائري نحو ثقافة "جودة خدمة السياح" يكون من خلال الاستثمار في المورد البشري، و تنمية المسؤولية اتجاه جودة

¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة لبرنامج الأعمال ذات الأولوية من الموقع التالي: www.onc.com تاريخ الاطلاع 08-08-2016، 13:00.

السياحة لديه، بإعتبارها تعتمد أساس على المورد البشري في تلبية متطلبات الزبون المتنوعة و المتعددة.

و يركز المخطط الوطني لتنمية السياحة على وضع حيز التنفيذ "مخطط جودة السياحة" لتطوير الجودة في صناعة السياحة الوطنية.

وقد بادرت الحكومة في هذا السباق بوضع مقاربة وطنية تهدف الى الاعتراف بجودة الخدمة المقدمة من طرف مهني قطاع السياحة من خلال نشر مخطط جودة السياحة (PQTA)¹.

و يهدف هذا المخطط إلى :جمع كل مهني السياحة الذين يلتزمون طواعية بمقارنة جودة تخضع لمتطلبات الزبائن حول علامة وطنية للجودة و الأخذ بالاعتبار تعزيز القدرة التنافسية الوطنية بدمج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية و بالتالي تحقيق احترافية أكبر.

- تثمين المناطق السياحية وخلق استدامة للعرض السياحي الجودة للسياح.
- العمل على استفادة المؤسسات السياحية المشاركة في هذه العملية عن طريق تقديم المساعدة اللازمة لتنميتها و تحديث و التوسيع و التكوين.
- ضمان ترويج مميز للمتعاملين المشاركين في المقاربة الخاصة بالجودة بدمجهم في المؤسسات التي تحمل علامة "جودة السياحة الجزائرية"، عن طريق ضمان أفضل إدماج في القنوات التجارية.

ويأخذ بالاعتبار هذا المخطط في مجمله جميع الأنشطة السياحية الموجودة على التراب الوطني الاستقبال، الإسكان، المطاعم، النقل، التنشيط....).

و في الأنشطة السياحية و المهن المعنية تتمثل في : الفنادق، الإطعام، منظمي الرحلات السياحية، الحمامات المعدنية، الدليل السياحي، الدواوين السياحية ومكاتب الإعلام و التوجيه الناقلون(شركات الطيران و تأجير السيارات، مناطق العبور، الموانئ و المطارات). وفي إطار هذا البرنامج يتم منع العلامة الوطنية "جودة السياحة الجزائرية المركزة على الامتياز، لجميع المؤسسات السياحية المعنية التي تحترم الشروط العضوية و مطابقة معايير الجودة و متابعة جودة تستند إلى مراقبة خارجية تضمن التحسين المستمر لجودة

¹ أبركان فؤاد، مرجع سابق، ص119.

الخدمات، إنشاء خلية دائمة مسؤولة عن المحاسبة الداخلية، ضرورة الخضوع لشروط الاستغلال و ممارسة النشاط، ، الامتثال لقواعد النظافة و الأمن¹.

3. أفاق ترقية قطاع السياحة في الجزائر:

- العمل على تحسين صورة الجزائر السياحية و إنشاء أقطاب لامتياز السياحة من خلال الاستفادة تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.
- وضع مخطط لتحسين جودة المنتج السياحي وفق المواصفات الدولية، وحسب رغبة العميل على المستويين المحلي و الخارجي، مما يضمن استقطاب المزيد من الوافدين الأجانب و الحد من تدفقات السياح إلى الخارج (تشجيع السياحة الداخلية)².
- وضع سياسة تمويلية موجهة للقطاع السياحي تهدف لتسهيل عمليات الحصول على الأموال اللازمة لمختلف الأنشطة السياحية.
- ضرورة تفعيل البرنامج الوطني لترقية السياحة، و العمل على تقييم مستوى بلوغ الأهداف المسطرة وفقا للمراحل المحددة لمعرفة جوانب القصور و معالجتها.
- ضرورة إشراك القطاع الخاص و منحة مكانة هامة في تنفيذ المشاريع المسطرة في هذا المخطط، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة العمومية الخاصة و جعلها ملموسة وجذبة.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ممارسة الأنشطة السياحية بمختلف أشكالها.
- تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع ونشر الثقافة السياحية لضمان مساهمتهم الفعالة في الأنشطة السياحية.
- إنعاش التسويق السياحي و تنظيمه بما في ذلك برامج التوعية الرسمية، و العمل على إدخال وسائل اتصال و الإعلام الحديثة كالانترنت في العملية من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج و الترويج لها.
- اعتبار التدريب و التكوين السياحي ونشر الوعي الثقافي و السياحي في أوساط المواطنين عناصر لازمة لعملية التنمية السياحية، و العمل على إنشاء المزيد من مراكز التدريب و التعليم السياحي الفندقية.

¹ المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لبرامج الأعمال ذات الأولوية، مصدر سابق.

² إسماعيل جوامع، فائزة بركات، مرجع سابق الذكر، ص3.

- تكثيف التواجه الأمني بالمناطق السياحية مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السائح.

- مراجعة الأسعار المطبقة للخدمات السياحية ومن أهمها الأسعار المطبقة في الفنادق وأسعار النقل الخاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي و البحري¹.

* معوقات السياحة الجزائرية:

يرجع سبب تأخر قطاع السياحة في الجزائر إلى جملة من المشاكل وهي²:

- ضعف نوعية الخدمات الصيانة من تدنى للنظافة و الصيانة في الفضاءات العمومية، وخدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار.

- غياب خدمات جذابة، و أعمال لإبراز المنتجات المحلية.

- إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة في طاقات الاستقبال.

وفي هياكل إيواء متآكلة و بأسعار مرتفعة فقط 10% من الفنادق تستجيب للمعايير

الدولية.

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية، مواقع بلا صيانة وغياب مواد مثيرة للجاذبية، وغياب التشاور و التنسيق بين الفاعلين في ميدان السياحة.

- ضعف نوعية النقل وعدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية و نوعية متكيفة مع الكلب مع تشعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب³.

- ضعف اداء وكالات الاسفار ونقص في تكوين و تأهيل المستخدمين وغياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية.

- عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات، وغياب مخطط للتكوين المستمر، وعدم وجود تنظيم لوكالات السفر، وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.

- نقص في تكوين و تأهيل المستخدمين في المؤسسات و الخدمات السياحية.

- نوعية التكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي

¹ إسماعيل جوامع، فائزة بركان، مرجع سابق، ص3-4.

² وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سابق، ص53.

³ أبركان فؤاد، مرجع سابق، ص127-128.

- تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال في السياحة
- خدمات مالية، تسيير و تنظيم غير متكيف مع القطاع، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواءا بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج
- غياب بالأمن وحجز في الترقية و التسويق، ومشاكل متكورة و متفرقة من غياب الأمن الصحي، الغذائي، اضطرابات ، اختطاف السياح.
- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية
- ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات و الشركات في قطاع السياحة
- غياب أنشطة إعلامية كالمشاركة في الصالونات و المعارض قي الخارج.
- غياب أدوات تقييم و متابعة تطور السياحة وعلى المستوى الوطني و الدولي.
- ضعف الثقافة السياحية لدى معظم شرائح المجتمع الجزائري و تراكم المشاكل البيئية.
- الفساد الإداري و غياب الشفافية بحيث تعقد الإجراءات الإدارية و انتشار البيروقراطية تؤدي إلى لجوء المستثمر إلى الطرق غير القانونية كالرشوة و المحسوبية و الوساطة.
- انتشار البناءات الفوضوية و غير الشرعية بالمناطق السياحية
- عائق العقار السياحي التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب
- غياب نظام متكامل وقابل للتنافس للنقل بشتى أنواعه¹.

¹ وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية ، مرجع سابق، ص53.

المبحث الثاني: تطوير قطاع الفلاحة

يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة عجلة التنمية لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، نظرا لارتباطها كخط خلفي و محرك أساسي لباقي القطاعات إلا أن القطاع الفلاحي يعتبر الحلقة المفقودة لابد من استرجاعها لاستكمال التنمية الاقتصادية و إعادة شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، إذ أن هذا القطاع في الجزائر أصبح عاجزا عن تحريك القطاعات الاقتصادية، فضلا عن تغطيته و تحقيقه للاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الغذائية. و للوصول إلى الحلول الجذرية و مظاهر القصور و الخلل. ولقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها الى تحقيق التوازن الاستقرار الغذائي عبر تشجيع الفلاحة و إعطاء تسهيلات اللازمة للفلاحين.

المطلب الأول: مكانة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري:

أنفقت الحكومة المتعقبة منذ سنة 1980 مبالغ كبيرة ضخمة من أجل إنعاش القطاع الفلاحي قدرت بحوالي 126.2 مليار دينار، وهي المرحلة التي شهدت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي حتى سنة 1989 أين تم غلق المخطط الخماسي الثاني في الوقت الذي كانت الدولة قد انتهت من تطبيق قانون المستثمرات الزراعية الجماعية و الفردية 19 /87 والذي يعتبر محطة مهمة غيرت من مار منهجية غدارة القطاع الفلاحي نحو الخصوصية، ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة و بداية تحول تاريخي في مسار الدولة و المجتمع على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، غير أن هذا التحول لم يكن سهلا و ميسورا، بل تميز بأزمة عميقة و شاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية¹ في الارياف و العديد من المدن و حركة واسعة من النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى و اكتظاظها و تدهور محيطها البيئي و اطارها العمراني، و من أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي و الامني نسبيا بدرجة عالية سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق و تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءا من سنة 2001 الى غاية 2014 و يمكن حصرها كالاتي:

¹ بوددخد كريم، "أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2001-2009)", مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009-2010، ص 203.

1. برنامج، الإنعاش الاقتصادي: يغطي الفترة (2001- 2004) بغلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار¹.
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو: يغطي الفترة (2005- 2004) يبلغ حجمه الاستثماري بـ 4202.7 مليار دينار².
3. البرنامج الخماسي: (2010- 2014) بغلاف مالي يقدر بـ 21214 مليار دينار

هذه البرامج الثلاث ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل و توفير شروط النشاطي و إعادة التوازن الجهوي، في سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجامها مالية كبيرة و التي تظهر في الجدول الموالي:

جدول رقم (31): مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية لفترة 2001-2014

الوحدة: مليار دج

³ المخطط الخماسي (2010-2014)	² مخطط دعم النمو(2005-2009)	¹ مخطط الانعاش الاقتصادي(2001-2004)	
21214	4202.7	525	اجمالي الاستثمارات
1000	300	65.4	الفلاحة
4.71	7.14	12.46	النسبة المئوية

المصدر:

- (1). الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقارير حول الطرق الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول و الثاني، 2001.
- (2). الجزائر، مجلس الأمة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أبريل 2005، ص6.
- (3). الجزائر مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر، 2010.

¹ بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص204.

² الجزائر، مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)، افريل 2005، ص38.

* المخططات الوطنية لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر:

1. المخطط الوطني الفلاحية (2000 - 2004) "PNDA":

هو عبارة عن مخطط يحدد إستراتيجية للتمكن من إنعاش التنمية الزراعية و يضع الإجراءات الجديدة في مكانها لتحسين مستوى الانجازات و تم اعتماد هذا المخطط كمسعى لتجديد و لتأهيل القطاع ألفلاحي بانجاز الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج و الإنتاجية وتوفير كامل متطلبات المنافسة العالمية، و لتلبية على الأقل الاحتياجات الغذائية الوطنية المتزايدة و تتمثل أهدافه في¹:

- تحسين الامن الغذائي للبلاد و كذلك وضعية الميزان التجاري الزراعي
- إعداد خطة لدمج الزراعة الجزائرية في سياق عالمي
- إعادة استغلال المناطق الزراعية و الريفية و تحقيق الاستقرار السكاني
- إعادة هيكلة المهن الزراعية من خلال إعادة تأهيل المناطق الطبيعية، زيادة الإنتاج الزراعي.

- تحسين المنتجات في مساحة الاراضي الزراعية وكذلك المروية
- الحفاظ على العمالة الزراعية و زيادة مستويات التشغيل فيها
- مكافحة التصحر، و استخدام الرشيد و المستدام للموارد الطبيعية و لتحقي أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA** إتخذت وزارة الفلاحة بعض التدابير و الاتجاهات و هي²:

- دعم الإنتاج الزراعي و إنتاجه مختلف فروع.
- تكييف أنظمة الإنتاج مع مختلف الظروف البيئية للمناطق المناخية الزراعية،
- دعم تنمية الاراضي الزراعية، عن طريق الامتياز
- وضع برنامج للتشجير الوطني وهذا من اجل استعانة مناطق الغابات
- دعم التنمية في الجنوب.

¹ عماري زهير، في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية مداخلة مقدمة للملتقى حول القطاع الفلاحي في الجزائر، "بين الإمكانيات المتاحة و إشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل؟" دراسة قياسية منذ سنة 1980، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجماعي الشلف، 23، 24، نوفمبر، ص7.

² Le plan national de développement agricole et rural un instrument a niveau de l'agriculture algérienne , ministère de l'agriculture et de développement rural.

2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR¹:

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR هو تكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA و هو عبارة عن أداة للدولة لدعم تحديث و تطوير القطاع الزراعي وإدارة الأراضي الزراعية، ويبقى الهدف الاستراتيجي PNDAR هو التحسين المستدام للأمن الغذائي في الجزائر وهذا من خلال:

- زيادة حيوية الاقتصاد الزراعي و الريفي
- توطيد دور المزارع باعتبارها رائدة المشروع الاقتصادي الزراعي
- الحد من الغوارق الإقليمية في أنشط تعزيز و تطوير القطاع الزراعي في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية.
- وقد بني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية على اساس محورين أساسيين هما:
 - ✓ تحديد مستوى المزارع و فروع الانتاج من خلال خطط التنمية للمزارع المعتمدة من قبل الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الزراعية.
 - ✓ إعادة تاهيل المناطق الريفية و تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تطبيق مشاريع تقريب لبتنمية الريفية التي تهدف الى تعزيز المناطق الريفية كفضاءات بيئية و مادية ينظر اليها الناس على انها مناسبة لتعزيز استقرارها.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع الفلاحة:

يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول لهذا حاولت السلطات الجزائرية و اعتبارا من سنة 2000 أن تطور القطاع الفلاحي الوطني يهدف تحقي النمو الاقتصادي باعتباره محركا للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

(1) **المساهمة في النمو الاقتصادي:** إن للقطاع الفلاحي دور و أهمية في تحقي النمو الاقتصادي و يظهر من خلال الجدول التالي²:

¹ Le plan national de développement agricole et rural, Op, cit.

² عماري زهير، مرجع سابق، ص3.

جدول رقم 32: مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980 - 2013

النسبة (%)

السنة	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الفلاحة (%)	7.05	9.58	5.46	5.53	9.67	18.05	35.3

المصدر: ONS rétrospective statistique algérienne 1962.2013

CH 14 competes économiques, p234, 237.

من خلال الجدول يتضح لنا... ان مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي قد انخفض بع سنة 2000 لكن سرعان ما تحسنت بعد 20 سنة منذ سنة 1990 ليتصل في حدود 9 في المئة سنة 2011 لكن ما يلاحظ ان هذه النسبة حققت فقرة نوعية سنة 2012 في حدود 18 في المئة الى 35 في المئة سنة 2013 بفضل سياسة التجدي الريفي و الفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9" إن استثنيا السنتين الاخريتين.

(2) مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام: يساهم القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي وذلك نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي¹:

جدول رقم 33: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (1980 - 2013)

النسبة (%)

السنة	1990/80	2000	2010	2011	2012	2013	المتوسط
نسبة مساهمة الفلاحة (%)	10	10.88	9.75	9.74	10.56	10.58	10.42

المصدر: ONS rétrospective statistique algérienne 1962.2013

CH 14 competes économiques, p234, 237.

¹ عماري زهير، مرجع سابق، ص4.

من خلال الجدول نستنتج ان وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة للفترة 1980-2013 تمثل نحو 10.42% محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات و الخدمات و يرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الانتاج للفلاحي الى النمو السريع الذي عرفته الطاعات غير الزراعية، و تجدر الاشارة الى ان هذه النسبة تقريبا ثابتة رغم المبالغ الموصودة لانعاش القطاع في غطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الاخرى خاصة قطاع المحروقات والاشغال العمومية والخدمات.

(3) مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري الفلاحي أحد المؤشرات الاقتصادية المحققة للنمو الاقتصادي و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (34): تطور الميزان التجاري الزراعي خلال فترة 1980-2013.

الوحدة مليون دولار

2011	2010	2000	1980-1990	
124.5	352.6	32.70	57.43	الصادرات الزراعية
10789.3	6222.8	2592.3	2345.969	الواردات الزراعية
(10664.7)	(5870.1)	(2559.6)	(2288.53)	الرصيد

المصدر: <http://faostat.fao.org/site/339/default.aspx.mise>

à jour: 16/01/2016.

من خلال الجدول نستنتج أن العجز في الميزان التجاري الزراعي في ارتفاع مستمر من 2.28 مليار دولار لمتوسط الفترة (1980-1990) الى 10 مليار دولار سنة 2011، علما أن معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية ثابتة ثباتا في حدود 3%، وهو ما يهدد رصيد العملة الصعبة بالاستنزاف ويهدد الأمن الغذائي¹.

(4) مساهمة القطاع الفلاحي في الاكتفاء الذاتي:

إن للقطاع الفلاحي دور في تحقيق الاكتفاء الذاتي و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

¹ عماري زهير، مرجع سابق، ص5.

الجدول رقم(35): تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال (1980-2012)

السلع	1980	2011	2012
الحبوب (%)	41.99	32	39.3
القمح (%)	79.00	33.5	40.4
الذرة (%)	1.37	0	0.1
البقوليات (%)	41.28	27.7	29
السكر (%)	1.21	00	00
الزيوت والشحوم (%)	-	13.3	8.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد 33، الخرطوم، 2013، ص ص، 254-271.

(5) مساهمة القطاع الفلاحي في العملة:

إن الجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في خلق اليد العاملة

جدول رقم(36):

الوحدة بالمئة (%)

السنوات	1999/80	2000	2010	2011	2012	2013	المتوسط
المساهمة في العمالة (%)	15	14.12	11.7	10.8	09	10.6	11.87

المصدر:

ONC, rétrospective statistique algérienne 1962-2013

CH 14-compte économique, p51-69.

من خلال بيانات الجدول يتضح أن هناك هبوطا تنازليا من 15% خلال فترة 1980-1990 الى حدود 10% خلال الفترة 2000-2013، ويعود التراجع المطرد الى هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي الى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخل¹، وكذلك عدم توفر الامكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة

¹ عماري زهير، مرجع سابق، ص5.

الريفية نحو المدن، لكونها مراكز جذب لتحسين الأوضاع الاجتماعية وزيادة دخولهم باعتبار قطاع الخدمات يحتل نصف العمالة وهو غير مرغوب فيه باعتباره قطاع غير منتج لثروة¹.

المطلب الثالث: آفاق تطوير قطاع الفلاحة:

إن النتائج المحققة على المستوى الوطني لبرامج التنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) ليست في مستوى الامكانيات المتاحة فلا بد من تعزيز القطاع الفلاحي وهذا عن طريق انتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف من خلال:

– إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالعلامة بين الزراعة والصناعة.

– ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي وبشكل صارم وحماية حقوق الفلاحين المستغلين لا المزيفين، فالأرض لا بد أن تكون لمن يخدمها لا لمن يؤجرها².

– الاستغلال الجيد والعقلاني للأراضي الزراعية المستغلة لأن استغلالها بطرق عشوائية يحدث تلقائيا لا يستطيع النظام البيئي أن يتحملة وينتج التصحر وإتلاف الأراضي الصالحة للزراعة.

– محاربة كل أنواع الفساد من بيروقراطية ورشوة وغيرها، فانتشار الفساد يؤدي الى فساد الاقتصاد الوطني الكلي وليس القطاع الزراعي فحسب.

– الاهتمام بترقية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعرف انخفاض نسبة الاستثمار فيه، خاصة من طرف القطاع الخاص وهذا راجع الى عدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار في التنمية الزراعية.

– الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة بتطور التكنولوجيا والأبحاث العلمية، فأى استراتيجية تهدف الى تطوير القطاع الزراعي لا بد لها أن تعطي أولوية كبرى لوقع برامج مكثفة في مجال البحوث التطبيقية والهندسة الوراثية وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية.

¹ عماري زهير، مرجع سابق، ص5.

² عز الدين بن تركي، "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية أي سياسة زراعية الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج باتنة، 2006-2007، ص227.

– ضرورة التنسيق بين مختلف المعاهد والجامعات والمخابر ومراكز البحث والفاعلين في المجال الفلاحي¹.

1. المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر:

إن التنمية الفلاحية تتجه نحو التطوير لذلك فهي في أمس الحاجة الى اهتمام كبير نظرا للمشاكل التي تعاني منها وهي:

* المشاكل المرتبطة بظروف استغلال الموارد الطبيعية:

وبشكل رئيسي العقار الفلاحي فغياب السند القانوني يوصفه اجراء للأشخاص المعنيين هو في حد ذاته عائق ينبغي ايراده في هذا المجال.

فإن مشكل العقار المخصص للبناء وتسليم رخصة البناء في الوسط الريفي تستحق علاجاً خاصاً يرفع الحرج عن هؤلاء السكان الموجودين أصلاً في وضعية غير ملائمة فسواء تعليق الأمر بالحالة الأولى أو الثانية.

* مشكل الحبوب:

هذا ما أوضحه الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين "بأن السياسة المنتهجة من طرف الديوان الوطني للحبوب غير مشجعة، واصفا اياها بالتعجيزية والابتزازية وأن كثير من الأسباب التي كرسست ظهور عدد كبير من العراقيل في وجه الفلاحين أثناء بحثهم عن البذور خلال فترة الحرث، نفس الشيء من المعاناة بعد فترة الحصاد بغرض تسويق الحبوب المنتجة لدى الديوان، كما أن هذا الأخير يمارس وصاية تامة على التعاونيات الفلاحية التي بدورها تقوم بالوساطة مع فئة الفلاحين، لهذا لا بد أن يتم خلق فرص أكبر للتقاطع بين الديوان الوطني وأهل المهنة².

* خطر الجفاف:

هذا ما أشارت إليه مديرية المصالح الفلاحية أن فلاحو المنطقة الشمالية قد تكبدوا انتكاسة حيث تشير التوقعات أن معدل الانتاج الفلاحي لا يتعدى 50 قنطار في الهكتار

¹ فوزية غربي، "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي جالة الجزائر"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ط1، ص303.

² مقدم مبروك، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص102.

الواحد وهو أسوأ معدل شهدته المناطق الفلاحية منذ 4 سنوات وتشير الاحصائيات أن 70% من المنتج قد انخفض بشكل ملموس ومحسوس نتيجة تأثره بالجفاف وتساقط البرد والسيول الجارفة والفيضانات وهي العوامل التي خيبت أمل الفلاحين الذين توقعوا مع بداية الموسم الفلاحي تحقيق أرباح معتبرة¹.

* مخاطر تتعلق باستغلال المياه:

تقدر مساحة الجزائر 204 مليون كم² غير أن 90% منها عبارة عن صحراء يكاد يندم فيها تساقط الأمطار وتتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية حيث تنحصر أساسا في جزء المنحني الشمالي للسلسلة الأطلسية، غير أن المنطقة تزخر بموارد جوفية معتبرة لكنها لا تتجدد بكثرة.

* مخاطر التمويل الفلاحي:

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل وذلك راجع لطبيعة العملية الانتاجية الفلاحية منها طول الفترة الانتاجية، تعرض الانتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة، عدم التحكم في المردودية الانتاجية، وعدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة، قلة مصادر القوة العاملة الزراعية وأهمها نسبة السكان الزراعيين الذين هم في سن العمل والرقابة غير المستدامة للفلاح تؤدي الى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي².

* آلا الف الفلاحة تعاني الكساد:

بحيث تعرف مختلف الآلات الفلاحية من جرارات ومحرك غلاء أسعارها ما يجعل المؤسسات المنتجة تعاني من تسويقها:

- عوائق مرتبطة بتسويق المنتجات.
- مسألة تكيف مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية مع انشغالات استراتيجية التنمية الفلاحية.

- غياب سياسة الارشاد الزراعي، وضعف العلاقة بين المرشد والفلاح.

- غياب الدعم المالي للعنصر البشري الكفء المختص في مجالات الارشاد.

¹ باشي أحمد، "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، عدد 02، 2003، ص111.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

* الحلول المقترحة:

- وجب علينا اقتراح مجموعة من الحلول التي يمكن أخذها بعين الاعتبار في محاولة لتدارك النقائص التي عرفها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية¹.
- الاستغلال الأمثل للموارد المائية خاصة في مجال السقي.
 - المحافظة على المساحات الصالحة للزراعة وتفاذي مشاريع السكنات فيها.
 - التخطيط المستقبلي لمواجهة الكوارث الطبيعية للمحافظة على التوازن الايكولوجي.
 - إنجاز مشاريع تتماشى مع المحيط الزراعي من خلال التباين في الأقاليم.
 - السعي نحو تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة في القطاع الزراعي من خلال تشجيع السكن في الريف.
 - القيام بانجاز مشاريع سكنات ريفية تتماشى والتحولت الاقتصادية والاجتماعية تعرفها الجزائر.
 - إعداد سياسة للإرشاد الفلاحي تتمثل في تحديد الأهداف .
 - تكوين يد عاملة مؤهلة قابلة للتجديد مدركة بالتحويلات التكنولوجية.
 - تطوير فعالية أجهزة الاعلام العلمي والتقني وتوفير المخصصات المالية لذلك.
 - ضرورة تجديد حظيرة المعدات الخاصة بالقطاع الفلاحي من انتاج، مراقبة ونقل وتسويق وتحويل.
 - الاستفادة من المبالغ المالية للدعم الفلاحي في مشاريع تحقق نتائج ايجابية .
 - البحث عن امكانية ادراج تقنيات جديدة بغية زيادة كمية الانتاج وتحسين نوعيتها.
 - تشجيع المبادرات الفردية فيما يخص الاستثمار الفلاحي.
 - البحث عن صيغ قانونية جديدة لسد الفراغات الموجودة في التشريع الجزائري الخاصة بالقطاع الفلاحي.
 - ضرورة التعجيل بحل النزاعات القانونية بين مختلف الجهات فيما يخص العقار الفلاحي، الاستصلاح الزراعي.
 - التخطيط بجدية والاهتمام بالدراسات المستقبلية الخاصة بالقطاع الفلاحي وهذا لتفاذي الوقوع في أزمات مفاجئة.

¹ باشي أحمد، مرجع سابق، ص112.

– ضرورة الربط بين كامل حلقات التنمية الاقتصادية من مدخلات حركة الانتاج، ومخرجات التسويق، استهلاك وتجارة خارجية¹.

¹ باشي أحمد، مرجع سابق، ص113.

المبحث الثالث: ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعويض النفط بمصادر متجددة وبديلة كمدخيل للخزينة العمومية ودعم ميزان المدفوعات وانتقال الجزائر من الاقتصاد الريعي الى الانتاجي، إذ يمتلك هذا النوع من المؤسسات القدرة على الاستثمار الجديد الذي يعتمد عليه إنشاء ومضاعفة الثروة تحضيراً لما بعد البترول، فضلاً أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية.

المطلب الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

1) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي الى آخر، إلا أن ميثاق بولونيا كرس الاعتماد على التعريف الأوربي للمؤسسات لكل دول الأعضاء ومن بينها الجزائر ويرتكز على مقاييس: عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية، شرط الاستقلالية¹.

لذلك فقد عرف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 في المادة الرابعة (04) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 1 الى 250 عاملاً، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دج، ولها حصيلة سنوية ما بين 10 الى 500 مليون دج كما أنه يصنف المؤسسات كما يلي²:

– **المادة الخامسة:** تصنف المؤسسات المتوسطة على أنها تلك التي حجم عملها ما بين 50-250 ورقم أعمالها ما بين: 200 مليون الى 2 مليار دج، ولها حصيلة سنوية ما بين 100 الى 500 مليون دج.

¹ سليمان ناصر، عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: الاقتصاد الاسلامي - الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية 23-24 فيفري 2011، ص5.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

– **المادة السادسة:** تصنف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك التي حجم عملها ما بين: 10-49 ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دج، ولها حصة سنوية لا تتجاوز 100 مليون دج.

– **المادة السابعة:** تصنف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك التي حجم عملها ما بين: 1-9 وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج، ولها حصة سنوية لا تتجاوز 10 مليون دج¹.

(2) خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي²:

أ- **مرونة الإدارة:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل، وبساطة هيكلها التنظيمي، كما أنه لا توجد بها لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرار.

ب- **قوة العلاقات بالمجتمع:** من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها الذي تسفيد منه للترويج لمنتجاتها .

1. الآثار الاجتماعية: فهي تساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة ومكافحة الفقر، وكذلك تحسين المستوى المعيشي للعائلات.

2. المنهج الشخصي للتعامل مع العاملين: وأهم ما يميز هذه المؤسسات هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط مواردها البشرية، لقلّة العاملين والإشراف المباشر من مالكيها يسمح بوضوح الرؤية وسير الأمور بشكل فعال.

(3) مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج الدعم في الجزائر:

في إطار برامج التنمية الشاملة المعتمدة (2001-2014) أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لرقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها الأثر على هاته الأخيرة، فخلال الفترة (2002-2009) شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9% سنويا، وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات لاسيما

¹ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 5-6.

² توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002، ص 24.

خلال المخطط الخماسي (2005-2009) الذي كان يهدف الى انشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما اعتمدت الحكومة الجزائرية هذه الترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قطاع خارج المحروقات بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتأهيل 20 ألف مؤسسة من هذا النوع من المؤسسات عبر المخطط الخماسي (2010-2014)¹.

وانطلاقا مما سبق يمكن توضيح أهم الاجراءات المتخذة في إطار هذا البرنامج كما يلي:

1. انطلاقا من القانون من القانون رقم 05/08 المؤرخ في 23 فيفري 2008، تم اعتماد برنامج خماسي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (2008-2012) بحوالي 1.2 مليار يورو، مما أدى اعتماد 2577 مشروع بحث في ماي 2011.
2. انطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عد تسهيلات ماليو وإجراءات لتتويج العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:
 - إضافة الى الضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تم ادراج ما للدولة وإنشاء صناديق ضمان متخصصة: السياحة، البيئة، التكنولوجيات الجديدة، ولكل شعبة فلاحية.
 - إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر.
 - تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية.
3. انشاء مركز وطني لتطوير المناولة من مهامه:
 - تحديد قدرات المناولة في كل مجال نشاط، وكذلك العرض والطلب الوطنيين.
 - تقديم الدراسات وأجراء التحقيقات على القطاعات الأساسية للمناولة .
4. إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية، لتطوير اليقضة الاقتصادية والتكنولوجية، وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات ومن مهامه:
 - اليقضة الاقتصادية والتكنولوجية.

¹ MIP.MEPI : Bulletin D'information Statistique De La Pme, N° :21, Octobre 2012, P24.

- اقتراح للسلطة العمومية إجراءات انقاذ مساعدة، ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تحليل ومتابعة متغيرات بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- 5. في إطار ترقية هذا النوع من المؤسسات وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي (2010-2014) لتحسين تنافسية هذه المؤسسات، بما يفوق 386 مليار دج¹.
- 6. في إطار ترقية الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اتخاذ الاجراءات التالية: اختيار سنويا 3 أحسن مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة في منتجاتها، أو في عمليات انتاجها أو تسييرها وتشجيعها ماليا في حدود: 600 ألف الى مليون دج².
- تنظيم منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات سنويا لتحقيق التقارب بين الباحثين وهذه المؤسسات.
- 7. انجاز عدة هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن نوضحها كالآتي:

الجدول رقم (37): وضعية انجاز هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2005-2014).

المشاريع	البرنامج الخماسي 2005-2009			البرنامج الخماسي 2010-2014
	المشاريع المسجلة	المشاريع المنجزة	المشاريع في طور الانجاز	
مراكز التسهيل	33	15	18	04
مشاكل المؤسسات	17	10	07	10
المجموع	50	25	25	14

المصدر، MIP.MEPI : Bulletin D'information Statistique De La Pme, N° :20, mars ،

2012, P32

¹ MIP.MEPI : Bulletin D'information Statistique De La Pme, op, cit, p 31.

² IBID, p 32.

4) هياكل الدعم الخاصة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هي هيئات عمومية ذات طابع إداري تعمل على تقديم خدمات وإعانات مختلفة لهذا النوع من المؤسسات من أهمها¹:

1. وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (MIP.MEPI)
2. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).
3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)
4. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)
5. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)
6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة (ANJEM)
7. صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (C.GCI-PME)
8. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND.PME)
9. غرفة التجارة والصناعة (CC.1)
10. المجلس الوطني الاستشاري (CNC)
11. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)
12. برنامج التنمية الأورو متوسطي (ED-PME)
13. صندوق تدعيم المنافسة الصناعية (FPCI)
14. صندوق تدعيم التصدير (FPE)
15. الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)
16. صندوق الزكاة (FZ)
17. صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDI)
18. صندوق الاستثمار الولائي (FINALEP)
19. صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة² (CGCIPME).

– يمكن القول بأنه وعلى الرغم من تعدد أشكال الدعم والتعزيز من خلال تشكيلة متكاملة من هذه الهيئات، فإن البعض منها اسهاما كبيرا فيما يخص تنفيذ ومرافقة المؤسسات

¹ MIP.MEPI : Bulletin D'information Statistique De La Pme, op, cit, p33.

² Ibid, p 34

الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال البرنامج التنموي 2010-2014 وبالخصوص الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التنمية الأورو متوسطي، إذ أنها تقدم الحصة الأكبر من الخدمات والامتيازات باعتبار أن طبيعة خدماتها تعد الأكثر منفعة وفقا للمرحلة والوضعية وطبيعة الحاجات التي تعيشها الكثير من المؤسسات والتي يمكن حصرها في الاعانات المالية، قروض ميسرة لآليات ضمان المخاطر، عدم التسديد بالنسبة للبنوك التجارية¹.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لقدرتها الكبيرة في النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات.

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انشاء مناصب الشغل:

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 58.95% من عدد العمال الجزائريين وهي تتطور من سنة لأخرى، وهي ممثلة في الجدول التالي²:

الجدول رقم (38): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل (%)

النسبة (%)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
طبيعة المؤسسات					
نسبة عدد العمال الأجراء وأرباب المؤسسات في المؤسسات الخاصة	80.06	96.66	97.01	97.19	97.44
نسبة عدد العمال الأجراء في المؤسسات العمومية	3.43	3.34	2.99	2.79	2.56

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية احصائية لسنوات (من 2008 الى 2012) ص42.

¹ MIP.MEPI : Bulletin D'information Statistique De La Pme, op, cit, p35

² وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الاحصائية، رقم 22، 2012، ص9.

– نستنتج من خلال الجدول ارتفاع نسبة تشغيل العمال في المؤسسات الخاصة من 80.06% سنة 2008 الى 97.44% سنة 2012، أما فيما يخص المؤسسات العمومية فتعرف انخفاضا في نسبة التشغيل من 3.43% سنة 2008 الى 2.56% سنة 2012.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

إن الناتج الداخلي الخام يولد من مساهمات الأربع قطاعات الاقتصادية في البلاد وهي قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية¹.

الجدول رقم (39): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني 2007-2011

النسبة(%)

					السنوات
2011	2010	2009	2008	2007	الطابع القانوني
15.23	15.02	16.41	17.55	19.2	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام
84.77	84.98	83.59	82.45	80.02	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي

المصدر: وزارة الصناع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص11.

نستنتج من خلال الجدول مساهمة هذه المؤسسات من الناتج الداخلي الخام حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 84.77% من الناتج الداخلي الخام حيث تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2007 الى 2011 بالنسبة للناتج خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بنسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام التي لاتزيد عن 15.23%.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

¹ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص11.

تعتبر عملية خلق القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الانتاجية وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة ندرج الجدول التالي¹:

الجدول رقم (40): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2010-2001):

الوحدة: مليار دج

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	1486.8	1585.3	1784.49	2038.84	2239.56	2605.68	2986.07	3363.16	3954.50	4450.76
القطاع العام	258.7	286.79	312.47	344.87	367.54	401.86	420.86	418.9	432.05	340.56
اجمالي القيمة المضافة	1745.5	1872.09	2026.96	2383.71	2607.10	3007.54	3406.93	3782.06	4386.55	4791.32

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا للسنوات 2001-2009.

من الجدول يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد من سنة أخرى، إذ ارتفعت من 1745.5 مليار دج سنة 2001 الى 4791.32 مليار دج سنة 2010 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 174.79% وتعود الزيادة بصورة واضحة للقطاع الخاص، حيث وصلت مساهمة تقدر بـ 92.89% وهو ما يؤكد مرة أخرى سيطرة القطاع الخاص في مجال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

تتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضل وسائل الانعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب وجلب الثروة من خلال صادراتها خارج قطاع المحروقات².

¹ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص 13.

² نفس المرجع، ص 15.

الجدول رقم (41):

أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2011-2012.

النسبة (%)

2012	2011	السنوات مجموعة المنتجات
41.57	40.54	الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت
22.00	18.03	النشادر المنزوعة الماء
9.51	12.86	سكر الشمندر
6.99	6.22	فوسفات الكالسيوم
2.24	2.02	الكحول غير الحلقية
1.65	1.90	الهيدروجين والغازات النادرة
1.42	1.25	المياه بما فيها المعدنية
1.13	1.13	التمور
0.68	0.99	جلود مذبوغة
0.68	0.92	الزنك على شكل خام

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص 49.

نستنتج من خلال الجدول أن نسبة الصادرات الجزائرية من المحروقات تفوق نسبة 97.04% سنة 2012 من القيمة الاجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة ب 2.96% من القيمة الاجمالية للصادرات أي بقيمة 2.18 مليار دولار أمريكي، لذلك قامت السلطات العمومية بتصدر الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر، حيث نستنتج من خلال الجدول السابق المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات التي تتكون أساسا من منتجات نصف مصنعة والتي تمثل 2.42% والسلع الغذائية بنسبة 0.42% أي بقيمة تقدر ب 313 مليون دولار أمريكي، وسلع

التجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين على الترتيب 0.04%، 0.02%¹.

* العوائق التي تحول دون ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الوطني، والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية ولتطويره، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض سبيل عملها وتطورها ولم تحظى بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها وهي:

1. العوائق الادارية والقانونية: تتمثل العراقيل الادارية في ² :

- تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية من البيروقراطية الادارية والإجراءات المعقدة فعلى سبيل المثال الحصول على سجل تجاري يستلزم 18 وثيقة.
- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم هذا التنظيم ونقص تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل البنوك والصناديق الوطنية.
- نظام قضائي ثقيل ومعرقل ونقص خبرة القضاة من الناحية التجارية.
- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة في المجال المالي والإداري.
- ضعف المستوى التكويني للإطارات الادارية التي لا تتماشى مع الانظمة الحديثة واقتصاد السوق.

2. العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي: الحصول على العقل أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب ³:

- صعوبة الحصول على عقد الملكية أو ايجار بسبب عدم تحرر سوق العقار بالشكل الذي يحفز على الاستثمار، وغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.

¹ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص45.

² صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، 2004، ص41.

³ Ministre De La Petite Et Moyenne Entreprise : **Actes Des Assises Nationales De La PME**, Janvier 2004, P46-47

- التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال التمليك أو كراء العقارات حيث الأولوية للقطاع العام.
- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكرا لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خواس يحتفظون بغها من أجل المضاربة.
- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار.
- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية.
- 3. عوائق جبائية وجمركية:** إن الجباية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم اجراءات التحقيق المنتهجة وتظهر هذه العوائق في¹:
 - فرض ضريبة إضافية خاصة على الانتاج الوطني
 - اشتراكات أرباب العمل فيما يخص الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء تنقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي الى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.
 - ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الاضافي الخاص.
 - صعوبات جمركية نتيجة الاجراءات المتخذة من طرف الادارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية².
- 4. عوائق مالية:** تمثل العوائق المالية أكبر العقبات التي تواجهها، لأنها تمتلك قدرات مالية محدودة فنح أن المشاكل المالية تعترض تلك المؤسسات مع البنوك الجزائرية على حد السواء وهي³:

¹ عبد اللطيف مصيطفي، سليمان بلعور، "اشكالية التمويل البنكي"، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والتحديات، ملحقة المعهد الوطني للتجارة، متابلي-غرداية يومي 02-03 مارس 2004 م.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص58.

³ عبد اللطيف مصيطفي، سليمان بلعور، مرجع سابق.

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالأعفاءات.
 - ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
 - غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل.
 - غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة.
 - عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق .
 - اقتصار البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان.
 - تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها.
 - عدم القدرة على التخلص كلية من بؤار البيروقراطية ونظم الرشوة والتميز بالبنوك.
 - ضعف مستوى الاعلام البنكي وافتقار مسيري المؤسسات للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- 5. عوائق مختلفة:** تتعرض لعدة عوائق مختلفة يفرزها النظام الداخلي والخارجي وهي¹:
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنماط تسيير لا تتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي.
 - نمو وتطور القطاع غير الرسمي المتمثل في السوق الموازية والمداخيل الطفيلية.
 - ضعف ومشاكل في البنى التحتية (الطرق).
 - عدم فعالية أساليب التكوين في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق وتسيير المنتج وتقنية البيع والتصدير.
 - غياب المعلومة الحقيقة الاقتصادية والتجارية.
 - غياب التنسيق ما بين القطاع الخاص والعام على دعم وتوجيه الأنشطة الانتاجية المحلية.
 - غياب ثقافة التسيير وروح المقاولاتية فأغلبها مؤسسات عائلية.

¹ عبد الرحمان عنتر وآخرون: "مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدراتها التنافسية"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام 25-28 مارس 2004.

- عدم كفاية حاضنات الأعمال التي توفر البنى التحتية والبيئة النموذجية الأمثل لهذه المؤسسات.
- غياب التعاون وتبادل المعلومات بين مراكز البحث والجامعات من جهة والمؤسسات من جهة أخرى.

المطلب الثالث: آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحديات كبيرة تتمثل فيما يلي¹:
- * **تحدي الإصلاح الاقتصادي:** ينتج عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية فسخ المجال للمنافسة الوطنية والأجنبية، وترك المجال حر أمام السلع الأجنبية للدخول للأسواق الوطنية، خاصة بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مما يجبر المؤسسات الصغيرة على تحضير نفسها لمثل هذه التحديات.
- * **تحدي التكنولوجيا والمعلوماتية:** يجب الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة ووسائلها المتطورة بهدف توسيع وتطوير خدماتها، بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.
- * **تحدي الكفاءة الإدارية والبشرية:** يستدعي هذا التحدي تطوير الموارد البشرية بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير وبما يتواءم مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.
- * **الخيارات الاستراتيجية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ومن أجل تبني استراتيجيات تضمن البقاء والتطور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يركز الخبراء في الإدارة الاستراتيجية على البدائل التالية:
- 1. **استراتيجية تحديد واستغلال الميز التنافسية:** تؤكد مؤشرات المرحلة المقبلة على امكانية بقاء ونجاح نوعين من المشاريع هما:
 - المشاريع الكبيرة في حجمها ومواردها ونطاق نشاطها وخدماتها واتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها.
 - المؤسسات المتخصصة والتي تعمل على تقديم خدمات أو سلع محددة ومتخصصة متميزة لاسيما في مجال تقديم الخدمات الاستشارية، وعلية فيجب على المؤسسات

¹ ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، مختبر المغرب الكبير، الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 100.

الصغيرة اختيار البديل الثاني أي اللجوء الى التخصص وتحديد الميزة التفاضلية أو التنافسية التي تستطيع من خلالها البقاء أو النجاح.

2. استراتيجية خدمة المؤسسات الكبيرة وتمييزها: ويتحقق ذلك من خلال عمليات المناولة أي قيام المؤسسات الصغيرة بإنتاج بعض أجزاء التي تستخدم في المنتجات في المؤسسات الكبيرة، مما يقلل من تكلفة إنتاج هذه الأجزاء، فيما لو قامت المؤسسات الكبيرة بإنتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم فقط بإنتاج معظم الأجزاء التكوينية التي تغذي خطوط التجميع الكبيرة، بل تستخدم بشكل واسع منتجات المؤسسات الكبرى¹، ولتحقيق الميزة الفضلى لتعاقد المؤسسات الصغيرة مع المصالح الكبيرة لابد من توفر أمرين:

- المهارة التي تعني قدرة هذه المصانع الصغيرة على تصنيع الاجزاء الصغيرة التي تتطلبها المصانع الكبيرة بأكثر قدر من الجودة والدقة وفي أسرع وقت ممكن.
- تلك الصيغة التي يرتضيها المصنع الصغير والمصنع الكبير لإدارة وتنفيذ هذا التعاقد من الباطن.

* آليات تطور أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من جملة الاجراءات المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن العديد من هذه المؤسسات يفشل وهو في مرحلته الأولى أي في أقل من ثلاث سنوات، وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى ثلاث آليات لترقية وتطوير الأداء والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل هذه الآليات في:

1. انشاء المؤسسات الخاصة وتأهيلها: يمكن اعتبار انشاء هذه المؤسسات كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة وهي تمثل ضرورة ملحة تساوي في قيمتها الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه هذه المنشآت في التنمية الشاملة فهي كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة، ويمكن للمؤسسات الحاضنة أن تكون مؤسسات تابعة للدولة أو مؤسسات خاصة، ويتواجد الدولة تعطي لها دعماً أقوى وهذا ما نصت عليه المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نصت على أن: "تتشأ

¹ جان سبسنهرل، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1998، ص202.

- لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل (حاضنات مؤسسات) لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
- تساعد هذه المؤسسات في تنويع الاقتصاد وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص العمل¹.
- **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تجرنا مسألة تأهيل المؤسسات بالضرورة الى الحديث عن تحسين القدرة التنافسية، ذلك أن التغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وفي الأسواق العالمية تفرض على المؤسسات الجزائرية ايجاد الطرق الحديثة لعملية التأهيل وحل مشاكل المؤسسات لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة، وتصبح منافسة لنظيرتها في العالم، أعدت وزارة PME برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1 مليار دينار سنويا امتد الى غاية سنة 2013 وتمثلت أهدافه فيما يلي²:
- 1- تحليل فروع النشاط وضبط اجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق اعداد دراسات عامة والتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وتثمين الامكانيات المحلية المتوفرة لقدرتها الانتاجية المختلفة.
 - 2- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق انجاز عمليات ترمي الى ايجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.
 - 3- اعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.
 - 4- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات تأهيل خاصة فيما يتعلق بالمؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحياسة على القواعد العامة للنوعية العالمية.
 - 5- تحسين القدرات التقنية ووسائل الانتاج.

¹ رنا أحمد ديب عتياني، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، العدد رقم 2، 2004/12/09، ص51-68.

² تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول برامج إعادة التأهيل، في الموقع الالكتروني للوزارة: <http://www.pmeart.dz.org>.

2. **ترقية المناولة:** وهو ما تم تقريره في الفصل الثالث من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أكدت المادة 20 من ذات القانون على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا الغرض تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل أهدافه فيما يلي:

- 1- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق أحسن اندماج للاقتصاد الوطني¹.
- 2- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتجار العالمي للمناولة.
- 3- ترقية عمليات الشراكة مع أكبر أرباب سواء كانوا وطنيين أو أجانب وتنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهم.

3. انشاء جهاز للترويج وتشجيع الاستثمار:

يمثل انشاء هذا الجهاز ضرورة ملحة نظرا لما يقدمه من خدمات لازمة للتدفق الاستثماري وتتمثل أهم مهام جهاز الترويج لجميع الأنشطة المتعلقة بالتحفيز وجذب الانتباه للعنصر المروج له، حيث يستخدم الترويج كأداة وحلقة وصل بين أطراف العلاقة الاستثمارية بغرض توفير المعلومات اللازمة للتعريف وتحفيز كل طرف على الالتقاء مع الأطراف الأخرى وتحقيق المنفعة المشتركة أي يعني وصل فرص الاستثمار بإمكانيات التمويل والتنفيذ، ويمكن تجسيد هذه الآلية إن تم تحقيق بنود الفصل الرابع (المواد 22 الى 25) من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أكدت على تطوير منظومة الاعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس بنك معطيات خاص بهذه المؤسسات .

4. تأهيل المورد البشري:

إذ يتعين على الجزائر أمام كل المعطيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة أن تعمل على تأهيل العنصر البشري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراته من خلال استخدام تكنولوجيات الاعلام والتحكم في التقنيات الحديثة من خلال اعداد البرامج المتعلقة بتكوين

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 21 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتدريب الموارد البشرية فضلا عن تقديم حوافز اجتماعية وربط الجامعة بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل¹.

5. التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي: يشكل الاقتصاد الغير رسمي عائقا حقيقيا أما الاستثمار، والجزائر من بين أهم الدول اتي تعاني من استفحال هذه الظاهرة رغم الجهود المبذولة من الحكومة لاحتواء وإدماجه في الاقتصاد الشرعي كمنح المساعدات للمؤسسات الصغيرة، دعم المشاريع المتعلقة بالنشاطات التقليدية، واتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي، بالإضافة الى تحسين الأجور والرواتب في القطاع الرسمي.

6. محاربة الفساد: وهذا من خلال بناء استراتيجيات لمواجهة الفساد يستلزم خلق البيئة تحقق فيها الشفافية والمساءلة فضلا على تعزيز أسس المحاسبة العمودية والأفقية واستخدام وسائل شاملة ومتنوعة للتخفيف من ظاهرة الفساد.

7. التوجه نحو الأسواق الواعدة: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسواق محدودة لم تعرف أي نوع لذا فبناء استراتيجية في المؤسسات يفتح آفاقا واسعة أمام تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فالتوجه نحو الأسواق العالمية يمثل السبيل الممكن لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويزيد من تنافسية السلع المصدرة، فضلا على التقارب الثقافي وتكييفها مع متطلبات الاحتياجات المختلفة لكل سوق².

¹ الشريف ربحان، لمياء هوام، "دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري"، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 8، 2013، ص 47-48.

² بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الحفي على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية تحليلية، المجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 3، جويلية 2012، ص 154-155.

خلاصة واستنتاجات:

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي رهين إيرادات المحروقات وخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات مرهون بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، إلا أن غياب الإرادة السياسية للنهوض بهذه القطاعات جعلتها مهمشة ولا تؤدي أدوارها بشكل فعال وما زاد هذا التهميش هو الطابع الريعي للاقتصاد الوطني غير أن العد التنزلي لنفاذ النفط يستدعي إعادة النظر في رسم السياسة التنموية من خلال إيجاد قنوات بديلة من الموارد لدعم التنمية الاقتصادية من خلال السياحة، الفلاحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها كمتغير محرك محل المحروقات، وحمل أصحاب القرار على تحمل مسؤولياتهم الاقتصادية والاجتماعية وقيادة الاقتصاد الجزائري الى مستقبل أكثر إشراقا بإحلال القطاعات الثلاث كقطاعات استراتيجية ذات أولوية قصوى، تؤهلها بأن تحظى بمكانة هامة لأجل خروج الجزائر من حلقة التبعية للمحروقات، وخلق عملية التنمية من حيث تحسين ميزات المدفوعات وزيادة موارد من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة. تنمية هذه القطاعات يتطلب وضع سياسة ذات استراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات استراتيجية تنموية.

الفصل الرابع

بدائل ورهانات الخروج من
التبعية للمحروقات

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة أربعة محاور أساسية تمثلت في مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وتشخيص أزمتي 1986 و2014 النفطيتين وآثارهما على الاقتصاد الوطني، أما في المحور الأخير فقد تطرقنا الى بدائل ورهانات الخروج من التبعية للمحروقات.

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي رهين بإيرادات المحروقات فبالرغم من الدور الكبير والهام الذي تلعبه عائدات المحروقات في اقتصاديات الدول المصدرة لهم، إلا أن هذه العائدات عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية التي تؤثر سلبا وإيجابا على هذه الدول كالجزائر الذي يؤكد على ضعف المردودية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وإن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ب 97% الأمر الذي أحدث أزمة حقيقة عند انخفاض أسعار المحروقات 1986 وانخفاض سعر صرف الدولار وكانت السياسات الاقتصادية رهينة تغيرات وتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية نتيجة اعتماد الكلي على المحروقات، وإن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بإيرادات صادرات المحروقات دون مصادر أخرى دفع بها الى شفى الانهيار بسبب أزمة البترول وانهيار مداخيل الصادرات سنة 1986، حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار وما نتج عنها من اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين وتحت ضغط أزمة النفط الخانقة كان لزاما على السلطات الجزائرية الاسراع في مباشرة الاصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، وضمن سلسلة من الاجراءات التي كانت تهدف اليها التحول من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق ما تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة اصلاحات اقتصادية تمثلت خصوصا في الاصلاح النقدي 1986 وإصلاح 1988 ووصولنا الى اصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقروض.

لكن كل هذه الاصلاحات لم ترقى للمستوى المنشود، مما دفع بالجزائر اللجوء الى مؤسسات النقد الدولية، الشيء الذي ترتب عنه القيام بإصلاحات هيكلية وتعديلات مست بالخصوص السياسة النقدية وذلك بغية توجيه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد ليبرالي يسير وفق مبادئ وأسس اقتصاد السوق.

لقد أدرك العالم اليوم حقيقة استغلال النفط كمصدر أساسي للطاقة فقد بلغ أقصاه فتراجع السوق الدولية للمحروقات وتميزه بعدم الاستقرار نتيجة لتضارب مصالح مختلف

الفاعلين فيها، والبتترول سلعة استراتيجية ذات طابع دولي تؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي.

فإن انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 أثبت أن الجزائر مازالت تعاني من تبعية المحروقات التي أصبحت تمثل أكثر من 97% من إيراداتها حتى أصبح اقتصاد ريعي وهو ما جعل الجزائر لم تتعلم من دروس وتجارب انهيارات أسعار البترول السابقة ومازالت لم تغير استراتيجيتها من أجل تنويع اقتصادها بالرغم من أنها تمتلك ومختلف الحلول والبدائل والاستراتيجيات لمواجهة انهيار أسعار النفط التي يمكن أن تؤثر على استقرارها الأمني وموازنتها العامة، فالجزائر ظلت حتى الآن قادرة على مقاومة الانخفاض في عائدات النفط من خلال مستويات الديون المنخفضة، وبفضل وجود صندوق ضبط الإيرادات واحتياط صرف متميز يغطي حاجاتها في هذه الفترة، وربما ستظل تواجه هذا الوضع في العامين المقبلين إن بقيت أسعار النفط عند المستوى نفسه، ولكن سيتم خفض قدرته بسرعة خلال عام 2018 إلا في حالة استقرار سعر البرميل من النفط.

ورغم أن الجزائر وكغيرها من الدول النفطية حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة في قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفه السوق إلا أن هذه العوائد لم توظف بالكامل الجيد الذي يسمح بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب ضعف وجود استراتيجية واضحة لاستغلال هذه العوائد، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نزوب تلك الثروة في الأجلين المتوسط و البعيد وما تشهده من تقلبات في الأسواق العالمية فإن عملية البحث عن بدائل مناسبة لخلق تنمية مستدامة من خلال توظيف هذه العوائد أمر أكثر من الضروري. وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجديد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية ضمن سياسات واستراتيجيات كلية في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد، وفي هذا الإطار يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بالنظر الى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أو يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفر من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن حيث تشغيل اليد العاملة. ولهذا تسعى الحكومة الجزائرية الى جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق 2025 وجعلها بديلا استراتيجيا يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

كما يعتبر القطاع الفلاحي البديل الاستراتيجي لخلق ثروة وحلقة وصل للقطاعات الاقتصادية الأخرى إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية دون اعتبار الفلاحة بداية ذات أولوية، نظرا لارتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات فضلا عن ذلك كخط أمامي مهم تستقبل مخرجات باقي القطاعات، فنمو القطاع الفلاحي يعتبر كعامل أساسي لنشوء الصناعة.

إذن فالقطاع الفلاحي يعتبر الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري لابد من استرجاعها لاستكمال التنمية الاقتصادية وتسيير دواليب الاقتصاد، فالقطاع الفلاحي الجزائري أصبح عاجزا عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما جعله عاجزا عن أداء مهامه ووظيفته، ولقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لهذا القطاع لما يحققه من تنمية في الاقتصاد الوطني، حيث رسمت خطة عملية ترمي الى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين، من خلال المخطط الوطني للتنمية الريفية ودفع عجلة انعاش الاقتصاد الوطني وإخراجه سالما من صدمة النفط المتدنية. فقطاع الفلاحة يعتبر أفضل بديل في هذه الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الوطني لاسيما في ظل تمتع الجزائر بكل مقومات النجاح من أراضي خصبة والثروة الحيوانية والنباتية ومائية هائلة، فضلا عن مناخ متنوع وملائم للاستثمار في الذهب الأخضر. وكما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم البدائل الاستراتيجية للخروج من تبعية المحروقات لما تتميز به من فعالية لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة، وخلق أنشطة تساهم في النمو الاقتصادي لذلك ترتب تفعيلها وتنشيط دورها والسعي باستمرار لإيجاد الصيغ الاقتصادية والقانونية لهذه المؤسسات، لتكون القاطرة التي تحقق الاستراتيجيات والبرامج التنموية باعتبارها مصدرا مهما للابتكار وتنمية روح المبادرة، فضلا عن أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية، لذلك تبذل مجهودات معتبرة من أجل تطوير وترقية هذه المؤسسات ومضاعفة الثروة ومنها التحضي لما بعد البترول.

فالبرغم من برامج الدعم التي وضعتها السلطات العمومية والإجراءات العديدة والمبالغ المالية الكبيرة التي صرفت من أجل زيادة الاستثمار والنهوض بهذا القطاع لم تحقق الأهداف المسطرة، وتبقى متواضعة أمام ما تقوم به الدول المتقدمة ما جعل عدد المؤسسات ومعدل انشائها بعيدا عن المعايير الدولية.

فقد راهنت الجزائر على النفط وارتفاع عائداته خلال السنوات الأخيرة حين بدا لها أنها تحكمت في زمام الأمور، بعد ركود وأزمات مست كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية التي أصابت المجتمع الجزائري جراء الأحداث الداخلية وحتى العالمية. وخاصة في سنوات التسعينات راهن تطورها عليه ولعل من بين أهم الآثار الفورية التي نجمت عن هذه الثروة والزيادة المفاجئة في حجم الإيرادات البترولية من العملات الأجنبية، فقد تصور الجميع أن الجزائر تتمتع بثراء هائل لأن هذه الإيرادات قد تراكمت خلال فترة قصيرة على شكل احتياطات من العملة الأجنبية، وإن اعائدات المحققة من تصدير النفط على الرغم من أهميتها بالنسبة لعملية التنمية والثروات المتراكمة على شكل إيرادات من العملات الأجنبية الى الحكومة، كانت لها فوائد كثيرة في تنفيذ المشاريع والخطط والميزانيتان وحققن الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما تعلق بالتوزيع والنمو.

لكن هناك جوانب سلبية فالثروة النفطية في الجزائر وآلية امتلاكها وإنفاقها في جميع المجالات قد كانت ضارة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، ولعل أول ما نجم عن ذلك الاسراف في الانفاق الهائل وتحمل الدولة مسؤوليات اجتماعية واقتصادية أوسع بكثير من طاقتها، والتي ألحقت الضرر الكبير بالمجتمع وتزايد مظاهر التسبب وانخفاض مستوى الحس بالمسؤولية الذي رافق الارتفاع الملموس في الدخل الفردي المتاح للاستهلاك حديتي الثروة بتراكم ثروات ضخمة لدى فئة قليلة من المجتمع ممن يسمون برجال الأعمال، وخروج جزء كبير من هذه الثروات الخاصة الى خارج الاقتصاد الوطني.

لقد توصلنا من خلال دراستنا الى أن الموارد النفطية تساهم في النمو الاقتصادي من خلال ما توفره من العوائد لتحسين الموازنة الكلية، وكما قد يؤدي الى الحد من النمو الاقتصادي من خلال تأثيره بانهيئات أسعار النفط في السوق الدولية.

لذا على الدول النفطية ومنها الجزائر العمل على مايلي:

- استغلال الموارد النفطية في خلق مناخ يشجع المبادرات والأنشطة الانتاجية عوض تشجيعها أنشطة ريعية.
- على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات عن طريق الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة في إطار مفهوم استدامة الموارد الاقتصادية.
- ترشيد الانفاق العام.

- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعات الاقتصاد المنتج ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم أنها تشكل للنواة الرئيسة للجهاز الانتاجي وبغية التحرر من التبعية للجباية البترولية.
- إيلاء الأهمية الكبرى لتكوين العنصر البشري المنتج باعتباره عماد الاقتصاد المنتج.
- دعم القطاع الخاص من خلق القيمة المضافة خارج المحروقات.
- كبح مظاهر الفساد وهدر المال العام.
- الاهتمام بالقطاعات الثلاث المنتجة للثروة، الزراعية، الصناعية، السياحية، ووضع استراتيجية طويلة الأمد لتشجيع الاستثمارات فيها باعتبار أن الجزائر تزخر بالموارد المالية والطبيعية والبشرية في هذه المجالات.
- ضرورة تحلي أصحاب القرار بالقومية الاقتصادية وإدراك مدى خطورة الاعتماد على مورد المحروقات.
- حمل أصحاب القرار على تحمل مسؤولياتهم الاقتصادية والاجتماعية وقيادة الاقتصاد الجزائري الى مستقبل أكثر إشراقا باتخاذ قرارات في الحاضر تكون مسؤولة وجريئة

الفهارس

فهرس المواضيع

المحتوى.....	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة.....	أ
02.....	الفصل الأول: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري
02	تمهيد:
03.....	المبحث الأول: المحروقات: المفهوم والأهمية
03.....	المطلب الأول: مفهوم المحروقات
09.....	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمحروقات
14.....	المطلب الثالث: الأهمية السياسية والإستراتيجية للمحروقات
18.....	المبحث الثاني: التطور التاريخي لقطاع المحروقات
18.....	المطلب الأول: اكتشاف النفط في الجزائر
20.....	المطلب الثاني: المرحلة الأولى من 1962 الى 1986 م
22.....	المطلب الثالث: مرحلة الاصلاحات وتنمية قطاع المحروقات
31.....	المبحث الثالث: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري
31.....	المطلب الأول: بنية الاقتصاد الجزائري
34... م	المطلب الثاني: دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري قبل صدمة 1986 م

المطلب الثالث: دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري قبل صدمة 2014..... 44

50..... خلاصة واستنتاجات

52..... الفصل الثاني: الأزمة النفطية لسنة 1986 وأثرها على الاقتصاد الوطني

52..... تمهيد:

53..... المبحث الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986

53..... المطلب الأول: الأزمة النفطية لسنة 1986 م

54..... المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986

58..... المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 1986 على الاقتصاد الجزائري

58..... المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية

63..... المطلب الثاني: الانعكاسات السياسية

66..... المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية

67..... المبحث الثالث: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة الأزمة

67..... المطلب الأول: التحرير الاقتصادي والتوجه نحو القطاع الخاص

75..... المطلب الثاني: اصلاح السياسة المالية والنقدية

80..... المطلب الثالث: تقييم فترة الاصلاحات الهيكلية

84..... خلاصة واستنتاجات:

86..... الفصل الثالث: أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014

86..... تمهيد:

87..... المبحث الأول: الأسباب الاقتصادية للأزمة النفطية 2014

87..... المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية

90..... المطلب الثاني: الأسباب السياسية

93.....	المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري
93.....	المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية
102.....	المطلب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية
105.....	المبحث الثالث: السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة أزمة 2014
105.....	المطلب الأول: السياسات الاقتصادية
109.....	المطلب الثاني: السياسات الاجتماعية
111.....	المطلب الثالث: أزمتي 1986 و 2014: رؤية مقارنة
115.....	خلاصة واستنتاجات:
117.....	الفصل الرابع: بدائل ورهانات الخروج من التبعية للمحروقات
117.....	تمهيد:
118.....	المبحث الأول: ترقية السياحة
118.....	المطلب الأول: مكانة السياحة في الاقتصاد
123.....	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في الجزائر
127.....	المطلب الثالث: التوجهات الإستراتيجية لتنمية السياحة في الجزائر
135.....	المبحث الثاني: تطوير قطاع الفلاحة
135.....	المطلب الأول: مكانة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري
138.....	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع الفلاحة
142.....	المطلب الثالث: آفاق تطوير قطاع الفلاحة
147.....	المبحث الثالث: ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
147.....	المطلب الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة152

المطلب الثالث: آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر159

164.....: خلاصة واستنتاجات

الخاتمة166

قائمة المراجع

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	الصفحة
1	ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع البترولي وتطوره من (1966-1972)
2	تطور انتاج النفط في الجزائر من 2009 الى 2013
3	علاقة الصادرات الجزائرية النفطية بالواردات ما بين 2009-2013
4	صادرات المحروقات في الجزائر (1970-1985)
5	تطور ايرادات الميزانية الجزائرية (1967 الى 1974)
6	نصيب قطاع الصناعة ومكانة فرع المحروقات في المخطط الثلاثي
7	نصيب القطاع الصناعي من المخطط الرباعي الأول ومكانة المحروقات فيها
8	نصيب القطاع الصناعي من المخطط الرباعي الثاني ومكانة المحروقات فيه
9	مكانة الصناعة في استثمارات الخماسي الأول ومكانة المحروقات في قطاع الصناعة.
10	مكانة الصناعة بالنسبة للقطاعات الأخرى في استثمارات المخطط الخماسي الثاني ومكانة المحروقات.
11	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1986 الى 2014
12	مجموع مكونات ايرادات الميزانية العامة في الجزائر
13	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1982-1989
14	جدول يمثل مديونية الجزائر من سنة 1986 الى 2000 م
15	التضخم ما بين 1980 و 1989
16	ميزان المدفوعات ما بين 1985-1990

64	جدول يوضح معدل النمو والاستثمار من خلال الفترة 1985 الى 1990	17
65	البيانات الاقتصادية في الجزائر من 2012 الى 2016	18
93	انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي	19
95	انعكاسات الأزمة على الميزانية العامة للدولة	20
96	مخطط دعم الانعاش والنمو الاقتصادي	21
97	معدلات النمو في الجزائر	22
98	جدول يوضح انعكاسات الأزمة على المديونية العامة والاستثمارات الأجنبية	23
99	تطور احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر من 2011 الى 2014	24
100	انعكاسات الأزمة البترولية على قطاع التجارة الخارجية	25
101	العائدات السياحية للعشر الدول الأكبر عائد السنّي (2008-2009) الوحدة (مليار دولار أمريكي	26
119	نسبة مساهمة الناتج السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لسنة 2007.	27
121	التطور التأشيري للإيرادات السياحية الجزائرية خلال الفترة 1995م إلى 2009م.	28
123	نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لفترة 2000 إلى 2009.	29
124	تطور الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2000-2006)	30
125	مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية لفترة 2001-2014	31
136	مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2013)	32

139	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (1980-2013)	33
139	(: تطور الميزان التجاري الزراعي خلال فترة 1980-2013.	34
140	تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خلال (1980- (2012	35
141	مساهمة القطاع الفلاحي في خلق اليد العاملة	36
150	وضعية انجاز هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2005-2014).	37
151	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل (%)	38
153	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني 2007-2011	39
154	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2010)	40
155	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2011-2012	41

فهرس الأشكال

الصفحة		الرقم
47	يوضح آليات عمل عمليات صندوق ضبط الموارد الناجمة عن فروق أسعار النفط	01
88	تطور أسعار النفط خلال عام 2014	02
129	الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	03

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1) المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أبو العلاء يسرى محمد، " مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، سنة 1996.
2. أحمد الدوري محمد: محاضرات في الاقتصاد الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
3. أحمد ديب عتياني رنا ، "حاصنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، العدد رقم 2، 2004/12/09.
4. برجاس حافظ ، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت: بيسن للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، 2000.
5. بلقاسم محمد ، حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1999.
6. بن أشنهو عبد اللطيف، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2000، فرنسا: ألفاديزيان، باريس، فيفري 2004.
7. بن شهرة مدني ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل -التجربة الجزائرية، عمان: دار العامة، ط1، 2009.
8. بهلول محمد قاسم ، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية"، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.
9. تومي عبد الرحمان ، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البصيرة: دار الخلفونية للنشر: العدد 8، جويلية 2006.
10. الخطيب أحمد شفيق، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، بيروت، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، الطبعة الجديدة، 1990.
11. ديبون مصطفى، ماهو البترول؟، الجزائر، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، ط1، ماي 1981.
12. راتليج إيان ، العطش الى النفط - ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، بيروت-لبنان: دار العربية للعلوم، ط1، 2006.

13. الرومي نواف: منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ط1، 2000.
14. سبسنهرل جان ، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1998.
15. صياغ يوسف، أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصاديات العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، نوفمبر 1984.
16. الظاهر نعيم و سراب الياس، مبادئ السياحة، الأردن: دار المسيرة، الطبعة 2، 2007.
17. عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
18. عبد الرحيم يوسف توفيق، ادارة الأعمال التجارية الصغيرة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002.
19. عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006.
20. عطية عبير ، التنمية السياحية على المستويين الدولي و المحلي، مصر: جامعة الإسكندرية.
21. علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث العلمي: الأساسيات والتقنيات والأساليب، ليبيا: دار الكتب الوطنية بنغازي، ط1.
22. غربي فوزية ، "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي جالة الجزائر"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.
23. قيرة اسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
24. لونيبي رابح ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، الجزائر: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2011.
25. مارسيل قاليري ، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، بيروت: دار العربية للعلوم، 2006.

26. مبروك مقدم ، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
27. محمود شهاب مجدي ، "الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية". الاسكندرية، 1990.
28. الموسوي ضياء مجيد: الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990.
29. الناشي كريم وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
30. هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية بن عكنون، 1991.
31. هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
32. وزارة الطاقة والمناجم، "حصيلة قطاع الطاقة والمناجم (1962-2010): خمسون سنة من التاريخ والانجازات الكبرى"، الجزائر.
33. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة والسياحة، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال ذات الأولوية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة، كتاب2، الجزائر، جانفي 2008.
34. وطيان عبد العزيز ، "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992.
- ب- المجلات والدوريات:**
1. باشي أحمد، "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، عدد 02، 2003.
2. بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد1.
3. بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، الجزائر، 2005.

4. بن حسين ناجي ، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، مختبر المغرب الكبير، الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.
5. بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الحفي على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية تحليلية، المجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 3، جويلية 2012.
6. بوعشة مبارك ، نسرين برجى، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31.
7. ريجان الشريف ، هوام لمياء ، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 8، 2013.
8. شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياسة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 05 .2011.
9. صالحى صالح ، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، 2004.
10. قدي عبد المجيد ، امكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية، "الجزائر نموذجا"، مقال نشر في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6.
11. كتوش عاشور وبلعوزين علي، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية"، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 2، 2004.
12. كواش خالد ، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.

ج- الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المتضمن "لقانون المالية لسنة 2004"، المادة 66، الصادر في ديسمبر 2003.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، "والمعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب"، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 1986/08/21.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 91-21، يتم ويعدل القانون 86-14 المؤرخ في 1991/12/4 "المعلق بالمحروقات"، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة في 7 ديسمبر 1991.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق لـ 28 أبريل 2005، "المعلق بالمحروقات"، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 50، عام 2005.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون 13-01 المؤرخ في جانفي 2013، المتعلق بالمحروقات"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 2013.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 06-10 المؤرخ في يوليو 2006 المعدل والمتمم لقانون رقم 05-07 المؤرخ في 25 أبريل 2005، المتعلق بالمحروقات"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 يوليو 2006.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تم إلغاء هذه الشروط وفقا للأمر رقم 11-03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالقرض.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة، الجزائر، 2014.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 14/04/1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 14/04/1990.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية التكميلي، "القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي"، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر بتاريخ 28/06/2000.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية التكميلي، "الأمر رقم 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن لقانون المالية لسنة 2006"، الجريدة الرسمية، الصادر في جويلية 2006.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض رقم 91/90 الجريدة الرسمية، المادة 187، العدد 16، 14/04/1990.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-86 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض.
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية.
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون 86-12 والمتعلق بالبنك والقرض.
18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 93-03 المؤرخ في 04/07/1993 المعدل والمتمم لقانون 90/01 المؤرخ في 04/07/90 المتعلق بشروط تحديد رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العامة بالجزائر وهي على التوالي 500 مليون دج و 100 مليون دج، يسري هذا على البنوك والمؤسسات المالية الوطنية و الأجنبية.
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصادقة مجلس الوزراء على تعديل قانون المحروقات لجلب الاستثمارات الأجنبية، بتاريخ 18-09-2012.
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2014.

21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وكالة الأنباء الجزائرية، "المجلس الشعبي الوطني يصادق على مشروع قانون المحروقات" الاثنين 21 يناير 2013.

د- الدراسات غير المنشورة:

1. أبركان فؤاد، "السياسات السياحية و التنمية في الجزائر (مثال ولاية بومرداس)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2009-2010.

2. بن تركي عز الدين ، "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية أي سياسة زراعية الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج باتنة، 2006-2007.

3. بن علي بلعزوز ، "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر"، (رسالة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر)، 2003.

4. بن وناس عبد الله ، اقتصاد الجزائر، "الانتقال من الخطة الى السوق ومدى تحقيق الأهداف السياسية"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2004، 2005.

5. بودخدخ كريم، "أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009-2010.

6. راتول محمد ، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها الاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية": أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000.

7. قويدر قويش بوجمعة: "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص نقود ومالية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

8. بلقاسم سرايري: "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في أفق الانضمام الى المنظمة العالمية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
9. زناد سهيلة ، "استراتيجيات الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية النظرية واحتياجات السوق الدولية (دراسة حالة قطاع البترول الجزائري)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.
10. علماوي عمر، سعداوي شرف الدين: "أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني(حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990 الى 2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2012-2013.
11. عليواش أمين عبد القادر، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
12. قويدري قويش بوجمعة: "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009.
13. مقلد عيسى: "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
14. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتور، 2009.

15. يزاني بلقاسم: "دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، 1994-1995.
- هـ - مراجع أخرى:
1. بلوناس عبد الله ، "برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و.تعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية 29-30 أكتوبر 2001.
 2. بوامع اسماعيل ، بركات فايزة ، "صناعة السياحة في الجزائر، قراءة في البرنامج و إشكاليات التطبيق"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول السياحة في الجزائر: الواقع و الأفاق، المركز الجامعي بالبويرة، يومي 11/12/2010.
 3. بوريش أحمد، "تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2015.
 4. الجزائر، مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، افريل 2005.
 5. حاكمي بوحفص، "الاصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات- دراسة حالة الجزائر"، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف 29-30 أكتوبر 2001.
 6. الدليل الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر، 1989.
 7. راهم فريد، بوركاب نبيل، "انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، المؤتمر الأول، السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
 8. سليمان ناصر، عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: الاقتصاد الاسلامي- الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية 23-24 فيفري 2011.

9. الشارف نور الدين و بوعمامة نصر الدين ، مداخلة بعنوان: "ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من اجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، أيام 7-08 أبريل 2008.
10. عماري زهير، "في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية" مداخلة مقدمة للملتقى حول القطاع الفلاحي في الجزائر، بين الإمكانيات المتاحة و إشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجماعي الشلف، 23، 24، نوفمبر.
11. عنتر عبد الرحمان وآخرون: "مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدراتها التنافسية"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام 25-28 مارس 2004.
12. قايد أحمد نور الدين، "الأهمية و الأثر الاقتصادي قطاع السياحة، حالة الجزائر"، الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية السياحية، جامعة بسكرة، 2010.
13. كتوش عاشور وبلعزوز بن علي، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية"، تقرير علمي، جامعة الشلف، 2004.
14. كرمان عبد الوهاب ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000/11/06.
15. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، مشروع تقرير، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.
16. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة 12 نوفمبر 1998.
17. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.

18. مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، "اشكالية التمويل البنكي"، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والتحديات، ملحقه المعهد الوطني للتجارة، متايلي-غرداية يومي 02-03 مارس 2004.
19. المنظمة العالمية للسياحة، إحصائيات، 2008.
20. ميثاق السياحة، 1966.
21. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الاحصائية، رقم 22، 2012.
22. وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" م. ت. ت. س 2025 SDAT ، الجزائر، كتاب 1، جانفي 2008.
- (2) المراجع باللغة الأجنبية:

A. Livres:

1. Hachemaoui Mohamed., « **La Nouvelle Loi Algerienne Sur Les Hydrocarbures :Les Enjeux D'un Libéralisation** », Communication Présentée Au Centre A.K.I, Crises Today (France.Italie :Aki 2009).
2. Unctad, **Exdmen De La Politique De L'investissement Algerie**,(Genève : Nations Unies.Decembre 2003).
3. Ben Chanhon Abdelatif, « **La Fabrication De L'algerie** », Alpha Design, 2008.
4. Durousset Maurice : « **Le Marché De Pétrol** », Edition Ellips, 1999.
5. Naas Abdelkrim, « **Le Système Bancaire Algérien** », Paris : Edition, Edition Inas, 2003.
6. Benissad Hocine , **La Réforme Economique En Algerie**, 1991.
7. Mebtoul Abderrahmane, **L'algerie Face Aux Défis De La Mondialisation**, (O.P.V, Algerie, 2002).

8. Abdoune Rabah, **Un Bilan Du P.S.E En Algérie (94–98)**, 1998.
9. Transparency international, **corruption**, perceptions in desc20.
10. LanquaRobert. r, **le tourisme international, que sais je ? some**, édition, paris ; presses univestaires, 1993.
11. Worl tourism organition, **UN wto Annual report 2010 year of recovery**, 2011.
12. Worl tourism organition, **UN wto Annual report**, 2013.
13. Jean Pierre et Michel Balfet, **management et tourisme**, pearson éducation, France , 2007.
14. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, **schema directeur d'aménagement touristique « S.D.A.T, 2025, livre1, le diagnostic : audit du tourisme algérie, janvier 2008.**

B. Revues:

1. **Revue Conjoncture N° 67**, Algerie, Juillet 2000.
2. **Revue Conjoncture N° 62**, Algerie, Juillet 2000

C. Autres ouvrages :

1. Boumendjel said, fatima zohra regaiguia : « **la richesse pétrolière et son rôle dans le financement du développement durable et global réalités et perspectives** ».
2. Banque d'Algérie, **Tendances Monétaire Et Financière Du Quatrième Trimestre 2014**, Mars 2015.
3. Le plan national de développement agricole et rural **un instrument a niveau de l'agriculture algérienne** , ministère de l'agriculture et de développement rural.
4. MIP.MEPI : **Bulletin D'information Statistique De La Pme**, N° :21, Octobre 2012.

5. Ministre De La Petite Et Moyenne Entreprise : **Actes Des Assises Nationales De La PME**, Janvier 2004.

D. Sites internet:

1. [http:// www.pmeart.dz.org](http://www.pmeart.dz.org).
2. <http://blog-montada.inf.org>.
3. <http://islamonline.net> .
4. <http://www.-4nahda.com>.
5. <http://www.amrandirasat.org> .
6. <http://www.anbdmoscow.com>.
7. <http://www.dgpp-megov.dz>.
8. <http://www.elbilad.net>.
9. <http://www.elhourria.com>
10. <http://www.elkhabar.com/ar/politique/436907> .
11. <http://www.inf.org/2014/pdf>.
12. share/ek/behorh/ek/edad8/petrol/sea_04doc-cve.atm.
13. <http://www.ons.dz/IMG/pdf/NATIONAL.2013>
14. <http://www.usatoday.com>.
15. www.alarabe.co.uk.
16. www.alarabiya.net .
17. www.algeria-roice.org.
18. www.almaany.com.
19. www.ar-universe.com
20. www.djelfa-info
21. www.elkhabar.com
22. www.elkhabar.com.
23. www.elmassat.com.
24. www.ing.snf.org.

25. www.maajim.com.

26. www.onc.com .

27. www.ons.dz.

الملخص

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتباره مورد استراتيجي يحقق عوائد مالية ضخمة للخبزنة العمومية، وهو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني ومصدر للعملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في مجلتها، فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل العمومي الذي يكون مصدره الرئيسي العوائد النفطية، وعلى ارتفاع اسعارها دوليا، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة ولميزها بتقلبات أسعارها في السوق الدولية، وهو ما يمكن أن يضع الاقتصاد الوطني في أزمة، فقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي لانهايار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية التي صاحبها انخفاض كبير في إيرادات من العملة الصعبة، فكل المؤشرات الاقتصادية أظهرت بداية عجز الميزانية العامة للدولة وصولا الى تقاوم المديونية الخارجية.

ونحن اليوم نعيش في أزمة عالمية من أزمات البترول ما أظهر مدى هشاشة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات أسعار البترول الدولية ما أدى بالحكومة الى تسطير تدابير تقشفية نتيجة لانخفاض أسعاره، وبالتالي التقليل من الإيرادات باعتباره الممول الرئيسي للخبزنة العمومية وبالتالي سيؤثر على كل التوازنات الاقتصادية الكلية.

رغم تعاقب الأزمات البترولية على الاقتصاد الجزائري وإدراك مدى تأثيرها السلبي على الاقتصاد والمجتمع فمازلنا غير مدركين لخطورة الاعتماد على صادرا المحروقات وهي المحروقات، ولذا فإن مسألة الاستغلال العقلاني والرشيد لهذا المورد يعتبر أكثر من حتمية ضرورية، كما أن البحث عن بدائل بديلة للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر باعتبارها تملك كل المقومات المادية والطبيعية والبشرية التي تساعد في تحقيق النجاح والانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد منتج.

Résumé :

Le secteur des hydrocarbures occupe une place importante dans l'économie algérienne, comme ressources stratégique qui peut apporter des rentrées financières énormes pour le pays, il est le principale vecteur de l'économie national et assure plus de 95% des rentrées en devise, cette manne financière permet de réalisé les différentes programmes de développement nettement, les aides à l'habitat rurale et les différentes actions sociales, (éducation, santé...), le pétrole cette principal source de revenus se distingue par la fluctuation de son prix sur le marché international, ce qui pourrait mettre l'économie algériennes en crise en cas de l'effondrement du prix du ce dernier, ce qui entrainer une diminution significative des revenus en devise, et l'état sera dans l'obligation de trouvé d'autre source de financement en sollicitant des dettes auprès de la banque mondial et aussi auprès de pays étrangères.

Aujourd'hui, nous vivants en crise mondiale de pétrole qui à montré toute la fragilité de l'économie nationale qui se base essentiellement sur les hydrocarbures, la baisse du prix du pétrole sur le marché international réduit les recettes financière du trésor public, et affecte donc tous les équilibres macroéconomique et oblige l'état à installé des mesures d'austérité pour diminuer l'impacte de la crise sur la population notamment les plus pauvres.

Malgré succession de plusieurs crises répercussion sur l'économie algérienne lé société ignore encoure la dangereuse

dépendance aux hydrocarbures, il est impératif de rationner l'utilisation et l'exploitation de cette ressources.

Le moment crucial pour l'Algérie de cherché d'autre allitératives pour remplacer ces combustible.